الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

دور الصّين الجيوإقتصادي في وسط آسيا بعد العام 2001

رسالة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

حنان غسان تابت

لجنة المناقشة

د. علي محمود شكر	**الأستاذ المشرف**	**رئيسًا**
د. ليلى نقولا نقولا	**أستاذ مساعد**	**عضوًا**
د. خليل علي غزّاوي	**أستاذ مساعد**	**عضوًا**

2020

الجامعة اللبنانيّة غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرّسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط

إهداء

"Napoleon reportedly once said that to know a nation's geography was to know its foreign policy. Our understanding of the importance of political geography, however, must adapt to the new realities of power[1]."

«يُروى أنَّ نابُليون قالَ مرَّة أَن تَعرِف جُغرافيا الدَّولة يَعني أن تَعرِف سياسَتَها الخارجيَّة. مَع ذَلِك، يجب على فَهمِنا لأهَمّيّة الجُغرافيا السّياسيَّة، أَن يَتَأقلَم مع "واقِع" القُوَّة الجَديد.»

إلى الَّذينَ مَهَّدوا الطَّريق، شُكرًا.

[1] Zbigniew Brzezinski, **The Grand Chessboard –American Primacy and Its Geostrategic Imperatives**, Basic Books, United States, 1997, P. 37

المقدّمة

تُعتبر الجغرافيا السياسية إحدى أهم العلوم التي تعنى بتشخيص قوة الدولة إنطلاقًا من واقعها الجغرافي، فتتناول بشكلٍ أساسي شكل الدولة وموقعها إضافة إلى الثروات التي يحتويها إقليمها، فحدودها السياسية وطبيعة نظامها. إنها تقع ضمن إطار الجغرافيا البشرية التي تشكّل والجغرافيا الطبيعية جزئي الجغرافيا؛ ويمكن تعريفها بـ "علم دراسة تأثير الجغرافيا في حياة الدولة وسياستها إنطلاقًا من معطيات المكان"[١]. فترتبط الجغرافيا السياسية إذًا بالعلاقات الدولية من حيث مساهمتها في تفسير السياسات الدولية كما وإعطاء إمكانية لاستشراف الأحداث إنطلاقًا من علاقات المكان.

ذلك وتتفرّع الجغرافيا السياسية إلى جيوبوليتيك، جيواستراتيجيا وجيوإقتصاد؛ حيث يدرس الجيوبوليتيك العلاقة ما بين الأرض والعمليات السياسية على صعيد العلاقات الدولية[٢]، بينما يعني مصطلح الجيواستراتيجيا "دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية أو الحربية"[٣]؛ أما الجيوإقتصاد فيترجم علاقة الجغرافيا السياسية بالإقتصاد بشكلٍ عام وعلى صعيد العلاقات الدولية بشكلٍ خاص. ومع إنتهاء الحرب الباردة وبروز ظاهرة العولمة، وتحرير التجارة الدولية من القيود، أصبحت أدوات الجيوإقتصاد من أهم الأدوات التي تمتلكها الدول لتنفيذ سياساتها الخارجية وتحقيق مصالحها القومية.

بإلقاء نظرة على الساحة الدولية في فترة ما بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، يمكن الإستخلاص بأن الحدث الأبرز إقتصاديًا كان صعود الصين كقوّة إقتصادية كبرى والذي ترجم عمليًا مع دخولها منظمة التجارة العالمية في ١١ كانون الأول ٢٠٠١. وذلك بعد مفاوضات دامت لمدّة خمسة عشر عامًا، حيث قدّمت الصّين الطلب للإنضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة – The General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)، عام ١٩٨٦، واستمرّت مع تحوّل الإتفاقية الى منظّمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO– عام ١٩٩٥ وانتهت بالإنضمام عام ٢٠٠١، فاصبحت العضو الـ ١٤٣ فيها[٤] (للإطّلاع على مسار المفاوضات والإنضمام يمكن مراجعة الملحق رقم ١).

---

[١] عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، ط ٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص. ٢٢.
[٢] المرجع نفسه، ص. ٦٢.
[٣] المرجع نفسه، ص. ٧٧.
[4] "Accessions –China", **World Trade Organization**, https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_chine_e.htm Retrieved: 5/10/2019

يُعد هذا الحدث مفصليًّا لعوامل عدّة يمكن تلخيصها بالتّالي، أوّلًا إنّ أحد أوجه إبراز تفوّق دولة ما هو القدرة على إبتكارها لسلعٍ عامّة نظامية، والمقصود بالسلع هذه هو النظم التي تستطيع أن تجعلها قواعد عالميّة من منظّمات تتناسب وأيديولوجيّتها أو حتّى إعتماد عملتها على نطاق واسع[1].

بالتّالي فإنّ منظّمة التجارة العالمية هي إحدى السّلع العامّة القادرة على عكس "تفوّق" مبدأ تحرير التجارة العالمية والترابط الإقتصادي بين الدّول.

ثانيًا إنّ الصّين تشكّل نموذجًا يختلف عن السّائد حينذاك وعن المعسكر الذي خرج "منتصرًا" من الحرب الباردة. إذًا من الممكن تصوير إنضمامها الى المنظّمة المذكورة على أنّه محاولة لدمج الصّين في النّظام الإقتصادي السّائد عالميًّا وإبعادها عن المفاهيم التي تشكّل قاعدةً لإقتصادها. بعبارة أخرى الإنضمام عينه حينذاك مُمكن أن يعتبر إنتصار للمعسكر غربي بعد إنتصاره بنهاية الحرب الباردة، في حين كانت له نتائج إيجابية على الصين أو بالحد الأدنى استطاعت الصّين استخدام التبادل التجاري كأداة لتطوير إقتصادها وليس العكس.

من ناحية أخرى فقد اتّبعت الصين سياسة الإنفتاح بشكلٍ عام، والإنفتاح على الجوار بشكلٍ خاص. علمًا بأنّ الإنفتاح ذلك كان تدريجيًّا، فمع دنغ شياوبينغ Deng Xiaoping بدأت السياسة الأكثر عملانية أو براغماتية –Pragmatism حيث إرتكزت على رفع الإستثمارات، زيادة التعليم وتقدير الخبرات الفردية[2]. فإتّجه شياوبينغ مثلًا بين الأعوام ١٩٦٦ و١٩٧٦ الى سياسات إصلاحية هي أكثر إرتباطًا بالسّوق من السياسات التقليدية حينها، ما نتج عنه معارضةً داخليّة فتم نفيه وتميّزت الفترة تلك بغياب الإستقرار الإقتصادي.

ومع عودته واعتماده سياسات إصلاحية، زادت الحريات وأصبحت الصناعة في خدمة القطاع الزراعي ما أدّى الى تراجع التفاوت بين المدن والأرياف، وزاد الناتج الإقتصادي الخاص بالمناطق الريفية المذكورة بين عام ١٩٧٨ و٢٠٠٠[3].

أمّا في العام ٢٠٠٢ فتضمّن خطاب الرئيس الصيني جيانغ زيمين - Jiang Zemin (وأمين عام الحزب الشيوعي الصيني) في المؤتمر العام السادس عشر للحزب الشيوعي –والذي يعقد مرّة كل خمسة سنوات، التشديد على أهمية تعميق العلاقات مع دول الجوار في ما يشمل العلاقات الثنائية كما والتعاون

---

[1] تشاو لي، **مبادرة الحزام والطّريق الصّينيّة –من منظور الإقتصاد الثقافي العالمي**، ترجمة محمد بيج – شيه يانغ، بيت الحكمة للثقافة والإعلام، القاهرة، ٢٠١٨، ص. ٨٠

[2] David Smith, **The Dragon and the Elephant –China, India and the new world order**, Profile Books, London, 2008, P. 47

[3] Ibid, P. 49 -55

الإقليمي. إضافة الى خطاب الرئيس هو جينتاو- Hu Jintao في المؤتمر العام الثامن عشر للحزب الشيوعي عام ٢٠١٢، الذي حدّد الدول المجاورة كأولوية لتعميق علاقات التعاون، والدول التي هي في طور النمو كأساس لسياسة الصين الخارجية.

فيتّضح بالتّالي أنّ الإنضمام الى منظّمة التجارة العالمية أتى مرتكزًا على أعوام من التحضير عبر التغيير الحاصل في التوجّهات الإقتصادية، وكان بدوره مفصليًّا لترتكز عليه إتّجاهات جديدة في التوجّهات الصينية الى الخارج.

أعطت التوجّهات تلك قدرة للصّين على أن تحمي إقتصادها من الأزمات العالمية وأبرزها الأزمة الإقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، حيث إرتكزت مناعة الإقتصاد الصيني واستجابته لها على تراكم النمو والتوجّهات الإقتصادية، مثبتةً فاعليتها. بل وتميّز العام ٢٠٠٨ في الصّين ببداية إنطلاقتها على الصّعيد الرياضي بشكل أكثر تأثيرًا عالميًّا عبر إستضافتها للألعاب الأولمبية، التي أصبحت فرصةً لتسويق الصّين بصورة أكثر إيجابية كما ولإبراز إستثمارات الصّين في مجال البنية التحتية إضافة الى ضخامة وجمالية العمارة عبر ملعب "عش الطائر" Bird's Nest[١].

وصولًا إلى العام ٢٠١٣ مع تولّي الرئيس شي جين بينغ -Xi Jinping منصب رئيس الدولة، والذي يعتبر القائد الأقوى في تاريخ الحزب الشيوعي الصيني إلى جانب ماو تسي تونغ Mao Zedong، ودنغ شياوبينغ Deng Xiaoping مؤسّس الإنفتاح الإقتصادي الصيني–رغم عدم تولّيه منصب رئيس الدولة. حيث أطلق الرئيس شي مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative BRI (أو كما كانت تسميتها في حينه حزام واحد طريق واحدة One Belt One Road OBOR).

وهي عبارة عن مبادرة تصل الصين بأوروبا وافريقيا تجاريًّا، عبر طرق برية وبحرية؛ وبذلك تشمل بناء بنى تحتية لتحقيق التجارة المذكورة إنطلاقًا من إتفاقيات مع الدول التي قد ترغب بـ "الإنضمام"، ويتلاءم موقعها مع المبادرة. فإعتبر الرئيس شي جين بينغ هذه المبادرة إحدى أدوات الإنفتاح الصيني في خطابه خلال المؤتمر العام التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني الأخير، الذي إنعقد عام ٢٠١٧.

من ناحية أخرى تحيط بالصّين مناطق إستراتيجية عدّة منها منطقة وسط آسيا، حيث يتّسع ويضيق ما تحتويه من دول بحسب الباحث والمصالح السياسية من استخدام التسمية. إلّا أنّه وبشكل عام فإنَّ المقصود بوسط آسيا هي الدول الخمسة التالية: كازاخستان، قيرغيزستان، طاجكستان، أوزبكستان

[١] تشانغ وي وي، **الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضّرة**، ترجمة: محمود مكاوي وماجد شبانة، سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص. ٢١.

وتركمانستان. تمتاز بالتّالي العلاقة بين الصّين من جهة ودول وسط آسيا من جهة أخرى بمميّز طبيعي ألا وهو القرب الجغرافي، يضاف إليه متغيّرات تزيد وتنقص بناءً على الأوضاع السياسية والأمنية، السياسات الإقتصادية والعلاقات الثقافية والإجتماعية بينهما.

أمّا الدول الخمسة المذكورة فقد تناولتها الأبحاث العلمية والنظريات الدولية قديمًا معتبرةً إيّاها قلب العالم والطّريق الى السيطرة على المستوى الدولي؛ ثمّ صرف النظر عنها مرحليًّا مع التطوّر التكنولوجي وتراجع أهمية الجغرافيا كمتغيّر أساسي. لكن ما لبثت أن عادت لتشكّل محور الدراسات العلمية والسياسات الدولية، نظرًا للثّروات التي تتمتّع بها من جهة، كما لوجودها على تخوم الصّين التي أخذت أهمية دورها بالتّزايد من جهة أخرى.

عليه، ينطلق البحث من فرضية إرتباط الجغرافيا السياسية الصينية بدورها الجيوإقتصادي في منطقة وسط آسيا والعالم. أي أنَّ دول وسط آسيا تشكّل سوقًا للإنتاج الصيني، تزداد أهميته مع إزدياد الإنتاج الصيني بالتالي الحاجة لتصريف هذا الإنتاج بهدف الحفاظ على نسب نمو مرتفعة، كما ومصدرًا للطاقة مع إزدياد حاجتها للنفط.

فكيف تساهم جغرافيا الصين السياسية بهندسة دورها الجيوإقتصادي في وسط آسيا؟ بعبارة أخرى هل الدور الجيوإقتصادي الصيني في وسط آسيا هو إستجابة لحاجات داخلية، أي لتصريف الإنتاج، استيراد المواد الأوّلية وتأمين فرص عمل؟ أم أنَّ علاقاتها بدول وسط آسيا تقتصر على كونها الممر الإلزامي لسياساتها الدولية، أي كونها ممرًّا لطرق التجارة منها الى أوروبا؟

ما الدّور الذي تبقّى للجغرافيا في ظل التطوّر التكنولوجي؟ وما الدّور الذي يمكن للجغرافيا السياسية، عبر مناهجها أن تلعبه على مستوى دراسة الجيوإقتصاد؟ هل العامل الثقافي يرتبط بالجيوإقتصاد والى أي مدى، خصوصًا في سياسات الصّين؟

إنَّ الأهمية العلمية الأكاديمية لهذا البحث تكمن في نقاط هي التالية: أوّلًا طرحه لمفهوم الجيوإقتصاد والسعي الى تحديد أطر نظرية تسمح بدراسة حالة الصّين، ثانيًا محاولة إستخدام الجغرافيا السياسية كمنهج للدراسة وثالثًا تناوله الدور الصيني من خلال المفهومين المذكورين ألا وهما الجغرافيا السياسية والجيوإقتصاد، وبالتّالي الجمع بين أبعاد سياسية، إقتصادية، وجغرافية وثقافية حيث باتت تتداخل لتشكّل محرّكًا للسياسات الدولية.

أما الأهمية العملية، فتكمن في التأثير المتزايد للدور الصيني على الساحة العالمية بشكلٍ عام أوّلًا، خاصة في ما يتعلّق بالإقتصاد والذي أسّس لوجود أدوات جديدة تستخدم في الـ "حرب تجارية"

كسابقة في الحجم والمضمون. وثانيًا في وسط آسيا بشكلٍ خاص، حيث أصبحت دول هذه المنطقة نقطة تقاطع لسياسات الدول الكبرى من روسيا الإتحادية والولايات المتحدة الأميركية بعد تحولها باتجاه قارة آسيا على سبيل المثال لا الحصر؛ ذلك إلى جانب ما تمثّله هذه المنطقة أساسًا من أهمية نتيجةً لموقعها الإستراتيجي.

ونظرًا لديناميكية موضوع الدراسة فإنَّ أهم التحدّيات التي واجهت إعدادها تتمثّل بالآتي، أوّلًا الإختلاف بين المراجع الشرقية والمراجع الغربية حتى في المرتكزات الأساسية ما استدعى مقارنةً دائمة للتوصّل الى معلومات موضوعية دون تبنّي وجهة نظر معيّنة. وبشكلٍ خاص الإختلافات ذات الخلفيات السياسية التي تنعكس في الإحصاءات، مثلًا كعدم شمول تايوان، وهونغ كونغ وماكاو في الإحصاءات الغربية نظرًا لأوضاع خاصّة بكلّ منها وبعض صلاحيات ذات العلاقة بالإستقلالية والإدارة الذاتية.

بالتّالي فإنّ الإحصاءات المقدّمة في هذه الدراسة عن الصّين، تشمل البر الصيني الأساسي بغض النظر عمّا يمكن أن يستتبعه ذلك من تأثير على الصورة العامة للإستثمارات التي تخرج من البر الأساسي وقد تكون موجّهة لهونغ كونغ على سبيل المثال لا الحصر. عليه حصرت النتائج المستخلصة والإنعكاسات للعلاقة بين الصين ووسط آسيا بتلك البعيدة عن الحسابات المالية التي قد تتأثّر بمتغيّرات ليست مشمولة بالأرقام المستخدمة.

ثانيًا وكون موضوع الدراسة هو الصين ودول وسط آسيا فإنّ المؤلّفات الصينية المستخدمة هي مؤلّفات مترجمة الى العربية أو الإنكليزية وبعضها فقط صادر بشكل رسمي عن الدولة ما نتج عنه إختلاف حتى بتسميات المناطق والأقاليم.

أمّا ثالثًا فإنّ المعلومات التي ممكن أن يشملها الجيوإقتصاد خصوصًا عند الحديث عن ستّ دول هي كثيرة، ما استدعى إيلاء الأولوية لمعلومات على أخرى تكون أكثر إرتباطًا بإشكالية البحث دون الإنتقاص من أهمية أي معلومة.

وأخيرًا كان التحدّي بتحديد نهاية الإطار الزمني، حيث كانت في بعض الأحيان الإحصاءات الأجد تعود لأعوام مختلفة كعام ٢٠١٦ أو ٢٠١٧، بينما الموضوع عينه لا يزال يتفاعل حتّى هذه اللحظة؛ الأمر الذي حتّم الأخذ بالإحصاءات الأخيرة المتوفّرة ومقارنتها لاستخلاص السياق العام لتطوّر العلاقات التجارية أو نمو قطاع معيّن وليس بهدف إجراء حسابات مالية للقطاعات في الدّول موضوع البحث.

بناءً على ما تقدّم، سوف تتم معالجة إشكالية البحث هذا باستخدام المنهج التحليلي، والذي يعد أحد مناهج دراسة الجغرافيا السياسية وذلك بهدف إحاطة موضوع البحث من كافة جوانبه وتناول كافة تفاصيله.

ينقسم هذا البحث إلى فصلين؛ فصل أوّل يتطرّق الى البعد الجيوإقتصادي للدور الصيني وذلك عبر مبحثٍ أوّل يتناول الجغرافيا السياسية ومفهوم الجيوإقتصاد، ومبحثٍ ثانٍ يتناول دور العامل الجيوإقتصادي في السياسة الخارجية للصين.

وفصل ثاني يعالج الجيوإقتصاد في سياسة الصين تجاه وسط آسيا، وينقسم بدوره إلى مبحثٍ أول يتناول مقومات دول وسط آسيا وعلاقات كل منها مع الصين، ومبحثٍ ثانٍ يتناول مستقبل الدور الصيني إنطلاقًا من تجربتها في وسط آسيا.

الفصل الأوّل: البعد الجيوإقتصادي للدور الصيني

ينطلق علم السياسة في تعريف الدولة، من محدّدات ثلاث هي الأرض، الشّعب والسلطة السيّدة، تتداخل في ما بينها لناحية التأثير والتأثّر. ففي حين تساهم كلّ من هذه العناصر في تحديد مدى قوةّ الدولة وماهيّة دورها على الساحة الدولية، إنَّ لهذه العناصر تأثير موازٍ على بعضها البعض أيضًا. بحيث للأرض دورٌ تلعبه لناحية التأثير في خصائص الشّعب، كما وهندسة السياسات من قبل السّلطة الحاكمة.

إنطلاقًا من ذلك تتّضح أهمية المجال الجغرافي بما يمتلك من خصائص بيئية وهندسية، كما وموارد طبيعية في صياغة استراتيجيات وسياسات الدولة في الداخل والخارج على حدّ سواء، بما في ذلك تحديد للدور الذي تلعبه إقليميًّا ودوليًّا.

وتُقدّم مناهج الجغرافيا السياسية آليّات لدراسة هذا المجال الجغرافي للوحدات السياسة، بدءًا من تحديد مواردها الطبيعية، فتركيبها السياسي، وصولًا إلى العلاقات بين الدول بما يتعلّق بالإقليم.

عليه كان قد برز الجيوإقتصاد كمفهوم استخدم للمرة الأولى بعد إنتهاء الحرب الباردة وتراجع أهمية القوة العسكرية كأداة تأثير على الساحة الدولية. وذلك سعيًا إلى فهم موقع وتأثير البنية الإقتصادية الداخلية والموارد المذكورة سابقًا على العلاقات الإقتصادية بين الدول، شاملةً التجارة الدولية. بالإضافة الى تأثير تلك الأخيرة على قوة الدولة، وتأثُّرها بخصائص الإقليم، وبالتالي تحديدها لميزان القوة في العلاقات الدولية بعيدًا عن حصرية عامل التفوّق العسكري.

بناءً على ما تقدّم كانت قد برزت الصين كقوة إقتصادية على السّاحة الدولية بعد إنضمامها الى منظمة التجارة العالمية WTO عام ٢٠٠١. فقد انعكست إزالة القيود الجمركية نموًّا في الإقتصاد المحلّي الصيني من ناحية، وزيادةً في ارتباط الدول المستوردة من الصين، بها من ناحية أخرى.

ويظهر داخل الصّين اتّجاهين في تحديد السياسات الخارجية، الأوّل يتّجه للتركيز على محيطها الإقليمي في سياساتها، بينما الثاني يتّجه لاعتبار الصين قوّة عالمية وبالتالي على سياساتها أن تتوجّه للدول كافة. ونتج عن ذلك انتهاجها لسياسات إنفتاحية، تنطلق من خصائصها السياسية، الإقتصادية الجغرافية والثقافية؛ وتستخدم أدوات غالبًا ما تكون جيوإقتصادية.

لذا سوف يتناول هذا الفصل الربط بين محددات الجغرافيا السياسية ومفهوم الجيوإقتصاد كإحدى أدوات السياسة الخارجية الصينية، وذلك عبر مبحثٍ أوّل يتناول الجغرافيا السياسية في فقرته الأولى، ومفهوم الجيوإقتصاد وأدواته في فقرته الثانية.

ثمَّ مبحثٍ ثانٍ يتطرّق لدور العامل الجيوإقتصادي في السياسة الخارجية الصينية، عبر فقرةٍ أولى تحدد أدوات الجيوإقتصاد إنطلاقًا من جغرافيا الصين السياسية، وفقرةٍ ثانيةٍ تحدد البعد الجيوإقتصادي في السياسة الخارجية الصينية بعد إنضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية ومفهوم الجيوإقتصاد

يتفرّع عن علم الجغرافيا شقّين، **الجغرافيا الطبيعية** و**الجغرافيا البشرية** حيث تعد **الجغرافيا السياسية** جزءًا من تلك الأخيرة. وفي حين تبحث الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة، تتفاعل مع فروع أخرى من الجغرافيا البشرية، كـ**الجغرافيا الإقتصادية** داخل الدولة الواحدة[1]. كما وتتفاعل مع **الجيوإقتصاد** على مستوى السياسة الخارجية ودور الدولة على السّاحة الدولية.

عليه سوف تتطرّق الفقرة الأولى من هذا المبحث الى مفهوم الجغرافيا السياسية، أوّلًا عبر تعريف **الجغرافيا السياسية** لغويًّا وموضوع دراستها، ثمَّ المناهج التي تدرس الدولة وعناصرها وصولًا إلى مفهوم **الجيوبوليتيك**. وتتطرّق الفقرة الثانية إلى مفهوم **الجيوإقتصاد**، عبر تعريفه لغويًّا وتطوّره كمفهوم، ثمَّ تحديد عناصره عبر تعريفاته المختلفة، وأخيرًا أدواته.

الفقرة الأولى: تحديد مفهوم الجغرافيا السياسية

تنوّعت الخلفيّات النظرية التي تناولت الصّين كموضوع دراسة، ولعلّ السبب الأبرز وراء ذلك هو لكونها من الدّول المثيرة للإهتمام على صعد عدّة. بدءًا من مجال التطوّر التاريخي حيث توالت على حكم البقعة الجغرافية التي تشكّل جزءًا من البر الصيني الحالي عدّة سلالات كـ "تشو الشّرقية" – Eastern Zhou بين الأعوام ٧٧١ و٢٥٦ ق.م.، "الهان" –Han بين الأعوام ٢٠٦ ق.م. و٢٢٠ ب. م. وآخرها "تشينغ" –Qing بين الأعوام ١٦٤٤ و١٩١٢ ب. م.[2](يتّسع أو يصغر حجم الأراضي المشتركة على حسب المرحة الزمنية)؛ وصولًا الى تنوّع النماذج الإقتصادية والتطوّر الإقتصادي في الفترة الأخيرة، إختلاف المدارس الفكرية التي تواجدت، تنوّع خصائص الإقليم الجغرافية من تضاريس ومناخ، وغيرها من الصّعد.

عند البحث عن الجغرافيا السياسية، يتّضح أن هذا الفرع هو الأقل تحديدًا بين فروع الجغرافيا البشرية إلّا أنّه قادر على إعطاء صورة عن الصّين من عدّة مجالات نظرية. ونظرًا لاختلاف المناهج المستخدمة فيه وأدوات القياس والتحليل، إضافة إلى موضوع الدراسة عينه، سوف يتم تحديد المفهوم في هذه الفقرة، عبر تعريف الجغرافيا السياسية والتطرّق إلى تطوّر الدراسات في إطارها أوّلًا. ثم تعداد المناهج الأكثر إستخدامًا ثانيًا، وثالثًا التطرّق إلى مفهوم الجيوبوليتيك كأحد التفرّعات عن الجغرافيا السياسية.

---

[1] عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مرجع سابق، ص. ٩

[2] Martin Jacques, **When China rules the world –The end of western world and the birth of a new global order**, the penguin press, NewYork, 2009, P. xxiii

أوّلًا، تعريف الجغرافيا السياسية وتطوّرها

يعود أصل كلمة جغرافيا "Geography" إلى اللغة اليونانية، بحيث تتكوّن من "Geo" وتعني الأرض، و"graphein" التي تعني الوصف، بالتالي تعني الجغرافيا لغويًّا وصف الأرض[١].

أمّا صفة السياسية فهي تنحدر من كلمة "polis" أو "polītēs" اليونانية، وتعني ممارسة الحكم[٢]. بالتالي فإنَّ الجغرافيا السياسية هي البحث في الروابط بين السياسة والعوامل الجغرافية.

تعود جذور هذا الربط إلى مؤرخّين يونانيين أمثال هيرودتس الذي اعتبر "مصر هبة النيل" بما في ذلك دلالةً على أهمية المورد المائي لاستمرار الدولة المصرية. وأرسطو الذي تحدث ضمن مؤلّفه "السّياسة" عن العلاقة بين المناخ والحرية[٣] ، لناحية خصائص سكّان الأقاليم وطبيعة تلك الأقاليم لما لها من تأثير على تحديد قوة الدولة[٤].

ويعود أول استخدام لمصطلح "الجغرافيا السياسية" الى منتصف القرن الثامن عشر، عبر الفيلسوف الفرنسي آن-روبير جاك تورغو[٥]. وذلك عبر ورقة بحثية تتطرّق لموضوع التطوّر، حيث يعتبر أنَّ على الدول تحديد أي من المقاطعات التي تمتلكها هي مفيدة لها، فتحافظ عليها والعكس صحيح[٦].

أمّا نشوء الجغرافيا السياسية كـ علم مستقل، فيرتبط بالعالم الألماني فريدريك راتزل، وتحديدًا بكتابه "الجغرافيا السياسية" (Politische Geographie).

---

[1] "Geography", **Encyclopædia Britannica**, https://www.britannica.com/science/geography, Retrieved 22/2/2018

[2] Merriam Webster Dictionary, https://www.merriam-webster.com/dictionary/politics, Retrieved 22/2/2018

[٣] عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مرجع سابق، ص. ١٦

[٤] خليل حسين، **الجغرافيا السياسية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص. ٢٢٧.

[5] Guntram H. Herb, "The Politics Of Political Geography", Published in **The SAGE Handbook of Political Geography**, Edited by: Kevin R. Cox, Murray Low and Jennifer Robinson, SAGE publications, Los Angeles, 2008, Pp. 21-40, P. 21

[6] Guido Abbattista et Rolando Minuti, "Anne-Robert-Jacques Turgot - Fragments et Pensées Détachées pour servir à l'ouvrage sur la géographie politique", **ELIOHS**, cromohs, Mars 1996. http://www.eliohs.unifi.it/testi/700/turgot/fragmens.html, Retrieved 4/5/2018

عرّف راتزل الدولة على أنّها "كائن مرتبط بالأرض" وقدّم في هذا الإطار سبعة أسس تمكّنها من النمو بشكلٍ سليم، على اعتبار أنّها تمرّ بمراحل تطورية كأي كائن حي[١]. ويمكن إختصار هذه الأسس السبعة كالتالي [٢]:

أ- رَبْط توسّع الدولة بالعامل الثقافي، حيث يشكّل نمو الثقافة وازدياد عدد السكّان المحرّك لهذا التوسع، والجماعات البدائية هدفًا لـ "الدول الكبرى ذات الثقافة" (١ و٦).

ب- وَضْع مراحل للتوسع، حيث يبدأ من النمو السكّاني، لينتقل الى الضم، ثمَّ ينتقل هذا الميل للتوسّع من دولة إلى أخرى (٢و٣و٧).

ج- الإشارة إلى العوامل الجغرافية ودلالاتها، حيث تشير الحدود إلى مدى النمو، وتشير الموارد الموجودة في إقليم ما إلى القيمة السياسية لعملية ضم هذا الإقليم (٤و٥).

إذًا تُعتبر الدول المحور الأساس للجغرافيا السّياسية. وعليه برزت تاريخيًّا عدة أشكال أو تقاليد (Traditions) لدراسة الدول، متأثّرةً بالأحداث السياسية على الساحة الدولية. كانت الدراسات أوّلًا تركّز على كيفية زيادة قوة الدولة (State-power Tradition)، ثانيًا على المحافظة على إقليم الدولة وإدارته (Tradition of Governance) وثالثًا دراسات نقدية حول دور الدولة، كونها المحور والسياسات المتّبعة من السّلطة الحاكمة (Critical Tradition)[٣].

في الحالة الأولى أي الدراسات التي تندرج في إطار القوة، كانت تهدف إلى استخدام الجغرافيا بغية توسيع هذه القوة وبالتالي إلى استخدامها بهدف رسم استراتيجيّات الدولة. ويمكن تقسيم الحقبات التي كانت دراسات الجغرافيا السياسية تندرج في إطارها إلى ثلاثة:

بداية القرن العشرين عند بلورة المفاهيم الخاصة بها، الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٥ حيث طبّقت المفاهيم التوسّعية، والعودة إلى هذه المفاهيم بعد عام ١٩٨٠[٤].

في الحالة الثانية، تعمد الدراسات إلى تحليل الدولة وعناصرها، من خلال جمع المعلومات والقيام باحصاءات حول هذه العناصر. وظهر هذا الإتجاه بعد انتهاء الحرب العالمية

---

[١] خليل حسين، مرجع سابق، ص. ٢٣٤ -٢٣٥

[٢] عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مرجع سابق، ص. ١٨-١٩

[3] Guntram H. Herb, Op.cit, P. 22.

[4] Ibid, p. 23.

الثانية لابعاد الجغرافيا السياسية عن "الجيوبوليتيك" وتحليل قوى الدولة نظرًا لاعتبارهما من أسباب الحرب[1].

أما الدراسات في الحالة الثالثة، فكانت نقدية لجهة تكوين الدولة من ناحية، أو لجهة حقيقة كونها محور الجغرافيا السياسية من ناحية أخرى خصوصًا مع وجود الشركات المتعددة الجنسيّات وحركة تدفّق العملات العالمية على الساحة الدولية، حيث نقل التّنافس الموجود بينها وبين دور الدولة الى الدراسات الأكاديمية [2].

بالتّالي يمكن إلقاء الضّوء على سياسات الصّين التي تعطي مجالًا للشّركات الصينية للمساهمة في تقدّم مصالحها كشركة التجارة "علي بابا" – Ali Baba Group Holding Limited، أو تكون عرضة لأي عقوبات من دول أخرى كشركة "هواوي" – Huawei Technologies Co., Ltd.

من الملاحظ إذًا أنّ تطوّر مسار العلاقات الدولية وتتالي وجود هذه الدراسات في مجال الجغرافيا السياسية تربطهم علاقة تأثّر وتأثير، بدءًا من إعتماد مفاهيم خاصّة بالجغرافيا السياسية، فظهور الجيوبوليتيك وإنعكاسه على السياسات التوسعية، ثم الحروب الناتجة عن التوسّع التي انعكست بإبعاد الجيوبوليتيك عن الأبحاث الأكاديميّة، وعودته لاحقًا، وصولًا الى ظهور الجيوإقتصاد مع تزايد تأثير العامل الإقتصادي على السياسات الخارجية للدول والعلاقات في ما بينها.

أمّا المناهج التي تساهم في جعل هذا الفرع من الجغرافيا أكثر دقّةً، فهي متعدّدة وسوف يصار الى مناقشتها تاليًا.

[1] Guntram H. Herb, Op.cit, p. 25 - 26.
[2] Ibid, p. 29 - 30.

ثانيًا، مناهج دراسة الجغرافيا السياسية

رأى الجغرافيّ ريتشارد هارتشورن أنَّ مجال الجغرافيا السياسية غالبًا ما يوصف بـ "الأقل علميًّا" ضمن العلوم المتفرّعة عن الجغرافيا، حيث للباحث فيه حرية اختيار المنهج والمعطيات التي يريدها[1]. بناءً على ذلك قام هارتشورن عام ١٩٥٠ بنشر ورقة بحثية بعنوان "المقاربة الوظيفية في الجغرافيا السياسية" تضمّنت مناهج بحث في الجغرافيا السياسية ونقد لها، ذلك مع الإشارة الى أنّ المناهج الأربعة التالية هي الأكثر استخدامًا.

١- المنهج التحليلي

المنهج التحليلي أو المقاربة التحليلية للقوة (Power analysis approach)، هو المنهج الذي يتطرّق لتحليل القوى الخاصة بالدولة أي البحث في العلاقة ما بين القوة والإقليم الجغرافي. وبالتالي قياس قوة الدولة الواحدة أو المقارنة بين الدول أو الكيانات السياسية[2].

أمّا العناصر الجغرافية التي يدرسها هذا المنهج لتحديد مدى قوة الدولة فيمكن حصرها بالستّة التالية:

البيئة الطبيعية، الحركة والإنتقال، المواد الخام والسّلع المصنّعة، السكّان، التركيب السياسي والمكان؛ ويمكن شرحها بالتالي[3]:

أ- **البيئة الطبيعية** (تضاريس الإقليم الجغرافي، التربة، المناخ، النبات والمسطّحات المائية)؛

ب- **الحركة والإنتقال** (اتجاهات انتقال الأفراد وحركة نقل البضائع إضافة إلى انتقال الأفكار)؛

ج- **المواد الخام، السلع المصنّعة ونصف المصنّعة** (المستخدمة والتي يمكن أن تستخدم لاحقًا)؛

د- **السكّان** (مختلف ميّزاته، وخاصّة النوعية والأيديولوجية)؛

ه- **التركيب السياسي** (النظام السياسي، المؤسّسات وأهدافها، والتقسيمات الإدارية)؛

و- **المكان** (الموقع، الشّكل، الحدود وتوزّع المجموعات المكوّنة للدولة، وتأثير ذلك على الداخل وعلى العلاقات الخارجية)"[4].

---

[1]Richard Hartshorne, "The functional approach in political geography", **Annals of the association of American Geographers**, Vol. 40, No. 2, June 1950, Pp. 95-130, p. 95-96.

[2]Joe Painter, "Geographies of Space and Power", Published in **The SAGE Handbook of Political Geography**, Op.cit, Pp. 57-72, P. 60

[3] عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مرجع سابق، ص. ٢٤.

[4] Joe Painter, Op.cit, P. 60

٢- المنهج التاريخي

يرتكز المنهج التاريخي على دراسة نشوء الدولة وتطوّرها، حيث يتم شرح تاريخها السياسي[١]. فيكون البحث في كيفية وجود هذه الدولة في إقليمها الجغرافيّ الحاليّ، وحدودها الحاليّة. و"الطريقة الأبسط" لذلك تكون من خلال توصيف المقوّمات الموجودة، ثم مقارنتها بالخصائص السياسية والمادية لإيجاد رابط في ما بينها، ومن ثمَّ إستنتاج أنَّ ما نتج عن المقوّمات التاريخية هي النتيجة "الحتمية" لتطوّر هذا التاريخ. الأمر الذي يحتّم على من يريد إستخدام هذا المنهج، أن يمتلك كمية كبيرة من البيانات التاريخية، سواءً كان باحثًا تاريخيًّا أو جغرافيًّا[٢].

من ناحية أخرى فقد ربط المنهج هذا بالحتمية الجغرافية من قبل الجغرافي الفرنسي فيدال دو لابلاش، أي أن البحث في إطار هذا المنهج يهدف إلى الوصول لقواعد عامة ثابتة تحكم تطوّر الدول الجغرافي. وفي إطار النقد لهذه الحتمية، أشار الجغرافيّ الأميركي ريتشارد هارتشورن، إلى أنَّ لمثل هذه الدراسات "نتائج خطيرة" على الحركة السياسية متّخذًا الدراسات الألمانية التي تأثّرت بأفكار راتزل كمثال[٣].

إضافة إلى ذلك، يعتبر هارتشورن أنَّ مثل هذه الدراسات التاريخية، تضيف إلى مجال التاريخ أكثر من مجال الجغرافيا السياسية. بالتالي هذه الدراسات التاريخية ليست ضرورية لدراسة الجغرافيا السياسية للدول، أمّا التطرّق إلى التطوّر التاريخي، فعلى الباحث تحديده بما يستلزم فهم الجغرافيا الحالية حصرًا[٤].

بناءً على ذلك، يمكن الإستنتاج بأنَّ الدراسة التاريخية لدولة ما في إطار الجغرافي السياسية، بعيدًا عن الحتمية الجغرافية، وإسقاط السياق التاريخي للأحداث على الواقع والمستقبل، تبقى دراسة وصفية. أي أنَّ دراسة الدولة عبر هذا المنهج، لا تعالج إشكاليات الجغرافيا السياسية وارتباطها بالنظام السياسي القائم في الإقليم والجيوإقتصاد.

---

[١] عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مرجع سابق، ص. ٢٤

[2] Richard Hartshorne, Op.cit, P. 97 - 98.

[3] Ibid, P. 97

[4] Ibid, P. 99

٣- المنهج المورفولوجي *[١]

يتناول المنهج المورفولوجي الدولة إنطلاقًا من مجالها الجغرافي الحالي على أنَّها ظاهرة جغرافية. بالتالي يقوم الباحث بتوصيف وتحليل معطيات المكان الخارجية كـ الحدود، المساحة وشكل الإقليم، والمعطيات الداخلية كـ موقع العاصمة، توزّع الأقاليم الداخلية من الناحية الطبيعية، الثقافية وتوزّع السكّان [٢].

من ناحية أخرى يمكن تقسيم هذه المعطيات، إلى معطيات متعلّقة بالنمط وأخرى متعلّقة بالتركيب. يندرج في إطار النمط العلاقات على صعيدٍ خارجي في ما يتعلّق بعلاقات الدولة مع الدول الأخرى والمنظمات العالمية والإقليمية، وعلى صعيدٍ داخلي في ما يتعلّق بعلاقات الأقاليم ضمن الدولة نفسها[٣]. و يندرج ضمن إطار التركيب ما يتعلّق بخصائص المكان، السكّان والتنمية الإقتصادية[٤].

أمّا النقد الذي وجّه لهذا المنهج، فتمحور حول كونه "ثابت" وغير قادر على الوصول إلى نتائج هامّة في إطار الجغرافيا السياسية[٥]. فـ لمورفولوجيا إقليم الدولة، حسب هارتشورن، أهمية بقدر ما تؤثّر على وظيفة الدولة.

فيسعى المنهج المورفولوجي إلى تحليل الإقليم الجغرافي بغية إستخلاص الوظيفة، بينما يجب البدء من وظيفة الإقليم الجغرافي[٦]، وعلى ضوء هذا النقد قام هارتشورن بطرح المنهج الوظيفي.

٤- المنهج الوظيفي

قدَّم ريتشارد هارتشورن في دراسته، المقاربة الوظيفية كمنهج يُستخدم لدراسة الدولة في إطار الجغرافيا السياسية. أيّ الإنطلاق من كون وظيفة إقليم الدولة الإشكالية المحور في دراسة الجغرافيا السياسية[٧].

تقسَّم دراسة الجغرافيا السياسية لأي دولة إلى شقّين: الصعيد الداخلي والصّعيد الخارجي. يتناول الصعيد الداخلي العلاقات ما بين مختلف الأقاليم والمقاطعات التي تتكوّن منها الدولة، وذلك بالاستناد إلى

(*) مورفولوجي من مورفولوجيا، وتعني "دراسة الأشكال"، أو "دراسة الأجزاء المكوّنة للبنية، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض، وعلاقة كل جزء منها بالمجموع".١

[١] سعيد بودبوز، **نحو مورفولوجيا القصة الحديثة**، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥، ص. ٧

[2] Richard Hartshorne, Op.cit, P. 99

[٣] عاطف علبي، **الجغرافيا الإقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا –المقدمة**، ط ٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢١٦-٢١٧

[٤] المرجع نفسه، ص ٢١٧

[5] Richard Hartshorne, Op.cit, P. 99

[6] Ibid, P. 100

[7] Ibid, P. 104

الهدف من وجود الدولة نسبةً لـ راتزل ألا وهو "جمع مختلف الوحدات الجغرافية ليشكّلوا وحدةً منظّمة". وبالتالي المؤسسات السياسية، القوانين والعلاقات الإقتصادية التي توحّد أجزاء الدولة[١].

في هذا الإطار طرح هارتشورن مفهومي القوى النابذة والقوى الجاذبة "Centrifugal forces and Centripetal Forces" كقوى مؤثرة على وحدة الأقاليم في الدولة[٢]. ويقصد بالأولى الخصائص المادية التي تعيق التواصل بين الأقاليم؛ وبالثانية الخصائص التي تساهم في وحدة الأقاليم. مشيرًا في ذلك إلى أنه يتم التركيز في الجغرافيا السياسية على المعوّقات أكثر من القواسم المشتركة بين الأقاليم[٣].

تم نشر هذه المقالة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي مع وجود إتّجاه لدى الباحثين في الجغرافيا السياسية لتحليل الدولة وعناصرها دون التطرّق إلى قوّتها كما والابتعاد عن "الجيوبوليتيك". ويظهر ذلك من خلال وصفه للدراسات الجيوبوليتيكية الألمانية بأنّها "خطيرة" وأن الجغرافيا السياسية في الولايات المتحدة الأميركية قد "نجت" منها[٤]. وعليه تبرز أهمية تحديد مفهوم الجيوبوليتيك.

[1] Richard Hartshorne, Op.cit, P. 104
[2] Guntram H. Herb, Op.cit, P. 26
[3] Richard Hartshorne, Op.cit, P. 106-109
[4] Ibid, P. 104

ثالثًا، الجيوبوليتيك

يعتبر الجيوبوليتيك أحد فروع الجغرافيا السياسية [١]. وأوّل من استخدمه هو أستاذ العلوم السياسية السويدي رودولف كيلين في بداية القرن العشرين [٢]. كيلين كان من أتباع راتزل، واللذان تم تبنّي أفكارهما إلى جانب مفاهيم ماكيندر، من قبل مجموعة من الباحثين الألمان. ولقد قاموا بتقديم أبحاث واقتراح خرائط على أساس هذه المفاهيم، حيث لعبت دور "السلاح العلمي للقضية الألمانية"؛ واستخدموا تعبير الـ *Geopolitik* لوصف هذا المزيج من الجغرافيا والسياسة[٣].

أُطلِق تعبير الجيوبوليتيك على الدراسات التي كانت تندرج في إطار الحتمية الجغرافية، وتفسّر العلاقة ما بين الجغرافيا والسّياسة بما يخدم أهداف الدولة السياسية. بناءً على ذلك إتّجه الباحثون بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الأبحاث غير المتعلّقة بالجيوبوليتيك، والتي تقوم بتحليل معطيات الدول حصرًا. ذلك حتى بداية الثمانينيات، حيث نُشرت أبحاثٌ من جغرافيّين تحت تقليد "توسيع قوة الدولة" في الولايات المتحدة الأميريكية وأوروبا[٤] وبالتالي تربط الجغرافيا بأهداف الدولة. ذلك وقامت عدة جامعات بمنع تدريس الجيوبويتيك في الفترة الممتدة ما بين إنتهاء الحرب العالمية الثانية والتسعينيّات بسبب إرتباط إستخدام المفهوم مع السياسات التوسعية لألمانيا[٥].

إذًا يمكن تعريف الجيوبوليتيك بالتالي: "إنه علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية"؛ وذلك نقلًا عن مجلّة الجيوبوليتيك الألمانية عام ١٩٢٨[٦]. كما وتعرّفه موسوعة "Britannica" بـأنّه "تحليل التأثيرات الجغرافية على ميزان القوى في العلاقات الدولية"[٧].

أمّا أهم النظريّات الجيوبوليتيكية فهي: نظرية المجال الحيوي لـ كارل هاوسهوفر، نظرية قلب العالم لـ هالفورد ماكندر، السّيادة العالمية لـ ألفرد ماهان والهلال الهامشي لـ نيكولاس سبيكمان.

---

[١] عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مرجع سابق، ص. ٦٢

[٢] المرجع نفسه، ص. ٦١

[3] Guntram H. Herb, Op.cit, P. 24

[4] Ibid, P. 24

[٥] لورا محمود، "«الجيوبوليتيك» جغرافية السياسة أم استراتيجية الساسة"، **البناء**، ٢٠١٤/١١/٦ http://www.al-binaa.com/archives/article/19801 تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٩/٢٤

[٦] عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مرجع سابق، ص. ٦٢

[7] "Geopolitics", **Encyclopædia Britannica**, https://www.britannica.com/topic/geopolitics, Retrieved 21/5/2018

١- المجال الحيوي

تنطلق فكرة المجال الحيوي "Espace Vital"، من إعتبار الدولة كائن حي ينمو ويتطوّر. وعليه فإن الدولة التي لا تتوسّع، مصيرها الزوال. وكانت أفكار هاوسهوفر بمثابة الحل لمشكلة زيادة السكّان في ألمانيا فترة حكم هتلر؛ حيث عدد سكّان نسبة للإقليم الألماني، كان أكثر ارتفاعًا من نسبة عدد سكان عدة دول أوروبية نسبة للمناطق التي يحكمونها. بالتالي فإنَّ فكرة المجال الحيوي يمكن تلخيصها بالتوسّع الإقليمي لأهداف سياسية قومية[١].

٢- قلب العالم

إعتبر ماكيندر أن أوراسيا تمثّل قلب العالم "Heart Land" وعليه تتلخّص نظريته بفكرة أنَّ من يحكم شرق أوروبا، يحكم العالم: "من يسيطر على شرق أوروبا يتحكّم في قلب العالم، ومن يسيطر على قلب العالم يتحكّم في جزيرة العالم، ومن يتحكّم في جزيرة العالم يحكم العالم كلّه[٢]". ذلك إضافةً إلى إعطاء الأفضلية لقوى البر على قوى البحر[٣].

٣- السيادة العالمية

على عكس ماكيندر، فإنَّ ماهان إعتبر أن امتلاك الدولة للقوة البحرية أولوية لناحية السيادة العالمية. عليه إنتطلق من كون بريطانيا الدولة التي تمتلك التفوّق العالمي نظرًا لامتلاكها موقع القوة البحرية إلى جانب القوة البرية، وأن الولايات المتحدة الأميركية هي الوحيدة القادرة على أن تخلفها[٤].

٤- الهلال الهامشي

إعتبر سبيكمان أنه لفهم السياسة الخارجية لدولة معيّنة على الباحث دراسة موقعها. كما وعلى عكس ماكيندر فقد إنطلق من كون المناطق الهامشية أو الساحلية "Rim Land" هي الخطوة الأولى لحكم أوراسيا وبالتالي حكم العالم[٥].

تجدر الإشارة إلى أنه يتم ربط الجيوبوليتيك بوجود اليمين في الحكم، الأفكار المحافظة أو الإنعزالية والحركات الإنفصالية. ذلك بدءًا من وجود هتلر في الحكم في ألمانيا والسياسات التوسّعية التي

---

[١] عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مرجع سابق، ص. ٦٨-٦٩

[٢] حسام الدين جاد الرب، **معجم المصطلحات السّياسية والدبلوماسية والإقتصادية**، دار العلوم للنّشر والتوزيع، مصر، ٢٠١١، ص. ١٤٤.

[٣] عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مرجع سابق ، ص. ٧٠-٧١

[٤] المرجع نفسه، ص. ٧١-٧٢

[٥] المرجع نفسه، ص. ٧٢

اندرجت تحت إطار الجيوبوليتيك، وصولًا إلى تيارات اليمين الجديدة في فرنسا عام ١٩٦٠ مع آلان دو بونوا وروبير ستويكرز في بلجيكا اللذان أعادا الأفكار المحافظة إلى السياسة. إضافةً إلى نشر منصّات الصواريخ النووية في أوروبا من قبل إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغن، وزيادة الصراعات الإقليمية في بداية الثمانينيّات؛ مما أدّى إلى تأسيس المؤسسة الدولية للجيوبوليتيك عام ١٩٨٢ في باريس، التي قامت بنشر دراسات تعيد ربط الجغرافيا بالأهداف السياسية[1].

ويبنى هذا الربط على إعتبار أنّ اليمين دائمًا ما يتشدّد بالحفاظ على الحدود والأرض، إن كان على صعيد دولة أو إقليم ذات إتّجاه إنفصالي. إنطلاقًا من ذلك، وفي إطار دراسة الأزمات الإقليمية، يمكن ملاحظة عودة الجيوبوليتيك التقليدي في الدراسات الأكاديمية والمقالات منذ العام ٢٠٠٨، في دراسات شملت على سبيل المثال الأزمة ما بين روسيا الإتحادية وجورجيا بشأن "أوسيتيا الجنوبية" ثمّ الأزمة ما بين روسيا الإتحادية وأوكرانيا، فبُنيت الدراسات على مفهوم الحديقة الخلفية ومحاولة إحتواء روسيا من قبل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية عبر طرح إنضمام أوكرانيا إلى الإتحاد. إضافة إلى الأزمات في الدول العربية كـ تونس، ليبيا، سوريا واليمن ومن جانب آخر الصراع في بحر الصين الجنوبي؛ أي العودة إلى الصراع على الممرات البحرية، والأراضي التي قد تشكّل ممرّات لأنابيب الطاقة أو التجارة .

أمّا في ما يخص وجود اليمين في الحكم، فيمكن ملاحظة صعود لليمين في دول أوروبا مثلًا. في فرنسا وصلت مرشّحة عن اليمين المتطرّف مارين لوبين إلى الجولة الثانية من الإنتخابات الرئاسية الفرنسية للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٢ وكان برنامجها يرتكز على حماية الإقتصاد الوطني والدعوة إلى الخروج من الإتحاد الاوروبي؛ إضافة إلى دول أخرى كـ إيطاليا (٢٠١٧)، هنغاريا (٢٠١٠)، الدانمارك (٢٠١٥)، أوستريا(٢٠١٧) وبولندا(٢٠١٥)، حيث إستطاعت أحزاب اليمين أن تحقق نتائج أفضل في الإنتخابات التشريعية الأخيرة بالمقارنة مع سابقتها [2].

إضافةً إلى ما تقدّم، تتواجد حركات محافظة ذات إتجاه إنفصالي. مثلًا الإستفتاء في كاتالونيا – إسبانيا (٢٠٠٩ - ٢٠١١ و٢٠١٧)، الإستفتاء في اسكتلندا للإنفصال عن المملكة المتحدة (٢٠١٤)، الإستفتاء في القرم –أوكرانيا (٢٠١٤)،الإستفتاء في كردستان –العراق (٢٠١٧)؛ والإستفتاء في المملكة المتحدة للإنفصال عن الإتحاد الأوروبي (٢٠١٧).

[1] Guntram H. Herb, Op.cit, P. 24

[2] "Guide To The Right: Where and how the Right is rising in Europe", **Russia Today**, 6 March 2018. https://www.rt.com/news/420655-europe-rise-right-wing/, Retrieved 29/5/2018

إنَّ هذا الإرتباط بين اليمين، الحركات الإنفصالية والجيوبوليتيك، يمكن أن يفسَّر بالشكل التالي: إنَّ برامج اليمين تحتوي على سياسات ترتبط بأهمية الأرض إن كان بشكل توسّعي/هجومي (أي من أجل زيادة موارد الدولة وبالتالي ضمان قوّتها)، أو الحفاظ على الحدود أي بشكلٍ دفاعيّ (بهدف حماية الدولة/أو الإقليم الذاتي الحكم من إستغلال موارده وبالتالي السّعي للإنفصال أو إتخاد إجراءات حمائية). بينما الإرتباط بين الحركات الإنفصالية والجيوبوليتيك هو دفاعي بشكل أساسي، أي تسعى السياسات للحفاظ على حدود الإقليم المعني.

عليه يمكن تلخيص هدف الجيوبوليتيك على صعيد السياسات العامة، بكونه السيطرة على الأرض سواءً كان عبر استراتيجيّات هجومية أو دفاعية في ظل وجود تأثيرات من المحيط الجغرافي[١]؛ ما يؤدي إلى السيّطرة على الأسواق أو خلق تبعية إقتصادية. أمّا في حال كان الهدف هو تأمين الممرّات الآمنة للوصول إلى أسواق أو موارد جديدة، فيندرج ذلك في إطار مفهوم الجيوإقتصاد[٢]. وسوف يتم تناول هذا المفهوم لناحية تعريفه، عناصره وأدواته في الفقرة التالية.

[1] Pascal Lorot, « De la géopolitique à la géoéconomie - La Géoéconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales », **Géoéconomie** publié par Institut Choiseul, Nº50, France, Été 2009, PP 9 -18, P. 16

[2] Vladimir Gligorov, **Geo-economics and Geopolitics: The notion of dependence**, The Vienna Institute for international economic studies, 29 July 2015, https://wiiw.ac.at/geo-economics-and-geopolitics-the-notion-of-dependence-n-103.html, Retrieved 30/5/2018

الفقرة الثانية: مفهوم الجيوإقتصاد وأدواته

ظهر مفهوم الجيوإقتصاد حديثًا، في تسعينيّات القرن الماضي. وتعدّدت التعريفات الخاصة به والأدوات التي يتم ربطها بهذا المفهوم. علمًا أنَّ المصالح الإقتصادية والتنافس على الموارد الإقتصادية ليست جديدة في إطار العلاقات بين الدول؛ كما وأنَّ هذا المفهوم يعتبر قريبًا من مفهوم القوة الناعمة لناحية ممارسة القوة بطريقة غير عسكرية[١]. وعلى الرغم من وجود وحدات عدّة للدراسة في العلاقات الدولية[٢] خصوصًا في المجال الإقتصادي، إلا أنَّ الدولة تبقى الوحدة الدراسية الأساس حتى في مجال الجيوإقتصاد.

نتيجةً لذلك سوف تتطرّق هذه الفقرة إلى تعريف هذا المفهوم وعناصره وصولًا إلى الأدوات الإقتصادية التي يتضمّنها، كما الأدوات الأخرى المرافقة له وأهدافه.

أوّلًا، تحديد مفهوم الجيوإقتصاد وعناصره

لغويًّا، تتألف كلمة جيوإقتصاد من شقّين، "جيو" و"إقتصاد". ويعود أصل الشقّين الى اليونانية، حيث يعني الأوّل –"جيو" الأرض. بينما الثاني –"إقتصاد" متحدّر من كلمة "Oekonomikè" التي تعني إدارة الأسرة Household Management" حسب إستخدام أرسطو لها، أي إدارة الثروة لتحقيق مستوى حياتي جيّد[٣]. أو كما بات يعرّف بـ العلم الإجتماعي الذي يهدف الى تحليل وتوصيف عمليات إنتاج، إستهلاك وتوزيع الثروة[٤]. بالتالي فإنَّ الجيوإقتصاد يعني مزيج العوامل الخاصة بالأرض وإدارة الإنتاج والثروة.

ويضيف قاموس "Merriam-Webster "عامل التجارة الدولية، حيث يعرّف الجيوإقتصاد على أنّه "مزيج العوامل الجغرافية والإقتصادية، في ما يتعلّق بالتجارة الدولية"[٥].

أمّا إصطلاحًا، فقد إختلف تعريف الجيوإقتصاد مع تطوّر إستخدامه كما وتعدّد خلفية الباحث أو الكاتب من سياسية إلى إقتصادية، فـجغرافية، كما وتجارية متعلّقة بإدارة الأعمال؛ لذا سوف يتم في ما يلي عرض التعريفات انطلاقًا من هذه الخلفيات.

---

[1] Pascal Lorot, « De la géopolitique à la géoéconomie - La Géoéconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales », Op.cit, P. 9

[٢] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، دار أمواج للنشر والتوزيع، لبنان، ط٢، ٢٠٠٣، ص ١٣

[3] Ricardo F. Crespo, **On Aristotle and Economics**, Working paper series, IAE business school – Austral University, Argentina, 2008, P. 5

[4] "Economics', **Encyclopædia Britannica**, https://www.britannica.com/topic/economics, Retrieved 19/2/2018

[5] Geo-economics, **Merriam-Webster**, https://www.merriam-webster.com/dictionary/geo-economics, Retrieved 2/6/2018

أوّل مـن إسـتخدم مصـطلح " الجيوإقتصـاد" هـو إدوارد لوتفـاك (باحـث سياسـي واسـتراتيجي أميركي، ومستشار سابق لوزارة الدفاع الأميركية)، في مقالته التي نُشرت في مجلّة "The National Interest"،

عام ١٩٩٠ تحت عنوان:

"From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce" أي من الجيوبوليتيك إلى الجيوإقتصاد: منطق الصراع، قواعد التجارة.

ينطلق لوتفاك من إعتبار الدولة "كيانًا محدّد مكانيًّا –Spatially defined entity". ويتكلّم في مقالته عن حلول أدوات التجارة بدلًا من الأدوات العسكرية والديبلوماسية على صعيد العلاقات الدولية، بعد إنتهاء الحرب الباردة. فتلجأ الدول لاستخدام الأدوات الإقتصادية مع تراجع أهمية السّلاح العسكري في الصراعات الدولية. بالتالي يعرّف الجيوإقتصاد على أنه **التعبير الأفضل لوصف المزيج ما بين منطق الصراع وأدوات التجارة**[١]. كما ويعتبر أنَّ هدف الجيوإقتصاد هو تأمين الإستخدام الأفضل لأكبر عدد من السكّان، إلى جانب "توسّع" الدولة[٢] الذي كان يتم عبر القوّة العسكرية.

ذلك وظهرت تعريفات تربط "الجيوإقتصاد" بمفهوم القوّة، على أساس أنَّ ممارسة القوّة وقياس قوة الدولة سوف يختلفان في "عصر الجيوإقتصاد" أوّلًا بسبب إنتهاء الحرب الباردة وثانيًا والأهم بسبب العولمة[٣]. فيكون "الجيوإقتصاد" إختزال لـ **"تفوّق أهميّة الأمن الإقتصادي** (Ecosecurity) **للدولة على المخاوف التقليدية للأمن الوطني** (Military Security)"[٤].

وإنطلاقًا من ذلك تم تقسيم الجيوإقتصاد إلى مستويين: جزئي وكلّي. على المستوى الجزئي، يجعل الجيوإقتصاد الأمور المتعلقة بـ الإنتاج، التسويق، التمويل وجمع المعلومات، عابرة للأمم.

---

[1] Edward Luttwak, "From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce", **The National Interest** Published by Center for the national interest, Nº20, Summer 1990, Pp. 17-23, P 19. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/42894676

[2] Ibid, P. 20

[3] James C. Hsiung, "The Age of Geoeconomics, China's global role, and prospects for of Cross-Strait integration", **Greater China in an Era of Globalization**, edited by: Sujian Guo and Baogang Guo, Lexington books, United States of America, 2010, P. 27

[4] James Hsiung, "The Aftermath of China's Accession to the World Trade Organization", **The independent review- A Journal of Political Economy** published by The Independent Institute, Vol. 8 Nº1, Oakland, Summer 2003, Pp. 87 -112, P. 89

أمّا على المستوى الكلّي، سوف يصبح للأمن الإقتصادي أهميّة استراتيجية تتعدّى الأمن العسكري[1]. بالتالي، إنَّ قياس قوة الدولة يتعلق بهذه العوامل الثلاث: "(١) الإكتفاء الذاتي أو القدرة على الوصول للموارد الأساسية كالنفط والحديد، (٢) عدم الإعتماد على الأسواق البعيدة على المدى الطويل، (٣) القدرة على التحكم بقوة عاملة رخيصة، فعّالة ولا تنضب[2].

أمّا في فرنسا، فإنَّ أوّل من إستخدم هذا المصطلح هو باسكال لورو (عالم إقتصاد وجيوبوليتيك فرنسي)، وهو مؤسس ورئيس تحرير مجلة "Géoéconomie" حيث صدر في عددها الأوّل، عام ١٩٩٧، مقالة بعنوان:

"De la géopolitique à la géoéconomie : La géoéconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales."

أي من الجيوبوليتيك إلى الجيوإقتصاد: الجيوإقتصاد، قاعدة التنافس الدولي الجديد. وسَّع لورو تعريف الجيوإقتصاد المطروح من قبل لوتفاك باعتباره خالٍ من التحديد المنهجي، بالرغم من كونه أساسيًّا لفهم هندسة الساحة الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة[3].

وعرَّف المفهوم بالتالي: **"إنه تحليل الإستراتيجيات الإقتصادية –خاصة التجارية منها–، التي تقرّرها الدول في إطار السياسات الهادفة إلى (١) حماية إقتصادها الوطني أو بعض فروعه، إلى (٢) الحصول على وإتقان التكنولوجيات الرئيسية، و/أو الى (٣) السيطرة على قسم من السوق العالمية الخاصة بإنتاج أو تسويق منتج معين أو مجموعة منتوجات حسّاسة، بما يعطي المسيطر عليها (سواءً كانت دولة أم شركة) قوّة وتأثير دولي يساهمان في تعزيز إمكانيّاتها الإقتصادية والإجتماعية."**

هذه السياسات الجيوإقتصادية بحاجة إلى وجود أدوات في متناول الحكومة؛ ذلك إضافة الى كون الجيوإقتصاد يدرس العلاقة بين القوة والمكان، على أنَّ يكون المكان ذات حدود متحرّكة –على عكس الجيوبوليتيك[4].

---

[1] James C. Hsiung,"The Age of Geoeconomics, China's global role, and prospects for of Cross-Strait integration", Op.cit, P. 27

[2] Ibid, P. 28 -29

[3] Pascal Lorot, « De la géopolitique à la géoéconomie - La Géoéconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales », Op.cit, P. 12

[4] Ibid, P. 13-14

في عام ٢٠١٣، أجرى باسكال لورو مقابلة مع إدوارد لوتفاك، نشرت في مجلّة "Géoéconomie" أشار فيها لوتفاك أنَّ تعريف لورو للجيوإقتصاد يتناسب وطرحه للمفهوم عام ١٩٩٠. فأي تعريف للجيوإقتصاد، حسب لوتفاك، يجب أن يرتكز على هذه العناصر الثلاث[١]:

أ- "أدوات الجيوإقتصاد، بما تتضمّن من شركات وطنية موجودة في القطاع الاستراتيجي، والتكنولوجيا الرئيسية؛

ب- تطوّر البعد المكاني للجيوإقتصاد، حيث يمكن أن تتحرّك الحدود تبعًا لخصوصية الحركة الإقتصادية؛

ج- قدرة الحكومات على تحديد وملاحقة أهداف سياساتها الجيوإقتصادية، حيث تكون قدرة الحكومات على التفاوض والتأثير في الساحة الدولية إمتدادًا للإجماع في الداخل".

عام ٢٠١٦ نشرت جامعة هارفرد كتاب "War by other means: Geoeconomics and statecraft"، لكاتبيه روبرت بلاكويل (ديبلوماسي أميركي سابق، ومنسّق للتخطيط الاستراتيجي في ما يخص السياسة الخارجية في إدارة جورج بوش الإبن)، وجينيفر هاريس (أكاديمية متخصصة في الإقتصاد والعلاقات الدولية، موظّفة سابقة في وزارة الخارجية الأميركية وباحثة في منظمة "مجلس العلاقات الخارجية –Council on Foreign Relations").

قدّم الكاتبان رؤية حول السياسة الخارجية الأميركية وضرورة إصلاحها لإعادة التوازن لصالحها في الصراع الجيوإقتصادي في العالم. كما وعرّفا الجيوإقتصاد بالتالي: **"إستخدام الأدوات الإقتصادية لتعزيز والدفاع عن المصالح الوطنية، وتحقيق نتائج جيوبوليتيكية مفيدة؛ كما وتأثير السياسات والقرارات الإقتصادية للدول الأخرى على أهداف الدولة الجيوبوليتيكية"**[٢]. وأضاف الكاتبان أنَّ الجيوإقتصاد هو بناء وممارسة قوّة الدولة على الإقليم، إنَّما مع كون العوامل الإقتصادية هي المرجع عوضًا عن العوامل الجغرافية. كما وأنَّ أي دراسة للسياسة الخارجية للدولة يجب أن تبنى على أساس الوسائل المستخدمة، فتكون الدراسة حول الجيوإقتصاد إذا ما تمّ تحليل الوسائل الإقتصادية المستخدمة من قبل الدولة[٣].

---

[1] Edward Luttwak entretien réalisé par Pascal Lorot, « Un monde sous tension », **Géoéconomie** publié par Institut Choiseul, N°64, France, Février 2013, Pp. 21-30, P. 23-24

[2] Robert D. Blackwill & Jennifer M. Harris, **War by Other Means: Geoeconomics and Statecraft**, Harvard University press, London, 2016, P. 20

[3] Ibid, P. 24

أمّا في إطار عمليات التجارة والتسويق، فقد برزت التعريفات التالية: أوّلًا الجيوإقتصاد كـ **"دراسة الخصائص المكانية، الثقافية والاستراتيجية للموارد، بهدف اكتساب تفوّق تنافسي مستدام"**[1]. وثانيًا الجيوإقتصاد على أنه **"العلاقة الإقتصادية المتحرّكة بين الدول، التي تتأثّر بالعوامل الجغرافية، السياسية والتجارية"**[2].

إذًا تختلف التعريفات تبعًا لاختلاف خلفية الباحث وانطلاقته، حيث الجيوإقتصاد هو أحد الفروع الأكاديمية لدراسة سياسات الدول، فيقوم الباحث بتحليل إستراتيجيّات وسياسات الدول الإقتصادية بشكلٍ عام والتجارية بشكلٍ خاص.

ومن ناحية أخرى تطلق صفة الجيوإقتصاد على تلك السياسات المقرّرة من الدول للإشارة إلى استخدام أدوات إقتصادية، تجارية وأحيانًا سياسية وثقافية تؤثّر على القوّة الإقتصادية والإجتماعية للدولة؛ كما والعلاقات الإقتصادية بين الدول ومكانة الدولة على الصعيد الدولي. إضافة للإشارة إلى وجود أهداف تتعدّى تحسين الإقتصاد الوطني أو زيادة الدخل القومي، للحصول على تفوّق تكنولوجي وإقتصادي على الصعيد الدولي. أمّا المقصود بـ "الدور الجيوإقتصادي" فهو تأثير استخدام هذه الأدوات على الدولة نفسِها وعلى الدول الأخرى التي تربطها بها علاقات سياسية، إقتصادية وثقافية. إذًا يمكن القول أنَّ العناصر التي تشكّل تعريف الجيوإقتصاد تنضوي تحت الأبعاد التالية:

- البعد السياسي: بحيث يشكّل الجيوإقتصاد أحد المجالات التي تمارَس عبرها وتدرَس من خلالها سياسات الدولة، كما ويساهم في قياس قوّة الدولة وتوسيعها، عبر دراسة العلاقة بين القوّة والمكان.

- البعد الإقتصادي: إنَّ أدوات الجيوإقتصاد بغالبيّتها أدوات إقتصادية، كما وأنَّ القطاعات الإقتصادية كـالصناعة، التجارة، الإستثمارات وتمويلها، هي مجال ممارسة السياسات والإستراتيجيّات الجيوإقتصاية، والتي تصل إلى تدخّل الحكومة في السّوق.
إضافة إلى كون أحد أهداف هذه السياسات هو الحصول على تفوّق إقتصادي كالسيطرة على جزء من السوق العالمية؛ إستخدام أفضل لأكبر عدد من السكّان، الى جانب حماية الإقتصاد الوطني.

[1] Klaus Solberg Søilen, **Geoeconomics**, Vertus publishing ApS/Bookboon, n.p., 2012, P. 8
[2] J. Mark Munoz, "Introduction", **Advances in Geoeconomics** Edited by J. Mark Munoz, Routledge, NewYork, 2017, P. 1

- البعد الجغرافي: ذلك عبر ارتباط القطاعات الإنتاجية بالموارد الطبيعية، إضافة إلى ارتباط قوّة الدولة بالإكتفاء الذاتي لناحية هذه الموارد وعلاقتها بالأسواق والمسافة التي تربطها بها. بالتالي تأثير هذه العوامل على العلاقة بين الدول، وتأثّر الجغرافيا بالتوسّع الإقتصادي.

- البعد الإجتماعي والثقافي: وذلك عبر كون أحد أهداف السياسات الجيوإقتصادية زيادة القدرات الإجتماعية للدولة. وبسبب تأثير العامل الثقافي على تسويق الإنتاج، وبالتالي كون الإستثمار في هذا المجال يخدم أهداف السياسات الجيوإقتصادية.

عليه يمكن مقاربة هذه التعريفات عمليًا وتوضيح كيفية ممارسة الجيوإقتصاد عبر النقاط التالية: ماهيّة أدوات الجيوإقتصاد، كما والأهداف الصغيرة والنهائية التي تسعى لها السياسات الجيوإقتصادية وصولًا إلى تحليل العامل الجغرافي ودوره في الجيوإقتصاد.

ثانيًا، ماهية أدوات الجيوإقتصاد

ترتكز إذًا ممارسة الجيوإقتصاد عمليًّا على أدوات، قد تختلف باختلاف الجهة التي تمارسه كما والهدف الموضوع. وفي حين تدخل السياسات الإقتصادية من مالية ونقدية في إطار الإستراتيجيات الجيوإقتصادية، إلا أنَّ أدوات الجيوإقتصاد تتوسّع إلى أبعد من ذلك كي تشمل الأدوات السياسية والثقافية التي بإمكانها التأثير على الإقتصاد.

في المقابلة المذكورة سابقًا لـ لوتفاك، إعتبر أنَّ الأدوات تتضمّن الشركات الوطنية والتكنولوجيات الرئيسية. أمّا المقاربة التجارية فتشير إلى الإنتاج، التسويق، التمويل وجمع المعلومات كالعناصر التي تشكّل المستوى الجزئي للجيوإقتصاد؛ إضافةً إلى التطرّق لأهمية وجود قوّة عاملة متدنّية الأجر. فتؤمّن المؤسسات والتنظيمات الدولية الوصول إلى حصّة من الإنتاج والتسويق على المستوى الدولي[1].

أمّا بالنسبة لـ لورو، إنَّ أي ممارسة جيوإقتصادية تفرض على الدولة استخدام جميع الوسائل المتاحة لها كي تصل إلى التفوّق التجاري والتكنولوجي[2]. وفي الإطار التطبيقي ضمن دراسةٍ له، نُشرت في الدليل الفرنسي للعلاقات الدولية –Annuaire Français de Relations Internationales، إتّخذ الولايات المتحدة الأميركية نموذجًا. إنطلق لورو من كونها حدّدت الأسواق الكبيرة الناشئة – Big Emerging Markets (BEMs)، التي تمتلك عدد كبير من السكّان كما ونموًّا إقتصاديًّا سريعًا، والتي تعتبر بلدانًا محوريّة ضمن النطاق الإقليمي (مستخدمًا تعبير هالفورد ماكيندر: Pivot States). بالتالي

[1] James Hsiung, "The Aftermath of China's Accession to the World Trade Organization", Op.cit, P. 89

[2] Pascal Lorot, « De la géopolitique à la géoéconomie - La Géoéconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales », Op.cit, P. 14

على الولايات المتحدة الأميركية أن تهتم بها؛ مقابل حفاظ المؤسسات والشركات الأميركية على التفوّق التكنولوجي في المجالات التالية: البيئة، المعلومات، الصحة، النقل، الطاقة والخدمات المالية[1].

بالإضافة إلى ذلك، فقد إعتبر أنَّ الإستراتيجيا التجارية الجديدة تقوم على ثلاثة ركائز هي: تحضير المحيط (تحرير التبادلات التجارية)، إيجاد نظام استخباراتي إقتصادي لجمع المعلومات ومراقبة الأسواق الصناعية والمشاريع التي تتم مناقشتها. كما واعتماد العقوبات الإقتصادية والتهديد بفرض العقوبات كجزء من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية[2].

أمّا المقاربة التي تعتبر أنَّ الجيوبوليتيك هدفًا للجيوإقتصاد فتم في إطارها تحديد سبع أدوات للجيوإقتصاد. وعلى الرغم من إختلاف الأهداف بين الجيوإقتصاد والجيوبوليتيك، فإنَّ الوسائل المذكورة تشكّل الأدوات الأساسية لممارسة الجيوإقتصاد. وهي: "التجارة، الإستثمارات، السياسة المالية، العسكر (في ما يخص التمويل العسكري)، مجال الإنترنت، التكنولوجيا النووية والعقوبات الإقتصادية"[3]. يلاحظ إذًا، أنّه وباستثناء الأدوات العسكرية (العائدة للجيوبوليتيك)، تلتقي هذه الأدوات مع التعريفات الأخرى.

وبالنسبة للتعريفات ذات الخلفية المتعلّقة بإدارة الأعمال، فتمّت الإشارة إلى أهمية العامل الثقافي وذلك من خلال ما ينضوي تحت إطار "إدارة المعرفة الإقليمية". ويعني بذلك أنَّ إنتاج السلعة وطرحها في أماكن ذات كثافة سكّانية، لا يعني القدرة على بيعها؛ بل إنَّ بيعها يرتبط بالقدرة على تسويقها. هذا ما يدعى بالتسويق – Marketing على المستوى الجزئي للإقتصاد –Micro-level، بينما هومرتبط بالجيوإقتصاد على المستوى الكلّي –Macro-level [4]. إنَّ التسويق هذا يقضي بجذب المستهدَف سواءً كان مستهلِكًا لمنتج معيّن أم دولة، بالتالي فهو يتماشى ومفهوم "القوّة الناعمة" –Soft Power لـ جوزف ناي.

يعرّف جوزف ناي "القوّة الناعمة" بأنّها "جعل الآخر يريد النتيجة التي تريدها"، عبر القدرة على تغيير خياراته[5]. ويمكن فعل ذلك عبر ثلاثة طرق: "الإجبار –Coercion، دفع المال –Payment والجذب –Attraction"؛ "القوة الناعمة" تستخدم الجذب مقابل إستخدام الإجبار والتمويل من "القوة الصلبة" –Hard Power.

---

[1] Pascal Lorot, « La Géoéconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales », **Annuaire Français de Relations Internationales** AFRI publié par Centre Thucydide, Vol. I, 2000, édition Bruylant, Bruxelles, Pp. 110-122, P. 118

[2] Ibid, P. 118-120

[3] Robert D. Blackwill & Jennifer M. Harris, Op.cit, P. 49

[4] Klaus Solberg Søilen, Op.cit, P. 84

[5] Joseph S. Nye Jr, **Soft Power –The means to success in world politics**, Public Affairs, New York, 2004, P. 5

أمّا القوّة الذكيّة، فهي تستخدم مزيجًا من وسائل "القوة الناعمة" و"القوة الصلبة"[1]. ويسمّي ثلاثة مصادر أساسية للقوّة الناعمة هي: القيم السياسية، الثقافة وشرعية السياسة الخارجية[2].

عليه، فإنَّ استخدام الوسائل الإعلامية والإعلانية لتسويق قيم الدولة و ثقافتها، أو إنشاء مؤسّسات لنشرها تشكّل البعد الثقافي لمفهوم الجيوإقتصاد. وهذا الإرتباط ما بين العوامل الثقافية والإقتصاد يقع في إطار الإقتصاد السّلوكي، حيث يدرس تأثير العوامل الثقافية –إلى جانب عوامل أخرى، على خيارات الأفراد والمؤسّسات الإقتصادية. بالتالي فإنَّ ممارسة القوّة الناعمة والقوّة الذكية عبر إستخدام وسائل ثقافية وإعلانية، هو ضمن الوسائل العائدة للجيوإقتصاد.

بناءً على ما تقدّم، وعلى الرغم من عدم وجود إجماع حول الأدوات والوسائل الخاصة بالجيوإقتصاد، إلا أنه يمكن إستخلاصها من التعريفات السّابقة في سياق المجالات التالية:

- التجارة : وذلك بدءًا من الإنتاج، مرورًا بالتسويق (تحديد الأسواق وجمع المعلومات عنها)، فالتبادلات التجارية. بالتالي تصبح المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية –WTO والإقليمية، والإتفاقيات الثنائية والجماعية المتعلّقة بالتجارة –التي تمر عبر الدبلوماسية، من أدوات الجيوإقتصاد.
- الإستثمارات : بدءًا بالشركات الوطنية –State Owned Enterprises (SOE)، وصولًا إلى تمويل مشاريع في دولٍ أخرى عبر هبات أو قروض.
- العقوبات الإقتصادية : والتي قد تتدرّج من قرارات بإيقاف استيراد سلعة معيّنة من دولة معيّنة، وصولًا إلى إيقاف التبادل التجاري بشكلٍ كامل أو إعتماد سياسات حمائية داخل الدولة.
- التكنولوجيا : أوّلًا لناحية استخدام التقنيات الحديثة والحفاظ على التفوّق التكنولوجي عبر جمع المعلومات، ومن ناحية أخرى الممارسات التي تدخل في مجال الإنترنت الدفاعية منها والهجومية.
- القوّة الناعمة والقوّة الذكية: بدءًا بالتسويق المذكور سابقًا، وصولًا إلى الخطوات الهادفة لنشر ثقافة الدولة وقيَمها.

[1] Joseph S. Nye Jr, "Get Smart –Combining Hard power and Soft Power", **Foreign Affairs** published by Council on Foreign Relations, Vol. 88, N°4, July/August 2009, New York, Retrieved from: https://www.foreignaffairs.com/articles/2009-07-01/get-smart.

[2] James C. Hsiung, **Soft Power, Geoeconomics, & Empathy In China's New Diplomacy**, conference at New York University, 2013, P. 5

ثالثًا ، أهداف الجيوإقتصاد

إنَّ أهداف الجيوإقتصاد ذات وجهين: هجومي ودفاعي. تهدف السياسات الجيوإقتصادية إلى تعزيز المصالح الوطنية، وإلى الحصول على تفوّق تنافسي (سواء عبر السيطرة على الأسواق، أو إتقان تكنولوجيّات معيّنة) من ناحية. وفي المقابل تهدف إلى حماية هذه المصالح الوطنية والدّفاع عنها من ناحية أخرى. عليه توجد عدّة غايات إستخدمها الأكاديميّون الذي عرّفوا الجيوإقتصاد كأهداف له.

أوّلًا، الأمن الإقتصادي كأحد المستويات الكلّية للجيوإقتصاد. فتكون حماية هذا الإقتصاد دفاعية بشكلَ أساسي؛ إلا أنَّ ذلك الأمن يتحقّق عبر القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية والأسواق الأساسية والتي قد تحتاج سياسات هجومية بطبيعتها.

ثانيًا، الإقتصاد الوطني (كـ هدف صغير) وزيادة الإمكانيات الإقتصادية والإجتماعية (كـ هدف أخير) –أي إنعكاس القوّة على الصعيد الداخلي بشكلٍ أساسي. كما و تأمين العمل للسكّان على الصعيد الداخلي، وتوسّع الدولة على الصعيد الخارجي كانعكاس لقوة الدولة.

ثالثًا، "المصالح الوطنية" (كـ هدف صغير) والأهداف الجيوبوليتيكية (كـ هدف أخير)، أي تمَّ توسيع الأهداف التي من أجلها يستخدم الجيوإقتصاد؛ ما ينطبق بشكل أساسي على حالات دراسية محدّدة كتلك التي تناولت الولايات المتحدة الأميركية.

هذا الربط مع الجيوبوليتيك يؤدّي إلى مقاربة البعد الثالث في تعريفات الجيوإقتصاد المطروحة سابقًا، ألا وهو البعد المكاني –الجغرافيا. بالنسبة لـ باسكال لورو وإدوارد لوتفاك فإنَّ الجيوإقتصاد متحرّر من الحدود الإقليمية والمادية للجغرافيا والتي يعتبرها لورو من خصائص الجيوبوليتيك. فيهدف الجيوبوليتيك بالنسبة لـ لورو إلى السيطرة على والتحكم بالأراضي، بينما الجيوإقتصاد يسعى للتفوّق في مجالي التجارة والتكنولوجيا[1]. ويلتقي لورو مع المقاربات التي تعتبر أنَّ التطوّر التقني أضعف تأثير المكان.

أمّا التعريفات الأخرى فقد أشارت إلى الجغرافيا باعتبارها من العوامل المؤثرة على الإقتصاد كما ذُكر سابقًا. إضافةً إلى مقاربات ضيّقت مجال الدراسة كمقاربة سكيفولت (متخصّص في القيادة

[1] Pascal Lorot, « De la géopolitique à la géoéconomie - La Géoéconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales », Op.cit, P. 16

الإستراتيجية وإدارة الأزمات في الأسواق الجديدة) الذي حدَّ موضوع دراسة الجيوإقتصاد بأنه هذه التأثيرات الجغرافية على الإقتصاد والإدارة[1].

بالإنتقال من التعريفات الى الدراسات في إطار الجيوإقتصاد، يمكن ملاحظة نقطتين: النقطة الأولى هي اختلاف المناهج المستخدمة مع اختلاف خلفية الباحث الأكاديمية من إقتصادية إلى جغرافية. أمّا النقطة الثانية فهي اختلاف مقاربة العامل الجغرافي والأدوات التي يتم تحليلها تبعًا للدولة موضوع الدراسة، أي انتقاء الأدوات التي تناسب هذه الدولة وأهداف سياساتها الخارجية.

في هذا الإطار، قام ستانينسلاف لاتشينينسكي (عميد سابق لكلية الجغرافيا في جامعة بطرسبرغ وعضو منظمة المجتمع الجغرافي الروسي) بتحديد مستويات دراسة الجيوإقتصاد في روسيا والتي تعكس إتجاهات الجيوإقتصاد، حسب التالي:

(١) تحديد مناطق عابرة للحدود الدولية كإطار مرجعي للفضاء الإقتصادي العالمي؛ (٢) إنشاء وتطوير سلسلات مصانع ومؤسسات مالية وخدماتية عابرة للحدود تكون ركيزة الإقتصاد العالمي؛ (٣) تطوير مراكز الإبتكار العالمية والإقليمية من أجل الإقتصاد العالمي؛ (٤) تطوير والتأثير على المدن التي تتمتّع بأهمية عالمية أو إقليمية كـ مفتاح نمو الإقتصاد العالمي؛ (٥) تطوير التكامل الجيوإقتصادي للدول على الصعيد الإقليمي والعالمي لزيادة تطوّر الإقتصاد العالمي[2].

بالنظر إلى هذه الإتجاهات يمكن ملاحظة دور الجغرافيا لناحية كونها مرجع مكاني للسياسات الإقتصادية وركيزة لها، والتي ترتبط بسلسلات المصانع تحديدًا عبر حيثية مركزها الرئيسي – Headquarter من ناحية، وعبر توزّع مصنع الإنتاج من ناحية ثانية. تلك الأخيرة ترتبط بكلفة الإنتاج، حيث تلجأ الشركات للمدن التي يتواجد فيها موارد طبيعية، أيدي عاملة ذات كلفة متدنية، وبيئة للأعمال – Business ecosystem، ما يشمل سلسلة المزودين –Supply chain واليد العاملة المتخصصة في إنتاج محدّد. أو ما يعرف بـ "مناخ الإستثمار" –Investment Climate، وذلك يشمل إضافة الى ما ذُكر، البنية التحتية، الضرائب، القوانين المرتبطة بالملكية والشفافية، الأمن والاستقرار السياسي[3]. بالتالي تصبح المدينة مركز استقطاب لصناعة معيّنة، كمدينة شينزين –Shenzhen في الصين وصناعة

[1] Klaus Solberg Søilen, Op.cit, P. 104
[2] Stanislav S. Lachininski, "Modern Trends in Geoeconomic Studies in Russia", **Regional Research of Russia** published by Pleiades Publishing, Vol. 2, N°1, 2012, Moscow, Pp. 91 – 97, P. 93
[3] Investment Climate, **Investopedia**, https://www.investopedia.com/terms/i/investmentclimate.asp, Retrieved 25/6/2018

الإلكترونيّات[1]. أو لناحية البيئة الضرورية للأعمال فتواجد بعض المدن بالقرب من الأنهر وعلى السّاحل تعطيها إمتيازًا لناحية التجارة كمدينة شانجهاي في الصين الموجودة قرب ثالث أطول نهر في العالم[2]، نهر يانغتسي –Yangtze River.

أمّا بالنسبة للفروع الرئيسية فتلجأ الشركات والمصانع الى المدن التي تؤمّن لها اليد العاملة المتخصّصة وذات الكفاءة العالية[3]. مثلًا منطقة Silicon Valley في جنوب خليج سان فرانسيسكو – كاليفورنيا، فهي مركز عالمي للتكنولوجيا المتطوّرة وريادة الأعمال، ولشركات كـ Apple، Facebook وGoogle. أمّا أهميتها فهي نتيجة وجود جامعتي بيركلي –Berkeley وستانفورد –Stanford، اللتان تزوّدان الشركات الموجودة باليد العاملة المتخصّصة[4].

يتّضح مّما سبق أنَّ ما بين الجغرافيا والسياسات الإقتصادية علاقة تأثُّر وتأثير، فكلّما ازدادت خصائص المكان التي تخدم مصالح الشركات، كلّما ازدادت استثمارات هذه الشركات في المكان هذا. ومع ازدياد هذه الإستثمارات تصبح للمكان بنية تحتية إقتصادية وشبكة علاقات قادرة على جذب المستثمرين. أمّا خصائص المكان، فهي تتنوّع من موقع، تضاريس ومسطّحات مائية إلى مواد أولية موجودة، فسياسات حكومية وخصائص مرتبطة بالديمغرافيا.

تتبيّن بالتالي أهميّة الدراسات الجيوإقتصادية بحيث هي تجمع ما بين الإشكاليّات المتعلّقة بالإقتصاد والإشكاليات المتعلّقة بالجغرافيا[5]؛ إضافة للجمع بين الإتجاه القائل بتقدّم أهمية موقع المدينة أو الدولة Location – على طبيعتها الجغرافية[6]، وبين الإتّجاه الذي يشدّد على أهمية الطبيعة الجغرافية خاصّةً في ما يتعلّق بما تمتلكه من موارد وتوزّع النشاطات الإقتصادية.

هذه الإشكاليات وخصائص الجغرافيا، يدرسها المنهج التحليلي في إطار الجغرافيا السياسية، وعليه يمكن مقاربة الجيوإقتصاد مع المقارنة بهذه العناصر على الشكل التالي:

---

[1] Prableen Pajbay, "Why China is the world's factory", **Investopedia**, https://www.investopedia.com/articles/investing/102214/why-china-worlds-factory.asp, Retrieved 22/6/2018.

[2] Klaus Solberg Soilen, Op.cit, P. 83

[3] No writer, "The Headquarters Checklist: How Do Companies Pick a Location?", **Knowledge @ Wharton**, Wharton-University of Pennsylvania, 24-10-2017, Retrieved from: http://knowledge.wharton.upenn.edu/article/headquarters-checklist-companies-pick-location/, Retrieved 25/6/2018

[4] Klaus Solberg Soilen, Op.cit, P. 83

[5] Ibid, P. 83

[6] Nadine Godehardt, Conference entitled: **China's expanding influence in the Middle East**, American University of Beirut, 28 September 2017

- البيئة الطبيعية: حيث المسطّحات المائية ترتبط بطرق ووسائل التجارة؛
- الحركة والإنتقال: اتجاهات انتقال الأفراد ما يشمل حركة الأيدي العاملة وخصائصها وحركة نقل البضائع أي الإستيراد والتصدير إضافة إلى انتقال الأفكار وهنا يمكن الحديث عن الإستثمارات في القطاع التعليمي والمجال الثقافي؛
- المواد الخام، السلع المصنّعة ونصف المصنّعة: أي ما يشمل المواد الأوّلية والإنتاج؛
- السكّان – مختلف الميّزات، وخاصّة النوعية والأيديولوجية: وهنا يمكن التطرّق للقوّة الناعمة والقوة الذكية في ما يرتبط بانتقال الأفكار والمجال الثقافي؛
- التركيب السياسي: النظام السياسي، المؤسّسات وأهدافها، والتقسيمات الإدارية، حيث يساعد ذلك في فهم السياسات الإقتصادية على المستوى الداخلي، كما وتحليل السياسة الخارجية. الأمر الذي يلتقي مع العنصر الثالث الذي طرحه لوتفاك أي قدرة الحكومات على التفاوض والتأثير في الساحة الدولية عاكسةً الإجماع في الداخل؛
- المكان: الموقع، الشّكل، الحدود وتوزّع المجموعات المكوّنة للدولة، الأمر الذي يتيح فهم تأثير عناصر المكان على قوة الدولة الإقتصادية وبالتالي أدواتها المتاحة أو الأهداف التي تحتاج للسّعي خلفها، ما يؤثّر على الداخل وعلى العلاقات الخارجية؛ فيمكِن عبرَ ذلك تحليل دور هذه العناصر في هندسة سياسة الدولة الخارجية وتأثيرها على الدول الأخرى.

تضع إذًا الجغرافيا السّياسية (عبر المنهج التحليلي) إطارًا يمكّن من دراسة العوامل التي يشملها الجيوإقتصاد عبر خمسة أصعدة هي: البيئة الطبيعية ويمكن إضافة المكان إليها لتحديد كافّة العوامل المتعلّقة بخصائص المكان، الحركة والإنتقال لتشمل الأفراد والبضائع بالتالي حركة الهجرة والميزان التجاري، المواد وتشمل القطاعات المنتجة والسّلع المستوردة والمصدّرة، السكّان وما يتعلّق بهم من خصائص لغوية، فكرية وثقافية، بالتّالي كل ما يمكن أن يكون مادّةً للقوة الناعمة وأخيرًا النظام السياسي من طريقة حكم وتقسيم إداري.

بناءً على ما تقدّم سوف يتم، في المبحث الثاني، تحليل العامل الجيوإقتصادي وأدواته إنطلاقًا من جغرافيا الصين السياسية وصولًا إلى دراسة الجيوإقتصاد في سياستها الخارجية، عبر الأبعاد التالية: السياسي، الإقتصادي، الجغرافي والإجتماعي والثقافي.

المبحث الثاني: دور العامل الجيوإقتصادي في السّياسة الخارجية للصّين

يرتبط مفهوم الجيوإقتصاد بالصين نتيجة تزامن بروز أهمية الإثنين من ناحية، واستخدام الصين للأدوات الجيوإقتصادية كركيزة لسياستها الخارجية من ناحية أخرى. وباعتبار أن السياسة الخارجية هي امتداد للوضع الداخلي وترجمة لمقوّمات وأهداف الدولة، فإنَّ استخدام الصيّن للأدوات الجيوإقتصادية قد تبلور مع الإصلاحات الإقتصادية في الصين.

بعد تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية في ١ تشرين الأوّل ١٩٤٩، تتالت الإصلاحات الإقتصادية بدءًا بتأميم القطاعات المنتجة، وصولًا إلى الإنفتاح الإقتصادي مع دنغ شياوبينغ في أواخر السبعينيّات. ما ترجم نموًّا إقتصاديًّا، نموًّا للعلاقات التجارية مع الدول الأخرى فالإنضمام إلى منظمّة التجارة العالمية.

عليه، وبهدف فهم مقوّمات الصين وعلاقتها بالأدوات الجيوإقتصادية، سوف نتطرّق في هذا المبحث في فقرته الأولى إلى تحليل عناصر الدولة، تركيبتها ومقوّماتها بالموازاة مع استخلاص العناصر التي تشكّل أدواتًا للجيوإقتصاد. بينما تتطرّق الفقرة الثانية إلى تحديد الأدوات الجيوإقتصادية في السياسة الخارجية الصينية، بعد العام ٢٠٠١.

الفقرة الأولى: أدوات الجيوإقتصاد إنطلاقًا من الجغرافيا السياسية للصين

تشكّل الصين نموذجًا خاصًّا، إن لناحية طبيعتها الجغرافية بما تحويه من مقوّمات وموارد أو لناحية تركيبتها السكّانية والسياسية التي ترجمت هذه المقوّمات إلى نقطة إنطلاقٍ للسياسات الداخلية والخارجية على حد سواء؛ من نتائج ذلك ظهر مصطلح "Sinicization" للإشارة الى أنّ الصين تسعى لتصدير نموذجها*[1].

ونظرًا لهذه الخصوصية سوف تقارن هذه الفقرة مقوّمات جغرافيا الصين السياسية مع أدوات الجيوإقتصاد الصيني على الشكل التالي: (١) البيئة الطبيعية والمكان وما تحويه من مسطّحات مائية هي إنطلاقة لحركة الشحن البحري؛ (٢) الحركة والإنتقال بما يشمل حركة القوة العاملة في الداخل والخارج كما وحركة البضائع، كأساس للعمليات الجارية –كالتجارة الخارجية؛ (٣) المواد الخام: السلع المصنعة ونصف المصنعة وبالتالي التطرق الى القطاعات المنتجة؛ (٤) السكان ميّزاتهم والحركة الثقافية بما يشكّل أساسًا للقوة الناعمة؛ (٥) التركيب السياسي، من نظام ومؤسسات لفهم السياسات الداخلية والخارجية.

---

[1] نظرية تعتبر أن الصين تسعى الى تصدير هويتها ورؤيتها للعالم عبر العلاقات الدولية، بهدف تغيير الأنظمة على الصّعيدين الإقليمي والعالمي.
David C. Kang's, **China Rising: Peace, Power, and Order in East Asia**, A Macat Analysis, Routledge, London, 2017, P. 76.

أوّلًا، البيئة الطبيعية والمكان

تقع الصين في شرق قارة آسيا وتتشارك حدودها مع أربعة عشرة دولة هي: أفغانستان، بوتان، ميانمار(بورما)، الهند، كوريا الشمالية، لاوس، منغوليا، نيبال، باكستان، روسيا، وفييتنام؛ وثلاث من دول وسط آسيا هم: كازاخستان، قيرغيزستان (أو قيرغيزيا) وطاجيكستان[١]. هي الخامسة من حيث المساحة، بعد روسيا الإتحادية، أنتاركتيكا، كندا والولايات المتحدة الأميركية[٢].

إنَّ الصين متنوعة المناخ والتضاريس، غالبيّتها جبال تزداد إرتفاعًا مع الإتجاه غربًا حيث تقع القمّة الأعلى على سطح الأرض: جبل كومولانجما –Mount Qomolangma في التيبت على الحدود الصينية-النيبالية[٣]. وتعرف بقمة إيفرست –Mount Everest، نسبة لـ المسّاح العام البريطاني في الهند (من العام ١٨٣٠ إلى العام ١٨٤٢) الكولونيل جورج إيفرست[٤].

أمّا لناحية الثروة المائية، فيحد الصين البحر الأصفر –Huang Hai، بحر الصين الشرقي – Dong Hai وبحر الصين الجنوبي –Nan Hai. إضافة الى بوهاي –Bo Hai، الذي يعتبر من المياه الداخلية للصين[٥] ويفصله مضيق بوهاي عن البحر الأصفر. إنَّ الصين هي الأولى في العالم لناحية إمكانيات الطاقة المائية –Hydropower[٦]. كما وتمتلك من المياه الجارية ما يعادل تلك الموجودة في أوروبا[٧]، وتحتل المرتبة السّادسة عالميًّا لناحية مخزون المياه المتجددة بمعدّل ٢٨٣٠ كم^3[٨]. النهر الأطول فيها هو اليانغتسي –Yangtze River أو Chang Jiang (أي النهر الطويل)، وهو الأكبر في العالم بعد النيل والأمازون؛ ويشكّل الشريان الأساسي للنقل المائي في الصين. بني عليه سد الممرّات الثلاثة – Three Gorges Dam (أو الخوانق الثلاثة) وهو السد الأكبر في العالم، بدأ الحديث عنه في العام

---

1 "China", **The World Factbook**, Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html, Retrieved 7/7/2018

2 "Country comparison: Area", **The World Factbook**, Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2147rank.html#ch, Retrieved 9/7/2018

3 Qi Wen, **China –An introduction,** translated by: Zhou Yicheng, Foreign languages press, Beijing, 1984, P. 3

4 "Mount Qomolangma or Mount Everest?", **China Daily**, 18 November 2002, Retrieved 9/7/2018 from: http://www.china.org.cn/english/culture/49094.htm.

5 Qi Wen, **China –An introduction,** Op.cit, P. 3

6 "China", **The World Factbook,** Op.cit.

7 Qi Wen, **China –An introduction** Op.cit, P. 4

8 "Total Renewable Water Resources", **The World Factbook**, Central Intelligence Agency, http://www.nationsencyclopedia.com/WorldStats/CIA-Total-renewable-water-resources.html, Retrieved 13/7/2018

١٩٩٣ من أجل توليد الطاقة الكهربائية والحد من الفيضانات السنوية للنهر[١]. أمّا الدلتا في نهايته فحولها أرض خصبة، تعرف بموطن "الأرُزّ والسّمك". يليه بالطول النهر الأصفر –Yellow River أو The Huanghe، إضافة الى عدّة قنوات أهمّها القناة الكبيرة – The Grand Canal، التي حُفرت يدويًّا وهي تصل بيكين في الشّمال بـ هانغزو–Hangzhou في الجنوب[٢].

إنَّ أكثر قطاع إستخدامًا للمياه هو القطاع الزراعي بنسبة ٦٥%، يليه الصناعات الثانوية بنسبة ٢٣% والإستخدام المنزلي بنسبة ١٢%[٣]. أمّا أهم المشاكل التي تواجه الموارد المائية، هي (١) النقص بسبب تفاوت العرض والطلب على هذه الموارد ما يظهر على شكل تنافس ما بين قطاعي الزراعة والصناعة؛ (٢) تلوّث المياه و(٣) الفياضانات[٤].

إضافةً إلى ما تقدّم تجدر الإشارة إلى أهم الموانئ العاملة في الصين[٥]:

١- **ميناء شنغهاي**: يقع على دلتا نهر يانغتسي –Yangtze، وهو الميناء الأكثر إزدحامًا في العالم؛
٢- **ميناء شينزين** (أو شينجن) –Shenzhen، والذي يقع على دلتا نهر اللؤلؤة –Pearl River ويعرف ببوابة الدلتا وهونغ كونغ: هو مجموعة مرافئ تمتد على طول ساحل المدينة، ونظرًا لأهميته الإقتصادية كانت قد إفتتحت وال مارت –Wal Mart أوّل مركزٍ لها في شينزين وارتفع عدد مراكزها ليصل الى ٥٦ في عشر سنوات، حيث ازدادت أرباح الشركة بشكل مختلف عن تلك الأرباح في الولايات المتحدة الاميركية، نظرًا لكون الشعب الصيني يفضّل البضائع الجديدة فيتسوّق أكثر من مرة في الأسبوع على عكس الشعب الأميركي[٦]. كما ويعرف بأهميّته لناحية الإلكترونيات والتكنولوجيا المتطوّرة نظرًا لوجود مصانع الإلكترونيّات في جواره؛
٣- **ميناء نينغبو وتشوشان** –Ningbo-Zhoushan: يقع مقابل شنغهاي على تقاطع طرق تصل الجنوب بالشمال وقنوات تصل الى داخل نهر يانغتسي وطرق بحرية تصل ما بين ٦٠٠ مرفأ في العالم، ما يفسّر كونه إحدى ركائز الحزام البحري لمبادرة الحزام والطّريق –BRI. إضافة

[1] May-Lee Chai & Winberg Chai, **China A to Z - Everything you need to know to understand Chinese customs and culture**, Plume (Penguin Group), United States of America, 2007, P. 240.
[2] Qi Wen, **China –An introduction**, Op.cit, P. 4-5
[3] Bin Liu & Robert Speed, "Water Resources Management in the People's Republic of China", **International Journal of Water resources development** published by Routledge - Taylor and Francis group, Vol. 25, Nº 2, 24 June 2009, Pp. 192-208, P. 194-195
[4] Ibid, P. 195-196
[5] "Top 10 ports in China", **iContainers**, 16-1-2018, https://www.icontainers.com/us/2018/01/16/top-10-ports-in-china/, Retrieved 14/7/2018
[6] David Smith, Op.cit, P. 105

إلى كون الشركة المشغّلة لهذا الميناء تابعة للجنة الإشراف على الأصول والإدارة التابعة للدولة[1]؛

٤- **ميناء هونغ كونغ:** كان المرفأ الأكثر إزدحامًا (قبل العام ٢٠٠٤)، وكان يستخدم للبضاعة التي تدخل وتخرج من الصين إلى أن زادت الحكومة الصينية إستثماراتها في ميناء شنغهاي وشنزين؛

٥- **ميناء كوانغ تشو**–Guangzhou: يقع على نهر اللؤلؤة، ويتّصل بثمانين دولة عبر ٣٠٠ مرفأ؛

٦- **ميناء كينغداو** –Qingdao: يقع في حوض النهر الأصفر، وقد أجرت الشركة المشغّلة اتفاقيات عام ٢٠١١مع كوريا الجنوبية لبناء مركز شحن في شمال شرق آسيا. يعتبر مركزًا لتجارة الحديد الخام، مع وجود خطط لجعله مركزًا عالميًّا لهذه التجارة؛

٧- **ميناء تيانجين** –Tianjin: وهو المدخل البحري الرئيسي للعاصمة بيكين، إنَّه الأكبر من حيث المساحة في الصين، ويصل ما بينها وبين شمال شرق آسيا، وسط آسيا وغربها؛

٨- **ميناء داليان** –Dalian: يعتمد بشكل أساسي على الصناعات التقليدية، ويتصل بالمرافئ في شمال وشرق آسيا وإطار المحيط الهادئ؛

٩- **ميناء شيامن** –Xiamen: وتعود أهميته نظرًا لكونه مركز التبادل مع تايوان؛

١٠- **ميناء ينغ كو** –Yingkou: وتعود أهميته للشراكة الإستراتيجية مع روسيا الإتحادية لبناء مركز لوجستي مشترك.

هذه المرافئ (باستثناء ميناء هونغ كونغ، حيث سيتم التطرّق لاحقًا إلى وضع هونغ كونغ بالنسبة للصين) شكّلت حوالي الـ ٨٥% من حجم التبادلات البحرية في الصين سنة ٢٠١٩[2]، وهي تبرز أهمية المسطّحات المائية في ما يخص التجارة العالمية، خاصةً وأنَّ النقل البحري يشكّل ٩٠% من مجمل النقل في ما يخص التجارة العالمية حسب المنظمة البحرية الدولية –IMO[3]؛ ما يقودنا لحركة النقل بشكلٍ عام.

---

[1] World maritime news staff, "Ports of Ningbo and Zhoushan Complete Merger", **World Maritime News**, 30-9-2018, https://worldmaritimenews.com/archives/172770/ports-of-ningbo-and-zhoushan-complete-merger/, Retrieved 14/7/2018

[2] JOC Staff, "Q3 Chinese port growth slowest in six quarters", **The Journal of Commerce**, 28/10/2019, https://www.joc.com/port-news/asian-ports/q3-chinese-port-growth-slowest-six-quarters_20191028.html Retrieved: 10/12/2019.

[3] "IMO profile"**, IMO (International maritime organization)**, https://business.un.org/en/entities/13, Retrieved 14/7/2018

ثانيًا، الحركة والإنتقال

يقصد بالحركة والإنتقال، كما تمّت الإشارة سابقًا، (١) انتقال الأفراد، و (٢) البضائع إضافة إلى (٣) إنتقال الأفكار التي سوف يصار إلى شرحها مع ما يتعلّق بالسكّان. ينقسم ما يتعلّق بحركة إنتقال الأفراد إلى انتقال اليد العاملة اضافة الى اشكال أخرى من الهجرة. أمّا حركة نقل البضائع، فهي ما يشمل عمليّتي الإستيراد والتصديرأي صادرات وواردات الصين. وذلك بهدف القاء الضوء على ما تمتلكه الصين من موارد بشرية، بالإضافة الى فهم أكبر لنموّها الإقتصادي، تمهيدًا لفهم دورها الإقليمي.

تحتل الصين المركز الرابع كمصدر للهجرة في العالم بـ ١٠ مليون مهاجر (عام ٢٠١٧)[١]، بعد أن تطوّر هذا العدد نتيجة عوامل هي التالية: البدء بإصدار هويّات والقدرة على الحصول على جواز سفر فردي (قانون صادر عام ١٩٨٦)، نقل تنظيم الهجرة الصينية اللى الوكالات الخاصة بشكلٍ كامل عوضًا عن خضوعها لتنظيم الدولة (عام ٢٠٠٢)[٢]، قوانين خاصة بتسهيل سفر الطلاب ودعمهم دون وجوب تسديدهم لما دفعته الدولة من نفقات لتعليمهم (عام ٢٠٠٣)[٣]، الإصلاح الذي سمح للشركات الخاصة الحصول على رخصة لتسهيل توظيف اليد العاملة الأجنبية (عام ٢٠٠٢)[٤] وما تبعه من قرارات تنظيمية. وتجدر الإشارة أنه تم إصدار قوانين كان لها أثر على الهجرة وإن بشكل غير مباشر، كـ الإصلاحات في ما يخص السكن التي سمحت للمواطنين إمتلاك المنازل والحصول على المستندات الخاصة بالملكية، والتي تطلبها بعض السفارات عند تقديم طلبات الهجرة (عام ١٩٩٨)[٥].

أمّا هذه الهجرة، فصنّفها تقرير معهد سياسة الهجرة –Migration Policy Institute الصادر عام ٢٠١٦ حول الهجرة من الصين (باستثناء ماكاو وهونغ كونغ)، ضمن أربعة أشكال: ذوو الدخل المرتفع، ذوو المهارات والطلّاب، لم شمل العائلات، ومن لا يمتلكون المهارات[٦]. في ما يخص الفئة الرابعة فهي ثابتة، على عكس الفئات المتضمّنة ذوي الثروات والمهارات (الطلاب ضمنًا) والتي هي في نموٍ مطَّرد حيث وصل عدد الطلاب الصينيّون في الولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال الى ٣١% من مجمل الطلاب الأجانب المسجّلين في مؤسّسات التعليم العالي عام ٢٠١٥[٧]. أمّا لناحية ذوي

---

[1] **International Migrant Stock**, United Nations – Department of economic and social affairs, http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimatesgraphs.shtml?0g0, Retrieved: 28/8/2018

[2] Biao Xiang, **Emigration Trends and Policies in China –Movement of the Wealthy and Highly Skilled**, Migration Policy Institute, Washington DC, February 2016, P. 11

[3] Ibid, P. 12

[4] Ibid, P. 13

[5] Ibid, P. 11

[6] Ibid, P. 3

[7] Ibid, P. 1

الثروات، فشكّل الصينيّون عام ٢٠١٤ نسبة ٨٥% من مجمل الذين تقدّموا بطلبات فيزا هجرة للمستثمرين في الولايات المتحدة الأميركية[١].

إنَّ أهمية دراسة أرقام المهاجرين تكمن في قدرة الصين على التواصل معهم والإستفادة منهم، ويقسّم التقرير المذكور سياسات الصين في هذا الخصوص إلى ثلاثة أنواع: مساعدة المهاجرين في الخارج وذلك عبر توقيع إتفاقيات ثنائية مع عدة دول تحمي حقوق الصينيّين في الخارج [٢]. ثانيًا حثّهم على العودة وذلك من خلال برامج مموّلة من الدولة والبلديات المحلية تسعى لتوظّيف الخبراء الصينيين الذين يعملون مع شركات عالمية من خلال "برنامج الف موهبة –Thousand Talents Program" بعد عام ٢٠٠٢ وتعطيهم قروضًا بفوائد منخفضة في حال قرّروا العودة[٣]. وثالثًا الإستفادة من خبراتهم حيث هم مع سياسة "خدمة الدولة من الخارج –Serve The Country From Abroad" (عام ٢٠٠١) وتسهيلات للعودة المؤقتة تستهدف الخبراء أو المستثمرون الصينيون الذين يتحدرون من مواطنين هاجروا قبل العام ١٩٤٩، إضافة إلى تخصيص جزء من المواقع الإلكترونية الحكومية للتواصل معهم[٤].

عند وضع هذه السياسات للتواصل مع الصينيين في الخارج في الإطار العام لتوجّه الصين، يمكن الملاحظة أنها إحدى أدوات ممارسة الجيوإقتصاد، فهي هادفة لإستقطاب ذوي الخبرة والثروات إن من أجل الإستفادة من خبراتهم أو من أجل الإستثمار المادي. وبالتالي إستخدام التكنولوجيا للتواصل معهم، والإستعانة بخبراتهم لتطوير التكنولوجيا الخاصة بها.

أمّا في ما يخص حركة البضائع، فالصين هي حاليًّا المصدّر الأوّل في العالم والرابعة لناحية الإستيراد[٥]. أهم صادراتها هي الآلات الكهربائية ومعدات الإتصال والحواسيب، إلى جانب الأثاث المنزلي، النسيج والألبسة؛ وأهم شركاؤها هم الولايات المتحدة الأميركية بنسبة ١٩%، اليابان ٦% وكوريا الجنوبية بنسبة ٤,٥% مع إعتبار أنَّ نسبة ١٢,٤% من صادرات البر الصيني الأساسي تذهب إلى هونغ كونغ (عام ٢٠١٧)[٦]، ما يوضح الإزدحام في ميناء هونغ كونغ المذكور سابقًا. وبالنسبة للإستيراد، فأهم واردات الصين هي آلات كهربائية، قطع حواسيب، نفط، معدن خام، سيارات، معدّات

[1] Biao Xiang, Op.cit, P. 1
[2] Ibid P. 14
[3] Ibid, P. 15
[4] Ibid, P. 17
[5] "China", **The World Factbook,** Op.cit.
[6] Ibid

طبية وفول الصويا. وأهم مصادر وارداتها هي كوريا الجنوبية بنسبة ٩,٧%، اليابان ٩,١%، الولايات المتحدة الأميركية ٨,٥%، ألمانيا ٥,٣% وأستراليا ٥,١% (عام ٢٠١٧)[١].

إنعكس دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية نموًّا في عمليتي الإستيراد والتصدير، فنموًّا بفائض الميزان التجاري على الشكل التالي[٢]:

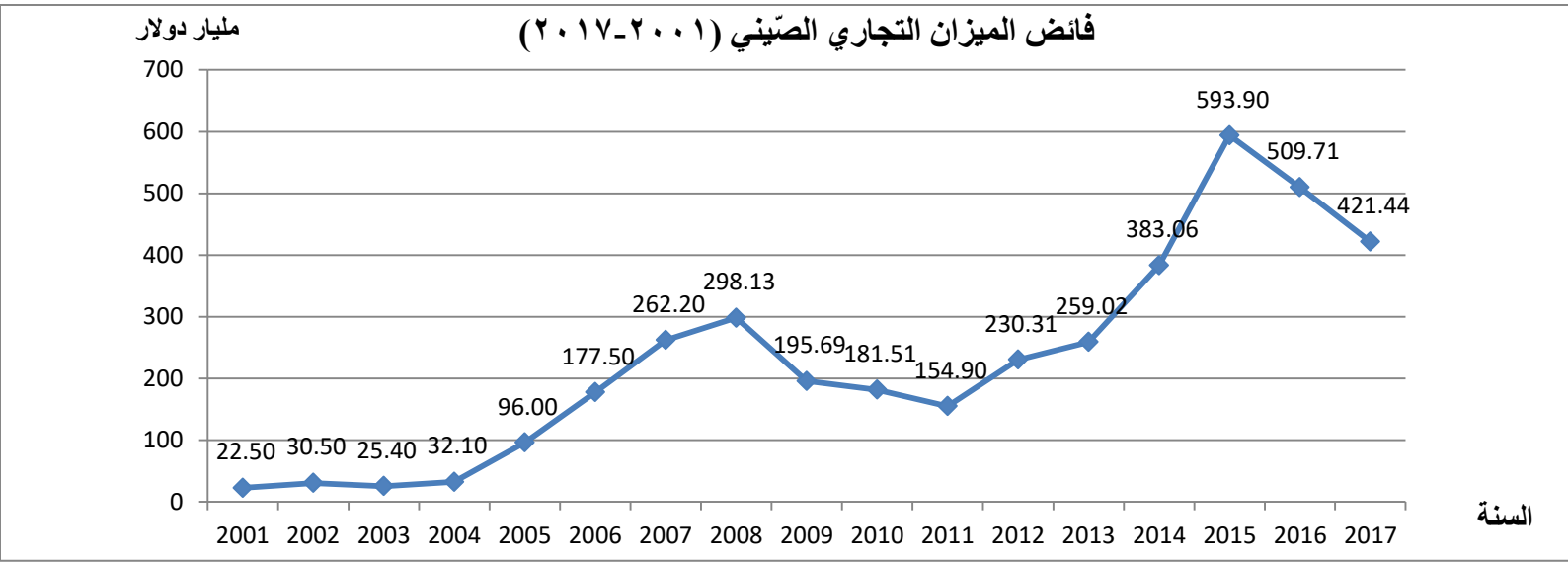

يلاحظ نموّ الفائض من قيمة ٢٢,٥ % مليار دولار عام ٢٠٠١ حتى حصول الأزمة الإقتصادية العالمية في العام ٢٠٠٨، الذي سبَّب تراجعًا في الصادرات أكبر من تراجع الواردات، فتُرجم تراجعًا في فائض الميزان التجاري.

ردًّا على ذلك، قامت الصين بتشجيع الطلب الداخلي واعتماد حزمة تحفيز Stimulus – Package بالتالي زيادةً في الإستثمارات في البنى التحتية، الأمران اللذان يعتبران –إلى جانب إمتلاك التقنيات المتطوّرة– حلولًا مقابل إنخفاض الطلب العالمي[٣]. بالتالي أصبحت الصين من أكبر المستثمرين

[1] "China", **The World Factbook,** Op.cit

[2] Kunwang Li and Xiaosong Wang, "China's Foreign Trade: Trends and issues after WTO's Accession", Published in: **China's Integration with the Global Economy**, Edited by: Chunlai Chen, Edgar Elgar Publishing, United Kingdom, 2009, Pp. 19-36, P. 20 & "China: Trade Balance from 2007 to 2017 (in Billion U.S. dollars)", **Statista -The statistics Portal**, https://www.statista.com/statistics/263632/trade-balance-of-china/, Retrieved 11/9/2018.

[3] Liu He, "A Comparative Study of Two Global Crises", **Overcoming the Great Recession: Lessons From China**, Discussion Paper, BELFER Center for Science and International Affairs -Harvard Kennedy School, Cambridge, June 2014, P. 14

في العالم إلى جانب اليابان والولايات المتحدة الأميركية، ومصدر الإستثمارات الأوّل لكازاخستان، باكستان وغيرها من الدول، مما يجعل التجارة والإستثمارات إحدى أهم أدوات الجيوإقتصاد الصّينيّة[1].

إضافةً إلى ذلك تضمّنت حزمة التحفيز تمويل مشاريع في مجالات: التكنولوجيا، الإبتكارات المحليّة، البيئة، إعادة الإعمار بعد الكوارث والأزمات، كما وقطاع الخدمات وتحديدًا الصحّة والتعليم. هذا ما جعل البنية الإقتصادية أكثر تنوّعًا ومرونة، وسهّل حركة اليد العاملة (الرأسمال البشري) واتّجاهها نحو قطاعات أكثر إنتاجية[2]. ذلك الأمر إنعكس بدوره نموًّا في قطاعي الخدمات والصناعة على حساب الزراعة، ونموًّا في صادرات الصناعات الإلكترونية، كما سيرِد.

ثالثًا، المواد الخام، السّلع المصنّعة ونصف المصنّعة

إنَّ أهم الموارد الطبيعية للصين هي: الفحم، الحديد الخام، البترول، الغاز الطبيعي، الزئبق، القصدير، والتنغستن، الأنتيمون، المنغنيز، الموليبدينوم، الفاناديوم، المغنتيت، الألمنيوم، الرصاص، الزنك، اليورانيوم، الطاقة الكهرومائية المحتملة والأراضي الصالحة للزراعة[3].

أمّا الناتج المحلي الإجمالي للصين فبلغ ١٣٣٩ مليار دولار عام ٢٠٠١، ونما إلى ١٢٢٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٧[4]. يشكّل القطاع الزراعي ٨,٣% منه، القطاع الصناعي ٣٩,٥% وقطاع الخدمات ٥٢,٢% عام ٢٠١٧[5]؛ بعد أن كان القطاع الزراعي يشكّل ١٣,٩%، القطاع الصناعي ٤٤,٨% عام ٢٠٠١، ما يبرز نموّ قطاع الخدمات لناحية مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي على حساب الزراعة والصناعة علمًا بأنَّ الصين هي في المرتبة الأولى عالميًّا لناحية القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي والصناعي[6].

أوّلًا القطاع الزراعي: تشكّل الأراضي الزراعية حوالي الـ١١% من مجمل المساحة، يعمل في هذا القطاع ٢٧,٧% من مجمل اليد العاملة؛ وأهم المنتجات مقارنةً بالإنتاج العالمي فهي: الأرز، القمح،

---

[1] Wu Xinbo, "China's Geo-economic Power", **Geoeconomics with Chinese Characteristics: How China's Might is Reshaping the World Politics**, World Economic Forum, Switzerland, January 2016, P. 7

[2] Xiajoun Li, "China as a Trading Superpower", **China's Geoeconomic Strategy** Edited by: Nicholas Kitchen, Published by LSE ideas, SR012 Special Report, London, June 2012, Pp. 25-30, P. 29

[3] "China", **The World Factbook,** Op.cit.

[4] China - GDP (Current US$), **The World Bank**, https://data.worldbank.org/country/china, Retrieved 15/9/2018

[5] "China", **The World Factbook,** Op.cit.

[6] "China", **The World Bank**, Op.cit.

البطاطا، الذرة، التبغ، الفول السوداني، الشاي، التفاح، القطن، لحم الخنزير والضأن، البيض، السمك والقريدس[١].

ثانيًا القطاع الصناعي: يعمل فيه حوالي الـ ٢٨,٨ % من مجمل اليد العاملة؛ وأهم الصناعات هي: النفط (بتروليوم)؛ المعادن: إستخراجها وتجهيزالخام من حديد، صلب،الألمنيوم والفحم؛ الآلات: تصنيع وتجميع آلات، معدات الإتّصالات السلكية واللاسلكية، صناعة أسلحة؛ معدّات النقل: بما في ذلك السيارات، السكك الحديدية، السفن والطائرات كما ومركبات الإطلاق الفضائية والأقمار الصناعية؛ المنسوجات والمنتجات الاستهلاكية: صناعة الملابس والأحذية؛ مواد كيميائية، إسمنت وسماد[٢].

ثالثًا قطاع الخدمات: يقصد به "خدمات النقل، خدمات السّياحة، الخدمات المصرفية، خدمات التأمين، خدمات العمل، خدمات رأس المال، خدمات تحويل التقنية"[٣]. يعمل في هذا القطاع حوالي الـ ٥,٤٣% من مجمل اليد العاملة. وتشكّل تجارة السّلع والخدمات نسبة ٢٠% للصادرات و١٨% للواردات من الناتج المحلّي[٤]. أمّا التبادل التجاري في ما يخص السّلع فإنَّ فئاتها تتوزّع على الشكل التالي:

- الواردات، وقد بلغ حجمها ١٢٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٦[٥]:

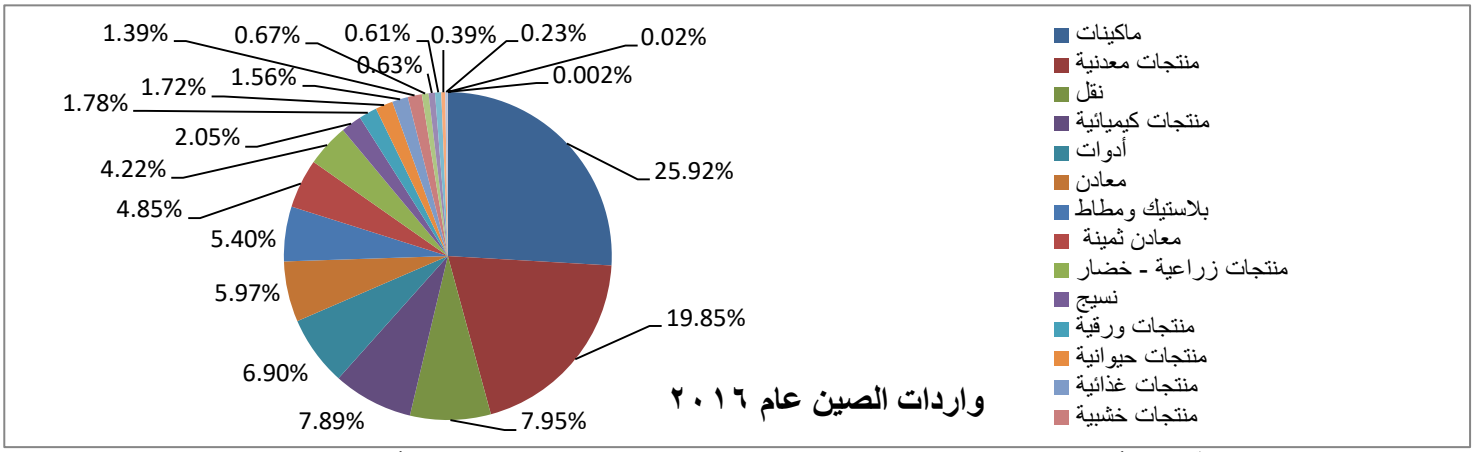

يتّضح أن غالبية الواردات هي من الماكينات بحوالي الـ٢٦% وتأتي في مقدّمتها "الدوائر الإلكترونية المتكاملة" (التي تستخدم في صناعة الإلكترونيّات[٦]) بنسبة ٨% من مجمل الواردات ما قيمته

---

[1] "China", **The World Factbook,** Op.cit.

[2] Ibid

[٣] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي ـقضايا نقدية ومالية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠١، ص. ٥١

[4] China, **The World Factbook**, Op.cit.

[5] Alexander Simoes, "China", **The Observatory of Economic Complexity: An Analytical Tool for Understanding the Dynamics of Economic Development**, https://atlas.media.mit.edu/en/profile/country/chn/, Retrieved: 4/10/2018

[6] "Integrated Circuit", Hardware Terms, **TechTerms**, https://techterms.com/definition/integratedcircuit, Retrieved: 4/10/2018

حوالي ٩٨ مليار دولار، بينما كانت تشكّل نسبة ٣٦,٦% عام ٢٠٠١[1]. أمّا المنتجات المعدنية تحتل المرتبة الثانية بحوالي الـ ٢٠% وأبرزها البتروليوم الخام بنسبة ٨,٢% من مجمل الواردات، ذلك بالمقارنة مع حوالي الـ ١٠% بقيمة ٢٠,٤% مليار دولار عام ٢٠٠١ ضمنها البتروليوم الخام بنسبة ٥,١% من مجمل الواردات بقيمة ١٠,٣مليار دولار[2]. الأمر الذي يبرز إرتفاع الواردات من النفط نتيجة إزدياد الطلب المحلي، وبالتالي سعي الصين لتأمين مصادر جديدة مقابل قروض لدول المصدر[3] الأمر الذي سيناقش ضمن الفقرة التالية.

أمّا لناحية الواردات الأخرى فيمكن الإشارة إلى إزدياد الواردات الزراعية وأهمّها فول الصويا الذي يشكّل نسبة ٢,٦% من مجمل الواردات أي أكثر من نصف الواردات من المنتجات الزراعية ٤,٢٢%، بالمقارنة مع ١,٢% و٢,١٨% لمجموع المنتجات الزراعية عام ٢٠٠١[4].

- الصادرات وقد بلغ حجمها ٢٢٧٠ مليار دولار عام ٢٠١٦[5]:

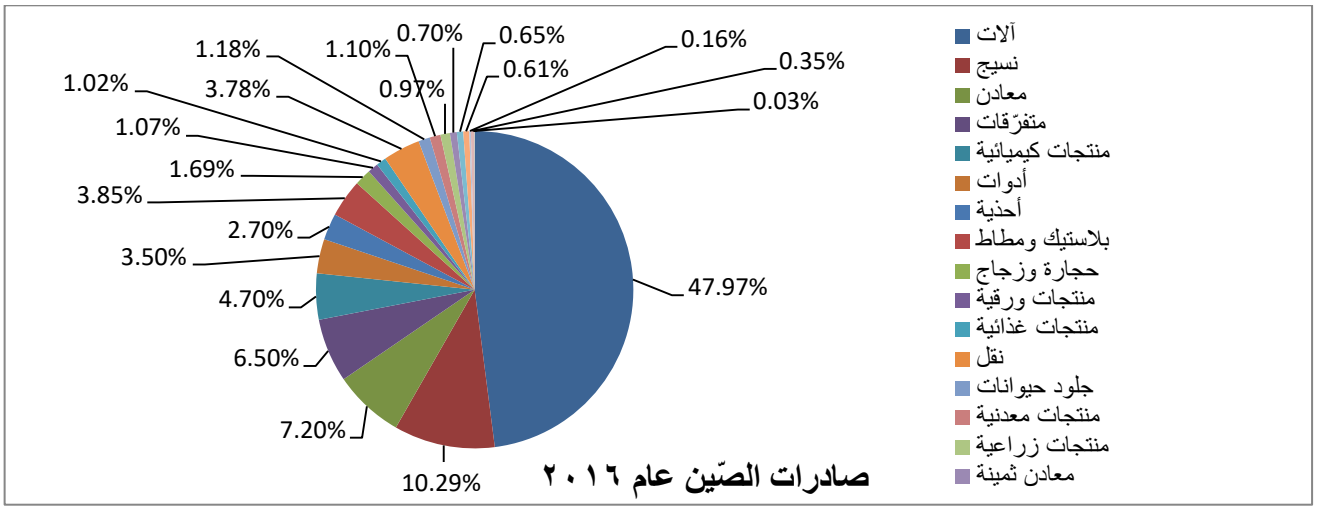

تشكّل الماكينات حوالي نصف الصادرات بنسبة ٤٨%، ضمنها الحواسيب وأجهزة الإرسال بحوالي الـ ٧% لكلٍّ منها وتليها الهواتف بحوالي الـ ٥% و"الدوائر الإلكترونية المتكاملة" بحوالي الـ ٣% من مجمل الصادرات؛ بالمقارنة مع نسبة ٣٤% عام ٢٠٠١. يليها النسيج بنسبة حوالي الـ ١٠% بالمقارنة مع نسبة ١٧% عام ٢٠٠١؛ وضمنها سلع مصنّعة كالملابس، وأخرى نصف مصنّعة كالقطن. أمّا المرتبة

[1] Alexander Simoes, “China”, Op.cit.
[2] Ibid
[3] Andrew J. Stanley, Adam Siemenski and Sarah Ladislaw, **China’s Net Oil Import Problem**, Center For Strategic and International Studies, https://www.csis.org/analysis/energy-fact-opinion-chinas-net-oil-import-problem, Retrieved: 4/10/2018.
[4] Alexander Simoes, “China”, Op.cit.
[5] Ibid

الثالثة فهي للمعادن بنسبة تفوق الـ ٧% مع المقارنة بحوالي الـ ٥% عام ٢٠٠١، وأهمّها الحديد من أنابيب وصلب[١]، حيث تعتبر الصين المصدّر الأوّل له على مستوى العالم[٢].

رابعًا، السكّان

الصين هي الدولة الأكثر كثافة سكّانية، حيث يبلغ عدد السكان حوالي المليار وثلاثمئة وثمانين مليون نسمة في البر الصيني الأساسي، و٧ مليون نسمة في هونغ كونغ و٦٠٠ ألف نسمة في ماكاو (٢٠١٧). يتوزّع السكان على ٥٦ إثنيّة معترف بها رسميًّا من قبل الدولة أكبرها الهان التي تشكّل نسبة ٩١,٦%، يليها التشوانج بنسبة ١,٣%، بينما باقي الإثنيات تشكّل مجتمعةً ٧,١%، أهمّها الأيغور الذين يسكنون إقليم شينجيانغ[٣]؛ واللغة الرسمية هي اللغة الصينيّة.

في ما يتعلّق بالدين، يكفل الدستور حرّية ممارسة الشعائر الدينية للأديان المعترف بها رسميًّا وهي: البوذية، الطاوية، الإسلام، البروتستانتية والكاثوليكية[٤]. يشكّل البوذيّون حوالي ١٨%، المسيحيّون ٥ %، المسلمون حوالي ٢%، الأديان التقليدية حوالي ٢٢%، اليهودية، الطاويّة والهندوسية مجتمعين حوالي ١% ونصف السكّان من غير المنتمين إلى أي مذهب ديني[٥]. من ناحية أخرى يمكن الإشارة إلى أربعة "مذاهب" صينيّة محليّة هي: تكريم أو عبادة الأسلاف، البوذية، الطاويّة والكونفوشية (نسبةً لـ كونفوشيوس)[٦]، والمقصود بالمذاهب هنا هي تيّارات فكرية، قيم أخلاقية ومنهجية تصرّف، مبنيّة على تعاليم معيّنة.

حاليًّا، يمكن إعتبار الكونفوشية هي الأكثر تأثيرًا في المجتمع الصيني، حيث دعا الرئيس الصيني عام ٢٠٠٦ هو جينتاو المسؤولين الحكوميّين، للعودة إلى القيم الأخلاقية الكونفوشية من أجل محاربة الفساد وغياب المساواة في المجتمع، مُتبِعًا ذلك بتمويل إنشاء "مؤسّسات كونفوشيوس" حول العالم لتعليم اللغة والثقافة الصينية[٧]. وهذا الأمر يبرز من خلال استخدام كلمات صينية في دول عديدة في العالم واستعارتها في الدول التي تتكلم الإنكليزية على سبيل المثال، كـ Ying-Yang التي ترمز الى الإزدواجية، Tofu الذي يستخدم في الأطباق الصينية[٨]، وغيرها...

---

[1] Alexander Simoes, “China”, Op.cit.
[2] Alexander Simoes, “Coated Flat-Rolled Iron”, Op.cit, https://atlas.media.mit.edu/en/profile/hs92/7210/, Retrieved: 26/10/2018.
[3] “China”, “Hong Kong” and “Macau”, **The World Factbook,** Op.cit.
[4] May-Lee Chai & Winberg Chai, Op.cit, P. 206
[5] “China”, **The World Factbook,** Op.cit.
[6] May-Lee Chai & Winberg Chai, Op.cit, P. 207
[7] Ibid, P. 43
[8] Jitao Jin, Li Zhou and Wei Zheng, **70 Chinese Loanwords in English**, Phoenix Tree Publishing INC., United States of America, 2019, P. 120 -140.

ترتكز الكونفوشية على خمسة مبادئ تشمل طاعة و إحترام الإبن للأب مقابل محبّة الأخير، وفاء المحكوم مقابل عدل الحاكم، أولوية الأبناء الأكبر على الأصغر، التناغم بين الزوج والزوجة والثقة بين الأصدقاء[١]. إعتبر كونفوشيوس نفسه فيلسوف ورجل دولة وليس رجلًا دينيًّا، لكن مع الوقت تم بناء معابد لتكريمه؛ وعلاقة الكونفوشية بالتطوّرات السياسية فيمكن ملاحظتها عند الإبتعاد عن الكونفوشية بعد سقوط الإمبراطور الأخير في الصين عام ١٩١١ وإستبدال المفاهيم التي ترمز إلى العلاقة الأبوية بالمفاهيم التي تدعو إلى العقد الإجتماعي بين الحكومة والمواطنين، ومحاربة عودتها خلال الثورة الثقافية عام ١٩٧٣[٢]. أمّا العودة فكانت مع إعادة بناء معبد كونفوشي عام ١٩٩٢، وصولًا إلى دعوة هو جينتاو[٣]، والعلاقة بين إنشاء "مؤسّسات كونفوشيوس" والقوّة الناعمة.

وفي هذا الإطار أيضًا، تجدر الإشارة إلى الإعلام الصيني، كما والإستثمارات التي تقوم بها الصين على الصعيدين الثقافي والرياضي. لدى الصّين وكالة أنباء تابعة للدولة هي وكالة شينخوا للأنباء Xinhua News Agency–، وينضوي تحتها شركة الشبكة الصينيّة – Chinese Network Corporation CNC، التي قد أطلقت في العام ٢٠٠٩ محطّة بث باللغة الإنكليزية، باستثمارٍ قيمته ٨,٩ مليار دولار[٤]؛ تغيّر إسمها إلى شبكة تلفزيون الصين العالمي – China Global Television Network CGTN، تبث بالإنكليزيّة، الفرنسيّة، الإسبانيّة، العربيّة والرّوسيّة[٥].

أمّا وسائل التواصل الإجتماعي فهي مختلفة في الصين عن تلك المواقع السائدة عالميًّا. فمثلًا يوجد وي تشات –WeChatعوضًا عن تطبيق واتساب –WhatsApp، ويوجد وايبو –Weiboعوضًا عن تويتر –Twitter، وبايدو –Baidu عوضًا عن غوغل –Google، وغيرها. والإشكالية التي تتعلّق بإختلاف هذه المواقع في الصين، هي موضوع الرقابة والأمن. فالصين تعتبر أنّه باستبدال المواقع المستخدمة عالميًّا فهي تحافظ على أمنها، بينما تتعرّض للإنتقاد من دول أخرى باعتبارها تقيّد الحريّة الفرديّة وتراقب مواطنيها[٦]. في هذا الإطار إنَّ تطبيق وايبو هو استعمالًا متطوّرًا في المجال الإعلامي الصيني، حيث تشجّع السّلطات الصينية المواطنين وأعضاء الحزب الشيوعي كما ووكالة الأنباء

[1] May-Lee Chai & Winberg Chai, Op.cit, P. 41
[2] Ibid, P. 42
[3] Ibid, P. 43
[4] Joseph S. Nye, « China's Soft Power Strategy », **Bridging the Trust Divide** edited by: Helmut K. Anheier and Bernhard Lorentz, Published by Stiftung Mercator, Berlin, 2012, P. 31
[5] "CCTV to Launch CGTN", **CGTN –America**, 30/12/2016, https://america.cgtn.com/2016/12/30/cctv-to-launch-cgtn, Retrieved: 7/12/2018
[6] "Social Media and Censorship in China: how is it different to the west?", **NewsBeat**, BBC, 26/9/2017, http://www.bbc.co.uk/newsbeat/article/41398423/social-media-and-censorship-in-china-how-is-it-different-to-the-west, Retrieved: 6/12/2018.

الرسمية، على إستخدام الموقع لتبادل الآراء ونشر الأخبار، علمًا بأنَّها قامت بإعتقال ٦ أفراد وحذف منشورات عدّة بسبب نشر الإشاعات[١].

على الصعيد الثقافي أيضًا، إستحدث قسم الدعاية في الحزب الشّيوعي بالتّعاون مع شركة "علي بابا" في بداية الـ٢٠١٩ و أصبح الأكثر تنزيلًا، تطبيقًا يعزّز معلومات مستخدميه عن الصّين وينشر ثقافتها، بإسم "Xuexi Qiangguo" بمعنى "أدرس الدولة العظيمة" أو الدّراسة تجعل من الدّولة عظيمة"[٢]. كما يمكن التطرّق إلى خطّة "تحفيز الصناعات الثقافية" وتحديدًا التوجيهات الحكومية لتحفيز تنمية صناعة الأفلام عام ٢٠١٠؛ الأمر الذي يعني عمليًّا بداية إعتبار صناعة الأفلام، صناعة إستراتيجية[٣]. في أواخر التسعينيّات إتّخذت الصين إجراءات تسمح بعرض أفلام "هوليوود" شرط أن تكون حملات الدعاية الخاصّة بها محدودة، مقارنةً بالأفلام المحليّة، أنشأت شركة مجموعة الفيلم الصّيني، ومع الإنضمام إلى منظّمة التجارة العالمية إزدادت الواردات والصادرات من الأفلام. إنعكس ذلك على الإنتاج المحلّي حيث أنتجت الصين في العام ٢٠٠٤ أكثر من ٢٠٠ فيلم للمرّة الأولى منذ عقود، مع نموّ العائد من هذا القطاع بنسبة ٦٦%[٤]، وصولًا إلى ٦٧ مليون دولار عام ٢٠١٥[٥] كنتيجة للتحفيزات للتحفيزات المشار إليها.

على الصعيد الرياضي، وهو يعكس بشكل دقيق مسار النمو في الصين، ففي العام ٢٠٠٢ تأهّلت الصين للمرّة الأولى إلى كأس العالم في رياضة كرة القدم؛ وتم إختيار ياو مينغ في المرتبة الأولى ضمن الـ "Draft" للّعب في الدوري الأميركي لكرة السلّة –NBA وهو الآن رئيس الإتّحاد الصّيني لكرة السّلة، الذي فاز بإستضافة كأس العالم لكرة السلّة عام ٢٠١٩. ذلك إلى جانب الألعاب الأولمبية التي استضافتها عام ٢٠٠٨، وتقرّرت إستضافتها للألعاب الأولمبية الشتوية عام ٢٠٢٢[٦]. في العام ٢٠١٦

---

[1] Susan V. Lawrence and Michael F. Martin, Op.cit, P. 27

[2] Philip Spence, "How to Cheat at Xi Jinping Thought", **Foreign Policy**, March 6, 2019. https://foreignpolicy.com/2019/03/06/how-to-cheat-at-xi-jinping-thought/amp/ Retrieved: 7/3/2019.

[3] **China Film Industry Report 2011**, EntGroup International Consulting, Beijing, 2011, http://english.entgroup.cn/report_detail.aspx?id=10, Retrieved: 7/12/2018

[4] Ying Zhu and Seio Nakajima, "The Evolution of Chinese Film as an Industry", **Art, Politics, and Commerce in Chinese Cinema** Edited by: Ying Zhu and Stanley Rosen, Hong Kong University press, Hong Kong, 2010, Pp. 17-33, P. 32-33

[5] **China Film Industry Report 2014-2015**, EntGroup International Consulting, Beijing, 2015, http://english.entgroup.cn/uploads/reports/China%20Film%20Industry%20Report%202014-2015%EF%BC%88in%20brief%EF%BC%89.pdf, Retrieved: 7/12/2018

[6] Claude Ringuet, **China –Emerging Market Focus**, Nielsen Sports, China, May 2017, P. 2

شكّل قطاع الرياضة ٠,٩% من مجمل الناتج المحلّي[١]، وتسعى الصين لإيصال قيمة القطاع إلى ٨١٣ مليار دولار عام ٢٠٢٥ مع التركيز على تطوير التكنولوجيا المتعلّقة به من منصّات إعلامية وصولًا إلى ما يتعلّق بالذكاء الإصطناعي[٢].

أمّا لناحية القيم السّياسيّة، فيحكم الصين الحزب الشيوعي وعدد أعضاؤه حوالي التسعين مليون مواطن (٢٠٠٧) أي ٦,٥% من مجمل السكّان[٣]. أيديولوجيا الحزب ترتكز على الماركسية –اللينينية، "فكر ماو تسي تونغ"، "فكر دنغ شياوبينغ"[٤] وأخيرًا الإشتراكية بخصائص صينية أو كما تعرف بـ "فكر شي جين بينغ" التي أصبحت جزءًا من الدستور في المؤتمر التاسع عشر للحزب.

خامسًا، التركيب السياسي

تنقسم الصين حاليًّا إلى (١) ثلاث وعشرين مقاطعة (حيث تدرج الصين تايوان ضمن مقاطعاتها)؛ (٢) خمس مناطق ذاتية الحكم هم: مونغوليا الداخلية –Inner Mongolia، قوانغشي – Guangxi، التيبت –Tibet، نينغشيا –Ningxia، سنجان أو شينجيانغ –Xinjiang؛ (٣) أربع بلديات تحت وصاية مباشرة من الحكومة المركزية هم : بيكين –Beijing، تيانجين –Tianjin، شنجهاي – Shanghai وشونجكينج –Chongqing؛ و(٤) منطقتين إداريّتين مميّزتين هما: هونغ كونغ – Hong Kong وماكاو –Macao[٥].

يحكم الصين الحزب الشيوعي الذي يتألف من عدة لجان، على رأسها لجنة المكتب السياسي "Politburo Standing Committee". إنَّ الـ Politburo هي دمج لـ Political Bureau أي

---

[1]**Statistical Communiqué of the People's Republic of China on the 2017 National Economic and Social Development**, National Bureau of Statistics of China, China, 18/2/2018, http://www.stats.gov.cn/english/PressRelease/201802/t20180228_1585666.html, Retrieved 11/12/2018

[2]August Rick, **China's Sports Industry Is Allegedly Growing Faster Than The National Economy**, Forbes, 17/1/2018, https://www.forbes.com/sites/augustrick/2018/01/17/chinas-sports-industry-is-allegedly-growing-faster-than-the-national-economy/#165e9402a4d3, Retrieved 11/12/2018

[3]"Number Of Chinese Communist Party (CCP) Members in China from 2007 to 2017 (in millions)", **Statista –The Statistics Portal,** https://www.statista.com/statistics/281378/number-of-chinese-communist-party-ccp-members-in-china/, Retrieved: 12/12/2018

[4]"Ideological Foundation of the CPC", **News of the Communist Party of China**, People's Daily Online, http://english.cpc.people.com.cn/206972/206981/8188424.html, Retrieved 12/12/2018.

[5]"Administrative Division", **China ABC**, The State's Council –The People's Republic of China, http://english.gov.cn/archive/china_abc/2014/08/27/content_281474983873401.htm, Retrieved 6/9/2018

مكتب سياسي[1]، إذًا قاعدة الهرم هي الهيئة العامة للحزب –Party Congress ويتكوّن من ٢٢١٣ قائد، ثم اللجنة المركزية وتتألف من ٣٧٦ عضو (دائمين وبديلين)، ثم المكتب السياسي المكوّن من ٢٥ عضو وأخيرًا لجنة المكتب السياسي المكوّنة من ٧ أعضاء لكلٍّ ترتيبه[2]. ذو الرتبة الأولى هو رئيس الدولة ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، الثاني هو رئيس مؤتمر الشعب الوطني (مجلس نواب الشعب)، الثالث رئيس مجلس الدولة –Premier والرابع رئيس مؤتمر الشعب السياسي الإستشاري[3].

ينتخب رئيس الدولة ونائبه من مجلس نواب الشعب لمدة خمس أعوام ممكن أن تتجدد[4] (أكثر من مرتين متتاليتين بعد التعديل الدستوري في المؤتمر التاسع عشر للحزب عام ٢٠١٨[5])؛ أمّا مجلس نواب الشعب فهو السلطة التشريعية والأعلى في الدولة، ويتكون من نواب منتخبون في المقاطعات، المناطق ذاتية الحكم، البلديات ذات الوصاية من الحكومة والقوات المسلحة[6]. مجلس الدولة الذي هو السلطة التنفيذية، يتكوّن من ٢٩ وزارة ولجنة إضافة إلى مكتب التدقيق الوطني ومصرف الصين الشعبي ضمنًا (بعد تعديلات عام ١٩٨٩)[7]. أمّا المجلس الإستشاري يتضمن ممثلي الأحزاب، قادة من تايوان، هونج كونج وماكاو إضافة الى العائدين من الخارج –Returned Overseas، ومدعوّين مميّزين[8].

من المؤسسات الفاعلة أيضًا في النظام الصيني هي الشركات المملوكة من الدولة – State Owned Enterprises. تتَّبع الصين سياسات تمنع الإستثمارات الأجنبية والخاصة بما تعتبره "صناعات إستراتيجية" كقطاع النفط، القطاع المالي، الطاقة الكهربائية، الإتصالات والدفاع؛ ما أدّى إلى بروز الشركات الحكومية كقوى عالمية[9]. فتحتل ثلاث شركات صينية المراتب الثانية، الثالثة والرابعة خلف Wal-Mart في الترتيب العالمي لأرباح الشركات عام ٢٠١٧[10]. بالإضافة إلى أنَّ المسؤولين عن

---

[1] "Politburo", **Webster's New World Encyclopedia – pocket edition**, Prentice Hall, New York, 1993, P. 664

[2] **Organization Chart of the 18th CPC Central Leadership**, People's Daily Online, http://english.cpc.people.com.cn/206972/207121/index.html, Retrieved: 13/12/2018

[3] Ibid

[4] Qi Wen, **China -A General Survey**, Ed. 3, Foreign Languages Press, China, 1984, P. 45

[5] Laney Zhang, "China: 2018 Constitutional Amendment, Adopted, Library Of Congress, May 18 2018, http://www.loc.gov/law/foreign-news/article/china-2018-constitutional-amendment-adopted/, Retrieved 30/8/2018

[6] Laney Zhang, Op.cit, P. 40

[7] "How China is ruled", **Inside China's Ruling Party**, BBC, http://news.bbc.co.uk/2/shared/spl/hi/asia_pac/02/china_party_congress/china_ruling_party/how_china_is_ruled/html/state_council.stm, Retrieved 30/8/2018

[8] Qi Wen, **China -A General Survey**, Op.cit, P. 69

[9] Susan V. Lawrence and Michael F. Martin, "Understanding China's political system", **CRS Report for Congress** published by Congressional Research Service, 10-5-2012, P. 27

[10] "The Global 500: The Top 10", **Fortune**, http://fortune.com/global500/, Retrieved 16/7/2018.

هذه الشركات، غالبًا ما يكونون أعضاءً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وجميعهم معيّنون من الدولة[١]. كما وجيش التحرير الشعبي، الذي يخضع لوصاية الدولة والحزب الحاكم وله صلاحيّات واسعة لناحية تشغيل مؤسسات إقتصاديّة، تعليميّة، طـبّيّة، زراعيّة وعلميّة[٢].

تبقى الإشارة إلى المنطقتين الإداريّتين المميّزتين هونغ كونغ وماكاو. تعتبرهم الصين جزءًا من أراضيها حيث تطبّق تجاههم مبدأ "دولة واحدة، نظامان"، وهو مبدأ إبتكره دنغ شياوبينغ عام ١٩٨٠ لاستعادة هونغ كونغ من بريطانيا وطرح عودة المشاورات للوحدة مع تايوان. يرتكز المبدأ على أن يكون للمقاطعتين الحق في إدارة شؤونهما كافّة باستثناء الدفاع والعلاقات الخارجية، بموجب إتفاقية مع الصين مدّتها خمسون عامًا[٣].

كانت هونغ كونغ مستعمرة بريطانية، وتمّ الإتفاق بين المملكة المتحدة والصين على إعادتها للصين، الأمر الذي حصل عام ١٩٩٧[٤]؛ بينما ماكاو فكانت مستعمرة برتغالية، وأُعيدت إلى الصين عام ١٩٩٩. أمّا تايوان فتعتبرها الصين جزءًا من الأراضي الصينية وقد إنفصلت عنها نتيجة الحرب الأهلية (عام ١٩٤٩) بينما تعتبر تايوان نفسها دولةً مستقلّة باسم جمهورية الصين – ROC مختلفة عن جمهورية الصين الشعبية – PRC؛ كما وتعرف باسم تايبيه الصينية – Chinese Taipei في المنظمات الدولية التي هي عضو فيها كمنظّمة التجارة العالمية [٥].

[1] Susan V. Lawrence and Michael F. Martin, Op.cit, P. 28
[2] May-Lee Chai & Winberg Chai, Op.cit, P. 198
[3] Ibid, P. 192
[4] **Hong Kong's Democracy Debate**, BBC, 18/6/2015, https://www.bbc.com/news/world-asia-china-27921954, Retrieved 5/9/2018
[5] **What is Chinese Taipei?**, Guide to Taipei, https://guidetotaipei.com/article/what-is-chinese-taipei, Retrieved 6/9/2018

الفقرة الثانية: البعد الجيوإقتصادي في السياسة الخارجية للصين –بعد عام ٢٠٠١

يعقد الحزب الشيوعي الصّيني مؤتمرًا عامًّا مرّة كل خمسة أعوام، يقدَّم خلاله تقرير الأمّة الذي يحدّد إتّجاهات الصّين في السنوات القادمة. عليه، سوف تتم مقاربة السياسة الخارجية الصينية أوّلًا من خلال التقارير المقدَّمة من رؤساء الصين إلى مؤتمر الحزب الشيوعي من العام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠١٧، ثانيًا من خلال مبادرة الحزام والطريق كأداةٍ للسّياسة الخارجية الصينيّة، وثالثًا عبر التطرّق إلى المؤسسات والمنظّمات الدولية التي تشكّل أدوات للسّياسات الصينية أو حقل ممارسة لها.

أوّلًا، مؤتمرات الحزب الشّيوعي الصيني (٢٠٠٢- ٢٠٠٧- ٢٠١٢- ٢٠١٧)

تشير جميع تقارير رؤساء الحزب الشّيوعي ورؤساء جمهورية الصين الشّعبية إلى أنَّ العلاقة مع الدول الأخرى ترتكز على معاهدة بانشيل أو كما تعرف بـ المبادئ الخمسة للتعايش السّلمي، وهي: الإحترام المتبادل للسّيادة وسلامة الأراضي، عدم الإعتداء المتبادل، عدم التدخّل المتبادل في الشؤون الداخلية، المساواة والمصلحة المشتركة والتعايش السّلمي[1]. أمّا أهم ما ورد فيها فسيتم تحليله عبر الأبعاد التالية: البعد السياسي، البعد الإقتصادي، البعد الجغرافي والبعد الإجتماعي والثقافي.

أ- البعد السياسي

جاء في كلمة الرئيس الصيني جيانغ زيمين –Jiang Zemin (١٩٩٣-٢٠٠٣)، في المؤتمر السّادس عشر عام ٢٠٠٢، أنَّ هدف السّياسة الخارجيّة هو الحفاظ على السّلام العالميّ، وتشجيع التنمية المشتركة. يتحقّق الأوّل عبر العمل على تعزيز التعدّدية القطبيّة بالتالي رفض أي شكلٍ من أشكالِ الهيمنة وسياسة القوّة والتوسّع. بالإضافةِ إلى تشجيعِ الحفاظ على الإستقرار في المجتمعِ الدوليّ ومحاربةِ الإرهاب من جذوره.

أمّا الهدف الثاني يتحقّق في ما يختَص بالبعد السياسيّ عبر علاقات الصَّداقة مع الدول المجاورة، المثابَرة على بناءِ علاقاتٍ مع الجوار والأخذ بالتبادلات والشراكات معه الى أبعادٍ جديدة (خصوصًا مع سياسة حسن الجوار). كما وتطوير العلاقات مع الدول النامية عبر تعزيزِ نقاط الإلتقاء، تعزيزِ التفاهم وجعل الدعم أكثَرَ إنتاجًا. ذلك والإبقاء على الدور الدّبلوماسيّ الحيويّ المشترك تحديدًا في ما يخص حقوق ومصالح هذه الدول في المنظمّات الدولية كالأُمم المتّحدة. وأخيرًا تشجيع إيجاد نظام سياسي

[1] Xi Jinping, Delivered at the 19th National Congress of the Communist Party of China, **Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in All Respects and Strive for the Great Success of Socialism with Chinese Characteristics for a New Era**, China 18/10/2017. Retrieved from: http://www.xinhuanet.com/english/special/2017-11/03/c_136725942.htm, 27/12/2018

وإقتصادي عالمي مختلف، عبر خلق مثال نموّ جديد[١]. هذان الهدفان كانا محور السياسة الخارجية في كلمة الرئيس هو جينتاو–Jintao Hu (٢٠٠٣-٢٠١٣) خلال المؤتمر السّابع عشر عام ٢٠٠٧. إضافةً إلى التّشديد على رفضِ الصّين للعزلة بحيث لا يمكن للصين أن تحقّق النموّ دون باقي العالم ولا يمكن للعالم أن يتمتّع بالإزدهار والإستقرار دون الصّين[٢].

أمّا كلمته في المؤتمر الثامن عشر عام ٢٠١٢ فأشارت إلى التغيّرات بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وهي تزايد الهيمنة، سياسة القوّة، "التدخل الجديد –Neo-interventionism" والأزمات الإقليمية في ظل تزايد أهميّة الأمن الإلكتروني. بالتالي فإنَّ الصين تشجّع قيام شراكة عالمية في ما يخص التنمية على أساس المساواة والعدالة، حيث تكون الصّين أكثر مشاركةً في القضايا الدولية –تحديدًا السّاخنة –Hotspot issues، مشجّعةً تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وأشار هو جينتاو إلى تطوير العلاقات مع دول الجوار والدول النامية، كما ومشاركة أكثر حيويّة بالشؤون المتعدّدة الأطراف والمنظّمات كـ الأمم المتحدة، مجموعة الـ ٢٠، منظّمة شانغهاي للتّعاون، ومجموعة البريكس – BRICS[٣].

إضافةً إلى دعوة السّلام، التعاون الدولي والإبقاء على دعم المنظّمات الدوليّة كالأمم المتّحدة، الواردة في تقارير الرؤساء السّابقين، إنَّ الجديد في تقرير شي جين بينغ –الرئيس الحالي، في المؤتمر التاسع عشر عام ٢٠١٧ الإشارة إلى عدم قبول أي ما يمكن أن يقوّض مصالح الصين، وبالتالي تبنّيها سياسة دفاع وطنيّة. كما والإشارة إلى مبادرة الحزام والطّريق كإحدى أدوات تحقيق التعاون الدولي[٤].

---

[1] Jiang Zemin, Report: delivered at the 16th National Congress of the Communist Party of China, **Build a Well-off Society in an All-Round Way and Create a New Situation in Building Socialism with Chinese Characteristics, China**, 8/11/2002. Retrieved from https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/topics_665678/3698_665962/t18872.shtml, 26/8/2018

[2] Hu Jintao, Report: delivered at the 17th National Congress of the Communist Party of China, **Hold High the Great Banner of Socialism with Chinese Characteristics and Strive for New Victories in Building a Moderately Prosperous Society in all Respects**, Beijing, 15/10/2007. Retrieved from: http://www.gov.cn/english/2007-10/24/content_785505.htm 21/12/2018

[3] Hu Jintao, Report: delivered at the 18th National Congress of the Communist Party of China, **Firmly March on the Path of Socialism with Chinese Characteristics and Strive to Complete the Building of a Moderately Prosperous Society in all Respects**, Beijing, 12/11/2012. Retrieved from: http://en.people.cn/90785/8024777.html 26/12/2018

[4] Xi Jinping, **Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in All Respects [...]**, Op.cit, P. 52-54

يمكن إذًا إستخلاص أولويات البعد السياسي التي تحدد الدور الجيوإقتصادي الصيني في وسط آسيا بالنقاط التالية: التركيز على السلام العالمي والتنمية المشتركة لخلق نظام سياسي وإقتصادي مختلف، بحيث تكون الأولى قاعدة للثانية وغاية في الحين نفسه، أي تكون السياسة عبر السلام قاعدة للتنمية (الإقتصادية بالدرجة الأولى) وغاية لها. وكون الدول المجاورة والدول النامية هي الإطار المكاني ينطبق على وسط آسيا، بحيث تصبح المنطقة هدفًا لتعزيز التفاهم والتعاون. أما في ما يخص موضوع الأمن الإلكتروني والشراكات الإقليمية والعالمية فبإمكانها أن تزيد من التشابه بين الدول، بحيث تصبح البيئة الموجودة في وسط آسيا مشابهة لتلك التي في الصّين، ما يسهّل عملية تصدير الأفكار والبضائع بينهما.

ب- البعد الإقتصادي

ينطلق البعد الإقتصادي من هدف التنمية المشتركة والسّعي لإيجاد نظام عالمي جديد. فجاء في تقرير الرئيس الصيني عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٧، أنَّ الصين ستسعى إلى تشجيع العولمة الإقتصادية والإنفتاح على العالم. ذلك دون حصر الثروة في أقطاب محدّدة، والمشاركة بالتعاون والتنافس بالإقتصاد الدولي والتكنولوجيا بما في ذلك منفعة مشتركة. إضافةً إلى تقديم نموذج مختلف عبر الإكمال في الإصلاح نحو إقتصاد السّوق الإشتراكي، حيث يلعب السوق دورًا أساسيًّا في الحصول على الموارد[1].

أمّا تقرير هو جينتاو عام ٢٠١٢، فقد ميَّز إتجاهين للعلاقات الإقتصادية. أوّلًا دعم الدول النامية بما يزيد قدرتهم على النموّ المستقل وبالتالي تقليص الهوّة بين الشّمال والجنوب؛ وثانيًا لعب دور أكثر فاعلية في ما يخص الحوكمة الإقتصادية العالمية، بالتالي تنسيق سياسات الإقتصاد الكلّي مع الإقتصاديّات العظمى وحلّ النزاعات التجارية عبر المشاورات، إضافةً إلى رفض جميع الإجراءات الحمائيّة[2].

وإضافةً إلى ذلك، وإلى مبادرة الحزام والطّريق، أشار شي جين بينغ عام ٢٠١٧ إلى التعاون في بناء مناطق التجارة الحرّة، بالتالي إقتصاد عالمي مفتوح وتنمية مشتركة ذوي محرّكات جديدة متمثّلة بـإتّصال التجارة، البنية التحتيّة وتنسيق مالي[3].

تتشابه الأدوات المذكورة في هذا البعد مع تلك التي أثارها الرؤساء في البعد السياسي لناحية التنمية المشتركة والتركيز على الدول النامية، ما يوضح التداخل بين السياسة والإقتصاد تطبيقًا لمفهوم الجيوإقتصاد. ذلك بالإضافة الى تشجيع العولمة، تنسيق السياسات، ودعم الدول النامية التي يمكن

[1] Jiang Zemin and Hu Jintao, **Hold High the Great Banner of Socialism with Chinese Characteristics [...]**, Op.cit.
[2] Hu Jintao, **Firmly March on the Path of Socialism with Chinese Characteristics […]**, Op.cit.
[3] Xi Jinping, **Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in All Respects […]**, Op.cit, P. 54

اعتبارها من مرتكزات الدور الصيني في وسط آسيا بالإضافة الى التركيز على التكنولوجيا، الأمر الذي يوضح غاية تبادل الخبرات بين الطرفين موضوع البحث.

ج- البعد الجغرافي

يتبلور من خلال أحد أهداف الصين المتعلّقة بالحصول على الموارد، حيث يرد ذلك في تقريري المؤتمر السادس عشر، والمؤتمر السّابع عشر. إضافةً إلى ذلك فيدعو تقرير الرئيس الصّيني هو جينتاو عام ٢٠٠٧ إلى التعاون الدولي في مجال الحفاظ على البيئة[١]. كما ويشير إلى تزايد أهمية الأمن الغذائي، أمن الموارد الطبيعية والطّاقة عام ٢٠١٢[٢]. وتقرير شي جين بينغ عام ٢٠١٧ يشدّد على أهمية التنمية الصديقة للبيئة، كما والحفاظ على الموارد، بحيث يشكّل "التأكيد على التناغم بين الإنسان والطّبيعة" أحد البنود الأربع عشرة في مقاربة الإشتراكية بخصائص صينية للحقبة الجديدة[٣].

يمكن تلخيص هذا البعد من خلال نقطتين هما السعي خلف الموارد على إختلاف أنواعها، الأمر الذي يوضح أحد أبعاد العلاقة بين الصين ودول وسط آسيا. كما ومجال الحفاظ على البيئة، بحيث سيتبين عند دراسة خصائص دول منطقة وسط آسيا الضرر البيئي الذي سبق وطالها، بالتالي أهمية البعد البيئي للأدوات الصينية.

د- البعد الإجتماعي والثقافي

يرتكز هذا البعد على نقطتين بشكلٍ أساسي: إعتبار أن لكلّ شعب الحق في تقرير شؤون دولته، والإنفتاح. والمقصود بالنقطة الثانية حسب المؤتمر السّادس عشر، هو توسيع التبادلات الثقافية مع العالم كإحدى أدوات الدبلوماسية –People to people diplomacy، وإعتبار أنّه على الدول التعلّم من بعضها دون إستبعاد أو إستثناء أيّ ثقافة[٤]. وقد أشار هو جينتاو عام ٢٠١٢ إلى توسيع إطار هذه التبادلات إلى الأحزاب والمنظّمات في الدول الأخرى، وحماية مواطني الصّين ومصالحهم أينما كانوا[٥].

---

[1] Hu Jintao, **Hold High the Great Banner of Socialism with Chinese Characteristics […]**, Op.cit

[2] Ibid

[3] Xi Jinping, **Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in All Respects […]**, Op.cit, P. 20

[4] Jiang Zemin, Op.cit.

[5] Hu Jintao, **Firmly March on the Path of Socialism with Chinese Characteristics […]**, Op.cit.

أمّا الجديد في تقرير شي جين بينغ، فكانت الإشارة إلى التواصل بين الشّعوب كمحرّك للتنمية المشتركة. بالتالي تقوية التبادلات الثقافية ودعم القوّة الناعمة الثقافية، إضافة إلى زيادة قوّة الصين في مجال الرياضة والتحضير للألعاب الأولمبية الشّتوية والبارالمبية لعام ٢٠٢٢[١].

إذًا إنطلقت جميع تقارير رؤساء الصين من محدّدات هي السّلام والتنمية. تقوم الأخيرة من ناحية أولى على التعدّدية عوضًا عن الآحادية في المجالات السياسية، الإقتصادية والثقافية وبالتالي تقديم نموذج جديد، وهذا ما يشرح العلاقة مع القوى الفاعلة الموجودة على السّاحة الدولية. وتقوم من ناحية ثانية على تطوير العلاقات على أساس المنفعة المشتركة، وذلك في محور العلاقة مع الدول النامية والمجاورة.

أمّا العام ٢٠٠٨ فكان نقطة تحوّل بحيث يتّضح تزايد إهتمام الصين بالأمن الإلكتروني والتكنولوجيا، ما يعكس جوانب من حزمة التحفيز المشار إليها سابقًا: التكنولوجيا والإبتكارات المحليّة. إضافةً إلى التشديد على "عدم التدخّل" تجاه تزايد الأزمات الإقليمية، والمشاركة في الحل سواءً عبر تفعيل مشاركة الصّين في المنظّمات والمجموعات الدولية، ما يعكس جانبًا آخر من حزمة التحفيز: إعادة الإعمار بعد الكوارث والأزمات، الإستثمار في قطاع الخدمات وتحديدًا الصحّة والتعليم.

ويمكن الإشارة الى تفوّق الصين على الولايات المتحدة عام ٢٠٠٩ لجهة حجم المساعدات المقدّمة للدّول وغالبيّتها على شكل قروض ميسّرة[٢]: على سبيل المثال لا الحصر، المساعدات على شكل منحة وقرض ميسّر إلى باكستان بعد الفيضانات عام ٢٠١٠[٣]. أمّا موضوع الإستثمارات، فقد كان جزءًا من المساعدات عبارة عن إستثمارات وبرامج تدريب في قطاعات الزراعة، إستخراج الموارد الطبيعية، النقل وتحديدًا البنى التحتية الخاصة به، والتصنيع[٤].

نقطة التحوّل الأخرى تتّضح في تقرير شي جين بينغ، حيث يعكس تزايد قوّة الصين الإقتصادية وبالتالي القوّة السياسيّة، كما ورؤية متكاملة، أداة تنفيذها مبادرة الحزام والطريق. فالإشارة إلى أنَّ الصين لن تقبل بالتأثير على مصالحها يعكس كونها أحد الأقطاب في المجتمع الدولي وبالتالي أنَّ التعدّدية القطبية

---

[1] Xi Jinping, **Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in All Respects […]**, Op.cit, P. 39

[2] Celia Hatton, "China's secret aid empire uncovered", **BBC News**, 17/10/ 2017, https://www.bbc.com/news/world-asia-china-41564841 Retrieved: 5/1/2019

[٣] " رئيس مجلس الدولة الصيني يعلن حزمة من مساعدات إعادة الاعمار ما بعد الفيضانات في باكستان"، **صحيفة الشّعب اليومية أونلاين**، ٢٠١٠/١٢/٢٠، http://arabic.people.com.cn/٣١٦٦٠/٧٢٣٦١٢٣.html، تاريخ الدخول: ٢٠١٩/١/٥

[4] Ron Matthews, Xiajuoin Ping & Li Ling, "Learning from China's Foreign Aid Model", **The Diplomat**, 25/8/2016 https://thediplomat.com/2016/08/learning-from-chinas-foreign-aid-model/, Retrieved: 5/1/2019

تحقّقت. أمّا مبادرة الحزام والطريق فهي تربط أبعاد الجيوإقتصاد المذكورة أعلاه، وسوف يتم تفصيلها تاليًا، ثمّ التطرّق إلى المنظمات الدولية ومنها المؤسّسات التي أنشئت لتمويل المبادرة.

ثانيًا، مبادرة الحزام والطريق –Belt and Road Initiative BRI

أطلقَ الرئيس الصّيني شي جين بينغ مبارة الحزام والطّريق في أيلول عام ٢٠١٣، في كازاخستان، كإقتراح لبناء حزام إقتصادي على طول طريق الحرير بهدف تعميق التعاون وتوسيع التنمية في منطقة أوراسيا[١]. ثمَّ أطلقَ طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين ضمن إطار تعزيز التعاون مع دول آسيان –ASEAN، في كلمة للبرلمان الإندونيسي في تشرين الأول عام ٢٠١٣[٢]. تبع ذلك إنشاء مؤسّسات لتمويل المشاريع الخاصّة بالمبادرة، وصولًا إلى إطلاق رؤية متكاملة حول المبادرة، تتضمّن ماهيّة المبادرة وخلفيّتها، تعزيز سياسة الإنفتاح على المستوى الداخلي، مجالات التعاون وآليّاته على المستوى الخارجي، تعزيز التواصل من خلال المؤسّسات الدولية والتجمّعات الإقليمية، والتأكيد على أنَّ المبادرة مفتوحة لتشمل جميع الدول الراغبة إنطلاقًا من كونها تهدف إلى المنفعة المشتركة[٣].

أ- ماهيّة المبادرة

هو مشروع بناء طرق تبادلات تربط دول آسيا، أوروبا وإفريقيا، سمّي بـ طريق الحرير الجديد إستنادًا إلى تجارة الحرير التي كانت تتم من شرق الصين مرورًا بآسيا إلى أوروبا وإفريقيا مقابل القطن، الفضّة والذهب، خلال حكم سلالة الهان في الصين منذ ألفي عام[٤]. المشروع يشمل التجارة، الإستثمار في البنية التحتيّة والتبادلات الثقافيّة بين الشّعوب[٥]. ينطلق من محدّدات السياسة الخارجية الصينيّة خصوصًا مبادئ التعايش السّلمي الخمسة.

---

[1] Xi Jinping, Speech: delivered at Nazarbayev University, **Promote Friendship Between our People and Work Together to Build a Bright Future**, Astana, 7/9/2013, Retrieved from: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/zyjh_665391/t1078088.shtml, 8/1/2019

[2] Wu Jiao, "President Xi gives speech at Indonesian's parliament", **China Daily**, Beijing, 2/10/2012, Retrieved from: http://www.chinadaily.com.cn/china/2013xiapec/2013-10/02/content_17007915.htm, 8/1/2019

[3] **Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road**, the National Development and Reform Commission, Ministry of Foreign Affairs and Ministry of Commerce of the People's Republic of China, Ed. 1, China, March 2015
Retrieved from: http://en.ndrc.gov.cn/newsrelease/201503/t20150330_669367.html, 8/1/2019

[4] "Silk Road – Trade Route", **Encyclopædia Britannica**, https://www.britannica.com/topic/Silk-Road-trade-route, Retrieved: 9/1/2019

[5] **Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road,** Op.cit.

ب- سياسة الإنفتاح

على الصعيد الداخلي فإنَّ المبادرة سوف تعزّز الإستفادة من ميّزات المناطق الصينيّة، تعزّز سياسة الإنفتاح التي بدأت مع دنغ شياوبينغ، كما والترابط بين المقاطعات على أن تنقسم إلى خمسة مناطق تتّخذ من إحدى المقاطعات محورًا لها. (١) الشّمال الغربي ومحوره مقاطعة شينجيانغ، حيث تدعو المبادرة للإستفادة من ميّزات المقاطعة الجغرافيّة كنافذة تواصل مع وسط، جنوب وغرب آسيا ومنطقة محورية للحزام البرّي؛ (٢) الشّمال الشّرقي والإستفادة من منغوليا الداخلية لقربها من منغوليا وروسيا ما يسهّل بناء شبكة طرق لممر أوراسي عبر موسكو؛ (٣) الجنوب الغربي حيث يمكن الإستفادة من قرب مقاطعة قوانغشي الجغرافي من دول آسيان، مقاطعة يونان القريبة من لاوس، فييتنام وميانمار بالتالي طريق وصول إلى خليج البنغال وتعزيز تواصل مقاطعة التيبت مع دولة النيبال؛ (٤) المناطق السّاحلية وأهم محاورها دلتا نهر اليانغتسي ودلتا نهر اللؤلؤة، إضافة إلى منطقة التجارة الحرّة التجريبية في شنغهاي ما يضم أهم الموانئ المُشار إليها آنفًا، كما وتشجيع هونغ كونج وماكاو على المشاركة في المبادرة وإتّخاذ الإجراءات لإشراك تايوان فيها؛ (٥) المناطق الداخلية والإستفادة من مواردها الطبيعية، البشرية وبنيتها الصناعية خصوصًا في المدن الواقعة على ضفاف نهر يانغتسي في الدّاخل، وزيادة التعاون بينها وما بين المدن الواقعة على ضفاف نهر الفولغا في روسيا، والعمل على البنية التحتية لبناء ممر صيني–أوروبي[١].

ج- مجالات التعاون وآليّاته

تضمّنت الرؤية خمسة مجالات للتعاون، هي [٢]:

- تنسيق السياسات، والمقصود بها التنسيق بين سياسات الدول على المستوى الداخلي، توسيع مجالات الإهتمام والتعاون وإعتماد التفاوض كوسيلة لمعالجة المشكلات التي تعيق التعاون؛
- ربط المرافق، وذلك يشمل بناء بنية تحتية لربط المناطق على طول الحزام والطّريق وتحديدًا البناء الصديق للبيئة، إضافة الى التعاون في ما يخص بنية الطّاقة التحتية كأنابيب النفط والغاز، كما وبناء شبكات إتّصالات منها الكابلات البصرية في المناطق الحدودية بين الدول؛
- التجارة دون عوائق، وذلك عبر القوانين الجمركية التي تتماشى مع منظّمة التجارة العالمية، تعزيز التجارة الموجودة خصوصًا في ما يخص الموارد الطبيعية وتوسيعها إلى مجالات جديدة كالتكنولوجيا والطّاقة المستدامة للحفاظ على البيئة والتجارة الإلكترونية، بناء مناطق للتجارة الحرّة على الحدود، كما وتعزيز الإستثمارات المتبادلة ودعوة الشّركات للمشاركة فيها؛

---

[1] **Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road,** Op.cit

[2] Ibid

- التكامل المالي، والمقصود فيها التعاون على الصعيد النّقدي وتحديدًا التبادل الثنائي للعملات المحليّة، إضافة إلى السعي لإنشاء مؤسّسات مالية لتمويل المبادرة؛
- التبادلات بين الشّعوب، وذلك في ما يخص الثقافة وإقامة مهرجانات للأفلام، التعليم والبحث العلمي، السياحة وتسهيل إجراءات الحصول على تأشيرة السّفر، الإعلام، البيئة، الرياضة واستضافة الدورات الدولية، والصحّة كتبادل تقنيات العلاج والدورات التدريبية.

أمّا في ما يخصّ آليّات التعاون، فتطرح رؤية المبادرة والطريق، التعاون عبر المفاوضات الثنائية وخطط العمل المشتركة. بالإضافة إلى الإنطلاق من التجمّعات الإقليمية، والإستفادة من المنظمّات والتجمّعات الإقليمية الموجودة كـ منظّمة شانغهاي للتّعاون، المؤتمر حول إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا، التعاون الإقتصادي الإقليمي في وسط آسيا. وأخيرًا تعزيز المعارض والمنتديات كـ منتدى بواو لآسيا، المعرض الصيني–الأوراسي، معرض الصّين الدولي للإستثمار والتجارة، وغيرها[1].

د- المؤسسات المالية

لقد تم إنشاء عدّة مؤسّسات إمّا بهدف تمويل المبادرة بشكلٍ مباشر، أو بهدف تمويل مشاريع بنى تحتيّة تنضوي تحت إطار المبادرة، وهي: البنك الآسيوي للإستثمار في البنى التحتيّة، صندوق البنية التحتية لطريق الحرير، كما وبنك التنمية التّابع لمنظّمة شانغهاي للتعاون وبنك التنمية الجديد أو كما كان يعرف بـ"بنك بريكس" وسوف يتم التطرّق إليهما في إطار المنظّمات الدولية [2].

- البنك الآسيوي للإستثمار في البنى التحتيّة – Asian Infrastructure Investment Bank: أطلِقت فكرة إنشاء البنك عام ٢٠١٣ وبدأ فعليًّا بالعمل عام ٢٠١٦، هدفه تمويل مشاريع البنى التحتيّة، الطّاقة، النّقل، البناء المدني، التزويد بالمياه، والخدمات اللّوجستيّة، التعليميّة والصحّيّة في آسيا. إنَّ الصّين هي المساهم الأكبر في رأسماله، وعدد أعضائه المؤسّسين ٥٧ دولة منهم كازاخستان، قيرغيزستان، طاجكستان وأوزبكستان[3].
- صندوق البنية التحتية لطريق الحرير– Silk Road Infrastructure Fund: هو "منظّمة إستثمار تجارية"، أُنشئ الصّندوق عام ٢٠١٤ للإستثمار وتمويل المشاريع المتعلّقة بالمبادرة في المجالات

---

[1] **Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road,** Op.cit

[2] Julien Chaisse & Mitsuo Matsushita, "China's "Belt and Road" Initiative: Mapping the World's Normative and Strategic Implications", **Journal of World Trade** published by Kluwer Law International, February 2018, The Netherlands, Pp. 163-186, P. 170-171

[3] Yuan Yuan, "The Tale of a Bank", **Beijing Review**, Nº4, 28/1/2016, Beijing, http://www.bjreview.com/Current_Issue/Editor_Choice/201601/t20160125_800047548.html, retrieved: 14/1/2019

التالية: البنية التحتيّة، إستكشاف الموارد، التعاون الصناعي والتعاون المالي؛ إضافةً إلى شراكات تعنى بالتكنولوجيا، الصحّة وحماية البيئة[1].

يتكرّر في ما تقدّم إستخدام أداة الإستثمار الجيوإقتصادية في مجالي البنية التحتية والطّاقة. وتبرز الصّين كالمستثمر الرئيس كنتيجة لكونها من أطلقت المبادرة من ناحية؛ إنّما يعطيها ذلك من ناحية أخرى الوزن الأكبر في هذه المؤسّسات التمويلية، وتكون المشاريع المموّلة من المؤسسات هي مموّلة من الصين بشكلٍ غير مباشر، فتشكّل هذه المؤسسات أحد معالم الدور الجيوإقتصادي الصّيني في الدول التي توجد فيها إستثمارات باسم المبادرة بشكلٍ عام، ودول وسط آسيا كجزءٍ من تلك الأخيرة وكشريكة في المؤسسات التمويلية في الآن عينه.

إذًا تضم المبادرة مبادئ السياسة الخارجية الصينية وتترجمها، بحيث تنطلق من الداخل (أي من الأقاليم، وخصوصًا من محورية دور شينجيانغ)، الى الخارج مع كون أهم الأدوات هي: الإستثمار في البنى التحتية، السعي للوصول الى الموارد وخصوصًا الطاقة، مجال الحفاظ على البيئة، رفع التعاون الثنائي من خلال مناطق التجارة الحرة على سبيل المثال، السعي الى التطور التكنولوجي كما والإنطلاق من التجمّعات الإقليمية. وعند إجراء مقارنة سريعة، يتبيّن أن المبادئ المذكورة في تقارير الرؤساء والتي تنطبق على وسط آسيا، هي عينها تشكّل جوهر مبادرة الحزام والطريق.

ثالثًا، المؤسّسات والمنظّمات الدولية

إنَّ المنظّمات الدولية هي إطار للتّفاوض والبحث في القضايا ذات المنفعة المشتركة، ومنها الإتّفاقيّات المتعلّقة بالتجارة، بالتالي تصبح ركيزة "تحضير المحيط" لتحرير التبادلات التجارية الذي تكلّم عنه باسكال لورو. لذا سوف يتم التطرّق إلى منظّمة التجارة العالمية نتيجةً لأهمّية الإصلاحات التي قامت بها الصّين للإنضمام إليها، ثمَّ منظّمة شانغهاي لإرتباطها بوسط آسيا ومبادرة الحزام والطّريق، ومجموعة دول البريكس لإرتباطها بتمويل مبادرة الحزام والطّريق.

أ- منظّمة التجارة العالمية –WTO

في ما يخص منظمة التجارة العالمية –WTO، فقد بدأت المفاوضات لعودة الصين عام ١٩٨٦ الى الإتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة – الـ(General Agreement on Tariffs (GATT and Trade، التي أصبحت في ما بعد منظمة التجارة العالمية، وامتدّت على مدى خمسة عشر سنة

[1] Chris Wright, "Making sense of Belt and Road – The Chinese driver: The Silk Road Fund", **EuroMoney**, 26/9/2017, https://www.euromoney.com/article/b14t0s0j4ws7ql/making-sense-of-belt-and-road-the-chinese-driver-the-silk-road-fund retrieved: 14/1/2019

لتنتهي عام ٢٠٠١. إلتزمت الصين بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة وهي: عدم التمييز ما بين الدول التي تستورد منها الصين، أو التمييز ما بين المنتجات أو الشركات المحلية والمنتجات أو الشركات المستوردة؛ السوق المفتوح في ما يخص تخفيض الرسوم الجمركية؛ الشفافية والتوقّع حيث تتولّى الصين ترجمة القوانين وتتم مراقبة سياساتها بشكلٍ سنويّ؛ تجارة غير مشوّهة ما يخوّل الصين الرد على أي تعامل تجاري غير عادل كما وإتخاذ إجراءات حمائية مؤقتة في وجه واردات تؤذي صناعة محلية؛ ومعاملة تفضيلية للدول النامية حيث استفادت الصين من اعتبارها دولة نامية، عبر إمكانية تعديل قوانينها التجارية على مراحل[١].

في هذا الإطار يمكن ملاحظة أنَّ الإلتزامات التي قامت الصين بها للإنضمام تتعدّى الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية والزراعية؛ لتصل إلى إلتزامات تخص الحكم داخل الصين(كالمراقبة السنوية للإجراءات المتعلّقة بالشفافية) WTO-plus commitments، وحقوق أقل WTO-minus rights تسمح للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي تستورد من الصين أن تتّخذ إجراءات حمائية[٢]. هذه الإجراءات منها مؤقّتة كـخفض معايير التحقيق في ما يخص الأنسجة (انتهت عام ٢٠٠٨)، وحق الدول المستوردة أن تتخذ إجراءات حمائية في حالة إرتفاع الواردات الصينية فيها (إنتهت عام ٢٠١٣)، ومنها دائم كـ استخدام وسائل خاصة لقياس عملية الإغراق، ومنع إستخدام الشركات الفرعية للمؤسسات المملوكة من الدولة بهدف الخصخصة[٣]. بناءً على ما تقدّم، يمكن ملاحظة مفصلية إنضمام الصين الى المنظّمة، وأهمية إلتزاماتها والإمتيازات التي حصلت عليها لناحية إعطائها خيارات واسعة لناحية إنتقاء أدوات الجيوإقتصاد التي تتناسب وأهدافها، من خلال توسيع خياراتها عند إستهداف رفع شراكاتها الثنائية مع الدول.

ب- منظّمة شانغهاي للتّعاون –Shanghai Cooperation Organization SCO

تأسّست عام ٢٠٠١ بهدف التعاون في مجال الأمن وتحديدًا المخاطر الثلاث أو قوى الشّر الثلاثة: الإرهاب، الإنفصال والتطرّف. تضم حاليًّا الصّين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجكستان، أوزبكستان، باكستان والهند، و ٤ دول مراقبة هي أفغانستان، إيران، روسيا البيضاء ومونغوليا، و٦ دول

[1]Jeffrey L. Gertler, **What China's WTO Accession is All About**, WTO Secretariat, 14/12/2002, P. 8-11
[2] Gisela Grieger, "China's WTO accession: 15 years on", **Briefing**, European Parliamentary Research Service, European Union, December 2016, P. 2
[3]Ibid, P. 2

"مشاركة بالحوار" هي أذربيجان، أرمينيا، تركيا، سيريلنكا، كمبوديا والنيبال، تم توسيع الأهداف لاحقًا لتضم التعاون في مجالي الإقتصاد والثّقافة [١].

وفي إطار تعميق التعاون المالي تمَّ إنشاء بنك التنمية لمنظّمة شانغهاي للتعاون حيث ساهمت الصّين بمبلغ ٨٠ مليار دولار [٢]، من أهدافه تقديم الدعم المالي للتّعاون الصناعي، تعزيز التبادل التجاري وإجراء العمليّات المالية بالعملات المحليّة [٣]. أمّا الأهمية الأساس لهذه المنظمة فهي تكمن بكونها إطارًا يضم الصّين الى جانب أربعة دول من وسط آسيا، بالتالي قاعدة للبحث في خطط العمل المشتركة كتجمّع إقليمي.

ج- بريكس –BRICS

تضم مجموعة دول البريكس البرازيل، روسيا، الهند، الصّين وجنوب إفريقيا؛ تبنّوا استراتيجيا مشتركة عام ٢٠١٥ بعد إجتماع قادة دول البريكس في روسيا. أمّا أبرز الأهداف التي وردت فيها هي: تشجيع وتنويع الإستثمارات والتجارة المشتركة بين الدول الأعضاء، تنسيق سياسات الإقتصاد الكلّي والعمل على تنمية شاملة للإقتصاد لمعالجة الفقر، البطالة وتشجيع الدمج الإجتماعي، تشجيع تبادل المعلومات والتطوّر التكنولوجي لبناء إقتصادات المعرفة، وأخيرًا تشجيع التعاون مع الدول الأخرى والمنظّمات الدوليّة [٤]. وفي ما يخص التعاون المالي أُنشِئ بنك التنمية الجديد للإستثمار في البنية التحتيّة والتنمية المستدامة في دول البريكس والدول النامية، كما ومساعدة المؤسّسات الإقليمية [٥]، حيث ساهمت الصّين بـ ٤١ مليار دولار من أصل ١٠٠ مليار دولار كرأسمال لإنشائه [٦].

في المحصّلة إنَّ دراسة الجغرافيا السياسية للصّين أتاحت رسم الإطار العام لخصائصها وتحديد الأرضية التي تنطلق منها أي سياسة خارجية. فلناحية البيئة الطبيعية تتميّز الصين بموارد، مسطّحات مائية ومرافئ هي الأساس في عمليات الشحن البحري إضافة الى كونها الأساس في استقطاب الإستثمارات. لناحية الحركة والإنتقال فالصين تمتلك فائضًا في الميزان التجاري، وجاليات كبيرة تستفيد من خبراتها في الخارج كيد عاملة وفي الداخل عبر مشاركة هذه الخبرات.

---

[1] Linda Maduz, **Flexibility by design: The Shanghai Cooperation Organization and the future of Eurasian cooperation** Published by: Center For Security Studies, Zurich, May 2018, P. 5-7

[2] Julien Chaisse & Mitsuo Matsushita, Op.cit, P. 170

[٣] تشاو لي، مرجع سابق، ص. ٤٠.

[4] "Article I.1" of **The Strategy for BRICS Economic Partnership**, Russia 2015, Official Website of Russia's presidency in BRICS, Retrieved from: http://en.brics2015.ru/ 15/1/2019

[5] Ibid , "Article II.6".

[6] Julien Chaisse & Mitsuo Matsushita, Op.cit, P. 171

أمّا في ما يخص السّلع فإنّ القطاعات الزراعية، الصناعية والخدماتية تقدّم منتجات تنافس بحجمها المنتجات العالمية وتؤمّن وظائف للمواطنين، الى جانب تصدير جزء كبير من السلع وأبرزها الماكينات التي تضم الحواسيب، الهواتف النقالة و"الدوائر الإلكترونية المتكاملة" ذات الأهمية في ما يخص التقنيات الجديدة. يبقى موضوع السكّان حيث تشكّل الثقافة الصينية الأداة الأساس في تسويق صورة الصّين، وموضوع التركيب السياسي الذي يعتبر نموذجًا مختلفًا عن السائد ان لناحية طريقة الحكم أو لناحية إدارة الشركات التابعة للدولة.

إنعكس ما تقدّم عبر أبعاد سياسية تمثّلت بكون الصين مثال جديد على صعيد الحكم، العلاقة مع المنظمات الدولية والأمن الالكتروني؛ بعد اقتصادي يمكن تلخيصه بالتعاون، التنمية المشتركة وبناء إقتصاد عالمي مفتوح؛ بعد جغرافي يتمثّل بالسعي الى الحصول على الموارد والحفاظ على البيئة؛ وبعد إجتماعي/ثقافي يستفيد من التبادلات الثقافية والرياضية لتسويق الثقافة الصينية.

من الملاحظ أيضًا أنّ الأبعاد السّابق ذكرها والأدوات الجيوإقتصادية كانت قد بدأت بالتكوّن بشكل أساسي بعد الدخول الى منظمة التجارة العالمية بالإرتكاز على سياسات الانفتاح السابقة للإنضمام. إلا أنّها تبلورت ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق، كنهج يسعى لتحقيق أهداف الصّين الجيوإقتصادية على الرغم من مرونته وعدم وجود قواعد جامدة تحدّده. فكيف تظهر هذه الأدوات والأهداف في علاقة الصّين مع دول وسط آسيا؟

الفصل الثّاني: الجيوإقتصاد في سياسة الصين تجاه وسط آسيا

تشكّل منطقة وسط آسيا نقطة وصل بين شرق آسيا، جنوب آسيا، غرب آسيا وأوروبا؛ أي ممرًّا لإنتقال الأفكار والأشخاص والبضائع. بالتالي فهي نقطة تقاطع للقوى الدولية، الإقليمية والعالمية كالولايات المتّحدة الأميركية، روسيا الإتحادية والصّين. من ناحية الصّين، فإنَّ لوسط آسيا تأثير على مقاطعاتها على الصّعيد الداخلي وتحديدًا شينجيانغ، حيث ينتج ذلك عن القرب الجغرافي كما والتداخل الثقافي والإجتماعي؛ ذلك بالإضافة إلى كون المنطقة ممرًّا إلزاميًّا لتبادلاتها البريّة مع غرب آسيا وأوروبا على الصّعيد الخارجي.

وفي حين تناولت نظريّات عدّة (كنظرية قلب العالم، رقعة الشطرنج لـ زبغنيو بريجينسكي...) هذه المنطقة، ومحاولات لضم دول أخرى اليها، إلا انّها تضم خمسَ دولٍ كما تمّت الإشارة سابقًا هي: كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان وتركمانستان.

ستكون هذه الدول إضافة إلى العلاقات الصينيّة –الوسط آسيوية محورًا للمبحث الأوّل، بينما يتناول المبحث الثاني مستقبل الدور الصّيني وذلك من خلال أهداف وإنعكاسات الجيوإقتصاد على الدّاخل الصّيني وتحديدًا شينجيانغ، إضافة إلى الإنعكاس والتحديات على الصّعيد العالمي.

المبحث الأوّل: مقوّمات دول وسط آسيا وعلاقتها مع الصّين

تتشارك دول وسط آسيا كونها من جمهوريّات الإتحاد السّوفياتي السّابق، فهي تتشابه من ناحية الثقافة التي ورثتها لناحية "الصينوفوبيا"*[1] كنتيجة للتّنافس بين الصّين والإتحاد السوفياتي في ما سبق. ذلك مع العلم بأنّها الأقل تطوّرًا بين جمهوريّات الإتحاد السوفياتي السّابقة نتيجة عاملين هما: الأوّل كونها خضعت للإستعمار الأوروبي؛ والثاني تحرير الأسعار ضمن برنامج الإصلاح للإتحاد وما نتج عنه[2].

إلى جانب ذلك، فإنَّ النمو الإقتصادي الذي شهدته الصّين وإزدياد عدد المهاجرين الصينيين في دول وسط آسيا، أدّى إلى تخوّف الأخيرة من سيطرة الصّين الإقتصادية وبالتّالي السياسية عليها. ولكونها جمهوريات حديثة العهد نسبيًّا فإنَّ هويّتها واستقرارها لا يزالان خاضعين للمحدّدات الداخلية كما ولعلاقاتها الخارجية على حدّ سواء، ما يدفعها في غالبية الأحيان إلى اعتماد سياسة متعدّدة الأضلع « Multi-Vector Policy ».

وهي تتمايز من نواحٍ تتوزّع على السياسة، الإقتصاد، التركيب الجغرافي والديمغرافي، حيث كازاخستان هي الأكبر مساحةً والأكثر غنًى بينها، بينما أوزبكستان هي الأكبر لناحية الكثافة السكّانية، وتختلف تركمانستان بكونها دولة محايدة ما يجعلها مقرًّا محتملًا لأية مفاوضات تُجرى لمناقشة نزاعات إقليمية[3].

بناءً على ما تقدّم سوف يتم إستعراض مقوّمات دول وسط آسيا بالإعتماد على المنهج التحليلي للجغرافيا السياسية في الفقرة الأولى من هذا المبحث، تمهيدًا للفقرة الثانية التي سوف تخصّص لعرض العلاقة في ما بين الصين وبينها إنطلاقًا من أبعاد الجيوإقتصاد.

---

* الصينوفوبيا: حالة الشذوذ أو الخوف المرضي من صعود الصّين، والمقصود بذلك الحملات الدعائية التي كانت تفترض أن الصين تسعى للسيطرة على العالم.

[1] فرج محمد لامة، **إعادة إختراع الإرهاب بعد ١١ سبتمبر**، أمواج للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ٢٠١٥، ص. ٨٦.

[2] عصام اسماعيل، "مقدمة" كتاب **جيوسياسية آسيا الوسطى**، تأليف تيري كيلينر ومحمد رضى جليلي، ترجمة علي مقلد، منشورات دار الاستقلال، لبنان، ٢٠٠١، ص. ٣-٤.

[3] "The Permanent Neutrality of Turkmenistan", **Diplomat Magazine**, 1 November 2015. Retrieved from: https://diplomatmagazine.com/the-permanent-neutrality-of-turkmenistan/ 21/7/2019

الفقرة الأولى: مقوّمات دول وسط آسيا

أوّلًا، كازاخستان

أخذت كازاخستان إستقلالها في ١٦ كانون الثّاني ١٩٩١ إثر تفكّك الإتّحاد السوفياتي، وهي الدولة الأكثر نموًّا بين دول وسط آسيا بسبب وفرة الموارد التي تتمتّع بها[1]. أمّا خصائصها الجغرافية، الإقتصاديّة والسّياسيّة فهي كالتّالي:

١- البيئة الطّبيعيّة والمكان

تقع كازاخستان في شمالي دول وسط آسيا، تتشارك حدودها مع خمس دول هي: روسيا، أوزبكستان، الصّين، قيرغيزستان وتركمانستان؛ ترتيبها العاشر في العالم من حيث المساحة والأوّل بين الدّول الحبيسة. المناخ قارّي والأراضي ٧٧,٤% منها زراعية (٩% صالحة للزّرع والأخرى مراعي ومروج)، ١,٢% غابات والباقي متنوّع بين جبال وصحاري[2].

في ما يخص الثّروة المائيّة، تشاطئ كازاخستان بحرين هما بحر قزوين في الغرب وهو أكبر مسطّح مائي داخلي في العالم، وبحر الآرال المشتَرك مع أوزبكستان، والذي إنخفَض منسوب المياه فيه وتجزّأ إلى عدّة مسطّحات مائيّة بسبب التصحّر والتلوّث الصّناعي والنّووي. أهم الأنهر الموجودة فيها هي الشّو، إيمبا، إيشيم، إيلي الذي ينبع من الصّين ليصب في بحيرة بالكاش في كازاخستان، سيرداريا الذي ينبع من قيرغيزستان ويجتمع مع روافد أخرى في شرق أوزبكستان ويصب في بحر الآرال مرورًا بكازاخستان، إيرتيش والأورال المشتركين مع روسيا[3].

وعلمًا بأنَّ ٨٠% من حركة النّقل المائي تتم عبر نهر الإيرتيش من قبل إحدى عشرة شركة[4]، يمكن ملاحظة إمتلاك كازاخستان للموارد المائية التي تشكّل فرصة للتعاون في مجال النقل المائي بين الصين وبينها.

---

[1] "Kazakhstan", **The World Factbook**, Ceyntral Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/PUBLICATIONS/the-world-factbook/geos/kz.html Retrieved: 26/1/2019

[2] Ibid

[3] **Country Profile: Kazakhstan**, Library of Congress –Federal Research Division, December 2006, P. 12

[4] Ibid

٢- الحركة والإنتقال

مع بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت كازاخستان مركز جذب للمهاجرين، أوّلًا نتيجة إرتفاع الطلب على اليد العاملة مقابل العرض، وثانيًا نتيجة كونها أكثر نموًّا من دول وسط آسيا المجاورة لها وإرتفاع معدّلات البطالة في تلك الدّول[١]. فتحتل كازاخستان المرتبة السَّادسة عشر عالميًّا لناحية إستضافة المهاجرين والدولة الخامسة عشر كمصدر للهجرة، حيث إرتفع عدد المهاجرين تدريجيًّا وصولًا إلى ٤,١ ملايين عام ٢٠١٧، بعد أن كانت في المرتبة التّاسعة عام ٢٠٠٠[٢].

بلغ عام ٢٠١٣ عدد المهاجرين المسجّلين في كازاخستان ٩٨٨٦٧٢، حيث ٨٣% منهم قادمون من كومنولث الدول المستقلّة و٥٠% من أوزبكستان، ٩,٤% من قيرغيزستان، ١,٣ من طاجيكستان و٠,٦ من تركمانستان. يتوزّع المغتربون بمعدّل وسطي بين دول وسط آسيا الأربعة هذه على ثلاث فئات: قادمين لشؤون خاصّة ٩٣,١%، للسّياحة ١,٢% (تركمانستان ٤,٧%؛ الدول الباقية <٠,١%) وللعمل٥,٧%.

خارج الكومنولث تتصدّر الصين الدول كمصدر للمهاجرين بنسبة ٤٢%، وحوالي الـ٧% من مجموع المهاجرين؛ القادمون لشؤون خاصّة ٦٣,٢%، للعمل ٣٣,٤% وللسّياحة ٣,٤%[٣]. تشير نسبة القادمين لشؤون خاصة الى الترابط الإجتماعي بين المجتمعين الصيني والكازاخستاني، بالتالي فرصة تعاون أخرى لكي يخدم هذا الترابط الأهداف الجيوإقتصادية الصينية، بالإضافة الى القادمين للعمل التي تعكس نسبتهم وجود مصالح إقتصادية مشتركة بين الشعبين.

أمّا حركة البضائع هي كالتّالي[٤]: بلغ حجم الصّادرات حوالي الـ ٤,٤٨ مليار دولار عام ٢٠٠١، وإرتفع إلى ٤٩,٢٩ مليار دولار عام ٢٠١٧. خلال هذه الفترة هذه المرحلة تراجعت قيمة الصّادرات مرتين: الأولى عام ٢٠٠٩ وذلك نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط في أواخر عام ٢٠٠٨، جرّاء الأزمة المالية العالمية[٥]. الثانية عام ٢٠١٣ وعادت للإرتفاع عام ٢٠١٧، وذلك نتيجة تراجع عائدات

[1] **Country Fact Sheet: Kazakhstan**, International Organization for Migration (IOM), Vienna, May 2014, P. 13
[2] **International Migrant Stock**, Op.cit.
[3] **Country Fact Sheet: Kazakhstan**, Op.cit, P.15
[4] **Country Profile: Kazakhstan**, Library of Congress –Federal Research Division, December 2006, P. 12
[5] Roberto BENDINI, **Kazakhstan: Selected trade and economic issues** Published by: European Parliament –Directorate General for External Policies, October 2013, Belgium, P.7

النفط مع العلم بأنَّ كازاخستان كانت أكثر مرونة مع تعويم العملة[1]، فاستعادت الصّادرات إرتفاعها بالرّغم من إستمرار إنخفاض أسعار النفط العالمية؛ ما يدل على أهمية النفط في بنية إقتصادها، وهو عامل مشترك مع الإقتصاد الصيني.

وأهم شركاؤها هم: إيطاليا ١٧,٩%، الصّين ١١,٩%، هولّندا ٩,٨%، روسيا ٩,٣%، سويسرا ٦,٤% وفرنسا ٥,٩% (٢٠١٧). أمّا الواردات فبلغ حجمها ٣١,٨٥ مليار دولار عام ٢٠١٧، وأهم مصادرها روسيا ٣٨,٩%، الصّين ١٦,١%، ألمانيا ٥,١% والولايات المتّحدة الأميركية ٤,٣%[2].

تبقى الإشارة أخيرًا إلى الأنابيب التي تشكّل وسيلة نقل أساسيّة خصوصًا مع كون كازاخستان دولة حبيسة، وهي بطول ٣٠٢٩٧ كم: أنابيب غاز ١٥٢٥٦ كم، أنابيب نفط ١١٣١٣ كم، أنابيب مياه ١٩٧٥ كم، منتجات مكرّرة ١٠٩٥ كم وغاز مكثّف ٦٥٨ كم[3].

أهم أنابيب تصدير النفط الخام: كونسورتيوم خط أنابيب قزوين – Caspian Pipeline Consortium (CPC) الذي يصل الى المرفأ الرّوسي نوفوروسيسك على البحر الأسود؛ خط كازاخستان–الصّين وخط أوزين –أتيراو –سمارة الى روسيا؛ بالإضافة إلى تصدير النفط عبر سكك الحديد أو عبر بحر قزوين من مرفئي أكتو –Aktau وأتيرو –Atyrau إلى خط باكو –تبيليسي –جيهان أو باكو نوفوروسيسك، ثمَّ أوروبا؛ كما والتبادل مع إيران الأمر الذي غالبًا ما يتأثّر بالعقوبات الإقتصادية على إيران بحيث تراجع عام ٢٠١١[4].

أمّا تصدير الغاز فيتم عبر خطّين تابعين لـ "بنية قزوين التّحتية للتّصدير" – Caspian Export infrastructure، هما: خط وسط آسيا المتوسّط –Central Asia Centre Pipeline (CAC) ينطلق من تركمانستان، مرورًا بأوزبكستان فـ غرب كازاخستان باتّجاه روسيا، ويساهم بتلبية الطّلب المحلّي في الشّمال الغربي؛ خط تركمانستان –الصّين وهو يمر في جنوب كازاخستان باتّجاه الصّين حيث كازاخستان هي دولة ترانزيت؛ أمّا خط بوخارا –طشقند –بيشكك –ألماتي فهو مخصّص لتغذية جنوب

[1] Matteo Ghilardi and others, **Republic of Kazakhstan –Selected Issues** Published by: International Monetary Fund, Nº.17/109, April 13, 2017, Washington, D.C., P. 4
[2] "Kazakhstan", **The World Factbook**, Op.cit.
[3] Ibid
[4] "Kazakhstan", **U.S. Energy Information Administration**, Washington, D.C., January 7, 2019, P. 4. Retrieved from: https://www.eia.gov/beta/international/analysis.php?iso=KAZ 17/2/2019.

كازاخستان[1]. فيكون بالتالي أهم الشركاء في هذا الإطار روسيا، الصين، أوروبا وإيران مع الأخذ بالعلم عدم إستقرار التبادل مع تلك الأخيرة.

٣- المواد الخام والسّلع المصنّعة

أهم الموارد الطبيعية في كازاخستان هي: البتروليوم، الغاز الطبيعي، الفحم، الحديد الخام، الكروم الخام، النحاس، الرصاص، الزنك، الذّهب، اليورانيوم، ومعادن أخرى كـ المنغنيز، النيكل، الكوبالت، الموليبدانيوم والبوكسيت (الخام التّجاري للألومينيوم)[2]. أمّا النّاتج المحلّي الإجمالي فبلغ ١٥٩,٤ مليار دولار عام ٢٠١٧، بنموّ نسبته ٤% عن عام ٢٠١٦. يتوزّع على القطاعات بالشّكل التالي[3]:

أوّلًا، الزراعة ٤,٧%، يعمل في هذا القطاع ١٨% من مجمل اليد العاملة، وأهم الزراعات هي الحبوب (خصوصًا القمح والشعير)، البطاطا، الخضار، الشمّام والماشية.

ثانيًا، الصّناعة ٣٤,١%، يعمل في هذا القطاع ٢٠,٤% من مجمل اليد العاملة، وأهم الصناعات هي: النفط، الفحم، خام الحديد، المنغنيز، الكروميت، الرصاص، الزنك، النحاس، التيتانيوم، البوكسيت، الذهب، الفضة، الفوسفات، الكبريت، اليورانيوم، الحديد والصلب؛ كما والجرارات والآلات الزراعية الأخرى، المحركات الكهربائية ومواد البناء.

وثالثًا، الخدمات ٦١,٢%، ويعمل في هذا القطاع ٦١,٦% من مجمل اليد العاملة. وتشكّل تجارة السّلع والخدمات نسبة ٣٥,٤% للصادرات و٢٧,١% للواردات من الناتج المحلّي. تتوزّع صادرات الخدمات على: النّقل (٥٦,٥%)، السّفر (٢٤,٧%)، أعمال (٧,٧%)، أخرى متفرّقة (١١,١%)[4]، وأهم وارداتها على: الأعمال (٤٠,٣%)، البناء (٢٠,٦%)، السّفر (١٥,٥%)، النّقل (١٣,٤%)[5].

أمّا صادرات السّلع: المنتجات المعدنية من بتروليوم ومشتقّاته، حيث تشكّل حوالي الـ ٦٠% من مجمل الصّادرات، المعادن ٢٢,٥%، المواد الكيميائية ٦,٦%، إضافة الى آليات النقل، المواد الغذائية والحبوب –تحديدًا القمح ومنتجاته (٢,٦%)، ١٣,٣% تذهب إلى الصّين: معادن ومنتجات معدنيّة (٧٧% وأهمّها النحاس الخام والمصنّع ٣٥%)، منتجات كيميائيّة (وأهمّها المنتجات الكيميائيّة المشعّة

[1] "Kazakhstan", **U.S. Energy Information Administration**, Op.cit, P. 7
[2] "Kazakhstan", **The World Factbook**, Op.cit.
[3] Ibid
[4] Department of Economic and Social Affairs –Statistics Division, **2017 International Trade Statistics Yearbook**, Volume I, United Nations, New York, 2019, P. 188.
[5] Ibid, P.189.

١٨%)، ومنتجات غذائية منها القمح[١]. وأهم الواردات: الآلات والمعدّات، تشكّل حوالي الـ ٢٥,٧%؛ المعادن وتشكّل ١١,٣% ومنتجات معدنية بنسبة ٩%، حيث البتروليوم المكرّر هو السّلعة الأكثر إستيرادًا بنسبة ٣,٥٨ من مجمل الصّادرات ويليه الأدوية المعلّبة بنسبة ٢,٥٧%؛ ١٧% من هذه الواردات هي من الصّين: آلات ٤٠%، معادن ١٣% (أهمّها الحديد الخام والأنابيب)، إضافة إلى ١٩% من الأقمشة، المطّاط والألبسة الجاهزة، وبعض المنتجات الكيميائية والمعدنية[٢].

يتّضح إذًا أهمية قطاعي الصّناعة والخدمات للإقتصاد الكازاخستاني. أمّا من ناحية الحاجات المتبادلة بين الصين وبينها: فتستورد الصّين للمعادن والمنتجات المعدنية من جهة وتصدّر لآلات والمعادن. مع الإشارة الى أنّ أهم المعادن التي يتم تصديرها هي الحديد والأنابيب ما يصب في إطار تصدير كازاخستان للنفط والغاز، كما وفي إطار أهمية موقعها الجغرافي لمرور الأنابيب تلك، ما يرسم دور الصين في كازاخستان.

٤- السّكّان

يبلغ عدد سكّان كازاخستان ١٨٧٧٤٥٤٨ نسمة، أكثريّتهم (٦٣,١%) كازاخ، ٢٣,٧% من الإثنيّة الرّوسيّة، و١٤,٤% من أقليّات مختلفة منها الأوزبك (٢,٩%) والأيغور (١,٤%)، ويتوزّعون على الطائفة المسلمة (٧٠,٢%)، والمسيحيّة (٢٦,٢%، غالبيّتهم من الأورثوذكسيّة الرّوسية)؛ أمّا اللّغات الرسمية فهي الكازاخستانية والرّوسيّة التي تستخدم في الأعمال اليومية[٣]. ما يوضح التّرابط على الصّعيد الإجتماعي ما بين كازاخستان وروسيا الإتّحادية.

في هذا الإطار قامت الحكومة عام ٢٠٠١ باعتماد برنامج تطوير اللّغات، هدفه الأساسي تطوير استخدام اللغة الكازاخستانية، تخلّله إجراءات لجعل الكازاخستانية إجبارية في الإدارات الرّسمية[٤]. إضافة إلى ذلك يهدف البرنامج الى الحفاظ على لغات الأقليّات للحفاظ على التنوّع الثقافي، كما والإنفتاح على اللّغات العالمية وتحديدًا الإنكليزية، ما نتج عنه تطوّرًا لاستخدام الصّينيّة والتركيّة[٥]، نتيجة الترابط على الصّعيد الثقافي مع تركيا ودلالةً على ازدياد تأثير الدور الصّيني.

---

[1] Alexander Simoes, "Kazakhstan", Op.cit.
[2] Ibid
[3] "Kazakhstan", **The World Factbook**, Op.cit.
[4] Alexander M. Danzer and others, **Kazakhstan Migration and Remittances Survey: Migration, Welfare and the Labor Market in an Emerging Economy**, Published by: Institute for East and Southeast European studies, Regensburg -Germany, 2013, P. 6.
[5] Assem Aksholakova and Nurgul Ismailova, 3rd World Conference on Learning, Teaching and Educational Leadership: "The Language Policy of Kazakhstan and the State Language in

٥- التركيب السّياسي

تنقسم كازاخستان إلى ١٤ محافظة وثلاث مدن هي آستانة، ألماتي وبايكونور. نظامها السّياسي رئاسي، حيث ينتخب الشّعب رئيس الجمهوريّة لولاية مدّتها ٥ سنوات ويمكن إعادة إنتخابه مرّة واحدة فقط باستثناء الرّئيس نورسلطان نازاربابيف الذي هو الرّئيس الأوّل لكازاخستان (منذ الـ١٩٩١)، إستقال في ٢٠١٩/٣/٢٠ وانتخب قاسم جومارت توكاييف رئيسًا في ٢٠١٩/٦/٩، وهو يعيّن الحكومة ورئيسها؛ أمّا السّلطة التشريعية فهي مؤلّفة من غرفتين: الشّيوخ حيث منهم منتخب ومنهم يعيّنون بمرسوم رئاسي، والنوّاب ٩٨ ينتخبهم الشعب و٩ ينتخبهم مجلس الشّعب الكازاخستاني الذي يمثّل الأقليّات الإثنية[1].

غالبيّة المحطّات التلفزيونيّة والإذاعية المحليّة مملوكة ومشغّلة من قبل الدولة، إلى جانب المحطّات الفضائيّة التي يمكن إلتقاطها عبر الأقمار الإصطناعيّة[2]؛ وهو نموذجٌ مشابهٌ للنموذج الصيني بالتّالي يمهّد ذلك للتعاون في مجال السياسات المتعلّقة بوسائل التواصل والإتّصال على الصّعيد العالمي. أمّا الشّركات، فأهمّها كاز موناي غاز –KazMunaiGas، التّابعة للدّولة، حيث يشغّل فرعها كاز ترانس أويل –KazTransOil نظام أنابيب النفط[3]؛ ما يجعل الإستثمار فيها من خلال شراء اسهمها من قبل شركات صينية إحدى الأدوات الجيوإقتصادية المحتملة أمام الصين.

بمعنى آخر، وبدلًا من أن تسعى الصّين لتشغيل أنابيب النّفط بإمكانها الإستثمار بالآليات الموجودة أساسًا، وهي الشّركات المشغّلة في هذه الحالة. وعلمًا بأنَّ هذه الشّركات الموجودة تابعة للدّولة، فإنَّ أي استثمار صيني سيكون بموافقة السّلطات الحاكمة رسميًّا، بالتّالي يرتقي "الإستثمار" من المستوى الإقتصادي البحت الى مستوى تدخل فيه السياسة والعلاقات بين الدّول، ما يجعله أداةً جيوإقتصادية.

إذًا في ما يتعلّق بالأهميّة الجيوإقتصادية لكازاخستان نفسها والتي تحدّد الأرضية للتعاون بين الصّين وبينها، فيمكن تلخيصها بالتّالي: تمتلك كازاخستان موارد مائية لغايات النّقل، وفي الآن عينه هي دولة حبيسة ما يخلق فرصة لإنشاء موانئ جافّة، مع العلم بأنَّ موقعها يمكّنها من لعب دور ممرّ للتجارة ولأنابيب النفط والغاز. تمتلك أيضًا موارد طبيعية تفسح المجال للإستثمار في مجال إستخراجها، وبناء مصانع بتروكيميائية. وأخيرًا يظهر الترابط الإجتماعي من خلال أعداد المهاجرين الصينيّين فيها، وانفتاحها على اللغات العالمية، ما يفسح المجال أمام التّعاون على الصعيد الإجتماعي الثقافي.

Government Service", Al-Farabi National University, Almaty, 2012, Published in: **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, Volume 93, by Elsevier Ltd, 2013, Pp. 1580-1586, P. 1581

[1] "Kazakhstan", **The World Factbook**, Op.cit.

[2] Ibid

[3] "Strategic Information and Basic Law", **Kazakhstan - Energy Policy, Law and Regulations Handbook, International Business Publications**, Volume 1, USA, 2015, P. 67

ثانيًا، قيرغيزستان (أو قيرغيزيا)

أخذت قرغيزستان إستقلالها في ٣١ آب ١٩٩١ إثر تفكّك الإتّحاد السوفياتي[١]. أمّا خصائصها الجغرافية، الإقتصاديّة والسّياسيّة فهي كالتّالي:

١- البيئة الطّبيعيّة والمكان

تقع قيرغيزستان في وسط آسيا جنوب كازاخستان وغرب الصّين، تتشارك حدودها مع: أوزبكستان، كازاخستان، الصّين وطاجيكستان؛ مساحتها ١٩٩٩٥١ كلم[٢] وهي دولة حبيسة. مناخها متنوّع بين قاري جاف في الجبال العالية، شبه إستوائي ومعتدل؛ وأراضيها ٥٥,٤ % زراعية (٤٨,٣% مراعي دائمة)، ٥,١% غابات و٣٩,٥% متوزّعة بين أراضٍ مستعملة للنقل وأخرى غير مأهولة[٢].

في ما يخص الثروة المائيّة، أهم نهران هما شو الذي ينبع في الشّمال ويصب في كازاخستان، ونهر نارين الذي ينبع في الشّرق، يتّجه لوسط قيرغيزستان ليشكّل نهر سيرداريا في أوزبكستان[٣]. تستفيد منها قيرغيزستان عبر المحطّات الكهرومائية مشكّلةً النسبة الأكبر من مصادر الطّاقة الكهربائية، كما توجد مشاريع لبناء محطّات أخرى أبرزها على نهر نارين، إلّا أنّها تواجه مشاكل في تمويلها[٤].

أخيرًا تجدر الإشارة إلى أنَّ لا وجود لأنهر صالحة للملاحة، والمرفأ الوحيد هو على بحيرة إيسيك–كول ويشغَّل لصيد السّمك[٥]؛ فتكون الفرص أمام الدور الصيني في إطار الثروة المائية، هي بتمويل مشاريع توليد الطاقة كتلك المشار اليها.

٢- الحركة والإنتقال

إنخفض عدد المهاجرين في قيرغيزستان من ٣٩٠ ألف عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠ ألف عام ٢٠١٧ ما يعادل ٣,٣% من مجمل عدد السكّان[٦]. أمّا الهجرة من قرغيزستان فأسبابها تتراوح بين خوف الأقليّات

---

1 "Kyrgyzstan", **The World Factbook**, Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/PUBLICATIONS/the-world-factbook/geos/kg.html Retrieved 31/1/2019

2 Ibid

3 **Country Profile: Kyrgyzstan**, Library of Congress –Federal Research Division, January 2007, P. 3.

4 Ibid, P. 8

5 Ibid, P. 10

6 Department of Economic and Social Affairs, Report: **International Migration Report 2017**, United Nations, New York, 2017, P.26.

من التّمييز[1]، والبحث عن فرص إقتصاديّة أفضل[2]؛ في هذا الإطار بلغت تحويلات المهاجرين الماليّة نسبة ٣٢,٨٦ % من مجمل الدّخل القومي عام ٢٠١٧ بعدما كانت حوالي ٠,٢% عام ٢٠٠١ [3].

بلغ حجم صادراتها ١,٩٢ مليار دولار عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع ٤٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠١، وواردتها ٥,٩٩ مليار دولار عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع ٤٨١ مليون دولار عام ٢٠٠١[4]. بالتّالي فإنّ الميزان التّجاري يسجّل عجزًا متزايدًا مع إرتفاع الواردات أكثر من الصّادرات[5]. أهم شركائها في التّصدير (٢٠١٧): سويسرا (٥٩,١%)، أوزبكستان (٩,٤%)، كازاخستان (٥,١%)، روسيا (٤,٩%) والمملكة المتّحدة (٤%). وأهم مصادر وارداتها: الصّين (٣٢,٦%)، روسيا (٢٤,٨%)، كازاخستان (١٦,٤%)، تركيا (٤,٨%) والولايات المتّحدة الأميركيّة (٤,٢%)[6]. أمّا لناحية الأنابيب فيبلغ طول أنابيب الغاز ٣٥٦٦ كم، وأنابيب النّفط ١٦ كم (٢٠١٣)[7]. بالتالي يكون حوالي ثلث مجمل واردات قرغيزستان من الصين، مع إختلاف هذه المعطيات في ما يخص البضائع تحديدًا كما يتضّح في ما يلي.

٣- المواد الخام والسّلع المصنّعة

أهم الموارد الطبيعية في قيرغيزستان هي الماء، الذّهب، الفحم، النفط، الغاز الطّبيعي، وبعض المواد المستخرجة كالرّصاص والزنك[8]. وتتشكّل صادراتها من الذهب (٣٧%)، معادن وخام معادن (١٦,٨%)، قطع لوسائل نقل (٧,٤%)، بتروليوم (٤,٨%) بالإضافة إلى منتجات الخضروات والأقمشة؛ ٥,٢٦% من صادرات بضائعها هي إلى الصّين: خام المعادن الثمينة (٣٥% من حجم الصّادرات إلى الصّين)، التبغ الملفوف (٢١%)، جلود الحيوانات (١٠%)، بالإضافة إلى بتروليوم خام (٦,٩%)، بعض الآلات والأقمشة. أمّا وارداتها: أقمشة وألبسة جاهزة (٣٥%)، منتجات معدنيّة ومعادن (١٨%)، آلات (١١,٦%) وبعض المنتجات الكيميائيّة؛ تستورد من الصّين ٤٥,٤%: أقمشة وألبسة جاهزة (٦٩% من مجمل وارداتها من الصّين و٨٧% من مجمل وارداتها من الأقمشة والألبسة)، آلات

---

[1] **Country Fact Sheet: The Kyrgyz Republic**, International Organization for Migration (IOM), Vienna, May 2014, P. 10
Retrieved from:
http://iomvienna.at/sites/default/files/IOM%202014_CFS%20Kyrgyzstan.pdf
[2] Ibid, P. 83
[3] Personal remittances, received (% of GDP), **The world bank**, https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS?locations=KG Retrieved 3/3/2019.
[4] Alexander Simoes, "Kyrgyzstan", Op.cit
[5] Department of Economic and Social Affairs –Statistics Division, Op.cit, P. 198
[6] "Kyrgyzstan", **The World Factbook**, Op.cit.
[7] Ibid
[8] Ibid

(١١%)، منتجات معدنيّة ومعادن (٤,٥%) بالإضافة إلى بعض المنتجات الكيميائيّة والحيوانيّة[1]. أي إنّ أهم السلع التي ترسم دور الصين في قيرغيزستان هي المعادن والتبغ المصدّرة، والأقمشة ثم المنتجات المعدنية المستوردة.

٤- السّكّان

يبلغ عدد سكّان قيرغيزستان ٥٨٤٩٢٩٦ نسمة، أكثريّتهم (٧٣,٢%) قيرغيز، ١٤,٦% أوزبك، ٥,٨% من الإثنيّة الرّوسية و٦,٤% من أقليّات مختلفة منها الكازاخ، الطّاجيك والأيغور، ويتوزّعون على الطائفة المسلمة (٧٥%)، والمسيحيّة (٢٠%، غالبيّتهم من الأورثوذكسيّة الرّوسية و٥% معتقدات تقليديّة)؛ واللّغات الرسمية هي القيرغيزية والرّوسيّة التي تستخدم في الأعمال اليومية، أمّا غير الرسميّة فمتعددة منها الأوزبكية[2].

٥- التركيب السّياسي

تنقسم قيرغيزستان إلى ٧ محافظات ومدينتين هما العاصمة بيشكك وأوش. هي جمهوريّة شبه رئاسيّة حيث ينتخب الشّعب رئيس الجمهورية، يعيّن الأخير رئيس الحكومة بعد أن تسمّيه غالبيّة المجلس الأعلى، لتشكيل الحكومة التي تحتاج موافقة المجلس الأعلى كي يُصدر رئيس الجمهوريّة مراسيم تشكيلها. السّلطة التشريعيّة مؤلّفة من غرفة واحدة هي المجلس الأعلى، يضم ١٢٠ عضوًا ينتخبون من الشّعب لمدّة خمس سنوات[3].

يوجد محطّة تلفزيونيّة وأخرى إذاعيّة مملوكتان من الدّولة، إلى جانب محطّات خاصّة تعيد بث برامج روسيّة، وثلاث محطّات روسيّة[4]. بالشّكل يشابه ذلك النموذج الصّيني، كما والكازاخستاني المشار اليه سابقًا. أمّا في المضمون، فيمكن ملاحظة الإرتباط الإجتماعي بروسيا إن على صعيد إتّجاه السياسات الرسمية كون اللغة الروسية هي لغة معتمدة رسميًّا، كما وعلى صعيد مضمون البرمجة التلفزيونية التي تتضمّن برامج روسيّة.

إذًا ترتكز الأهمية الجيوإقتصادية على العناوين التالية: المشاريع الكهرومائية، وكونها تعاني من مشكلات في تمويلها يفسح المجال أمام التعاون مع الصين في مجال الطّاقة. من ناحية أخرى وكون أكثر صادرات قيرغيزستان هي من المعادن الثمينة، فإنّ ذلك يطرح إمكانية التعاون في مجال التنقيب عن هذه المعادن.

---

[1] Alexander Simoes, "Kyrgyzstan", Op.cit.
[2] "Kyrgyzstan", **The World Factbook**, Op.cit.
[3] Ibid
[4] Ibid

ثالثًا، طاجيكستان

أخذت طاجيكستان إستقلالها في ٩ أيلول ١٩٩١ إثر تفكّك الإتّحاد السوفياتي[١]. أمّا خصائصها الجغرافية، الإقتصاديّة والسّياسيّة فهي كالتّالي:

١- البيئة الطّبيعيّة والمكان

تقع طاجيكستان في وسط آسيا جنوب قيرغيزستان وغرب الصّين، تتشارك حدودها مع: أفغانستان، أوزبكستان، قيرغيزستان والصّين؛ مساحتها ١١٤١٠٠ كلم²، وهي دولة حبيسة. مناخها قاري في المناطق متوسّطة الإرتفاع وقطبي في المناطق العالية؛ وأراضيها ٣٤,٧% زراعية (٢٧,٧% مراعي دائمة)، ٢,٩% غابات، و٦٢,٤% متوزّعة بين أراضٍ مستعملة للنقل وأخرى غير مأهولة[٢].

أمّا لناحية الثروة المائيّة، فالأنهر الأهم هي سير داريا، آمو دريا وهو الأغزر بينها، فاخش الأهم لناحية توليد الطّاقة وكوفارنيهون[٣]. هذه الأنهر جعلت طاجيكستان السّادسة في العالم لناحية توليد الطّاقة الكهربائيّة من خلال المحطّات الكهرومائيّة[٤]. بالتّالي هي تسعى لتأمين التمويل للعديد من المشاريع كي تصبح مصدّرة للطّاقة الكهربائيّة، وأكبرها محطّة روغون على نهر فاخش[٥]، ما يشكّل فرصة للإستثمار أمام الصين.

٢- الحركة والإنتقال

إنخفض عدد المهاجرين في طاجيكستان من ٢٩٩ ألف عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧٣ ألف عام ٢٠١٧ ما يعادل ٣,١% من مجمل عدد السكّان[٦]. أمّا تحويلات المهاجرين الماليّة بلغت نسبة ٣١,٣ % من مجمل الدّخل القومي عام ٢٠١٧ بعدما كانت حوالي ٦,٤% عام ٢٠٠٢ [٧].

بلغ حجم صادراتها ٩٤٠ مليون دولار عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع ٣٣٨ مليون دولار عام ٢٠٠١، وارداتها ٣,٠٤ مليار دولار عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع ٣١٠ مليون دولار عام ٢٠٠١[٨]، أي أن الميزان

---

[1] "Tajikistan", **The World Factbook**, Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/PUBLICATIONS/the-world-factbook/geos/ti.html Retrieved 31/1/2019

[2] Ibid

[3] **Country Profile: Tajikistan**, Library of Congress –Federal Research Division, January 2007, P. ٤.

[4] "Country Comparison: Electricity - From Hydroelectric plants", **The World Factbook**, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/259rank.html, Retrieved 1/3/2019.

[5] **Country Profile: Tajikistan**, Op.cit, P. 11

[6] Department of Economic and Social Affairs, Op.cit, P. 26.

[7] Personal remittances, received (% of GDP), **The world bank**, Op.cit.

[8] Alexander Simoes, "Tajikistan", Op.cit

التّجاري يسجّل عجزًا. أهم شركائها في التّصدير (٢٠١٧): تركيا (٢٧,٥%)، الصّين (١٧,٧%)، روسيا (١٣,٤%)، سويسرا (١٢,٥%)، الجزائر (٨,٢%) وإيران (٧,١%). وأهم مصادر وارداتها: روسيا (٣٨%)، كازاخستان (١٩%)، الصّين (٨,٧%) وإيران (٤,٤%)[1]. ويبلغ طول أنابيب الغاز ٥٤٩ كم، وأنابيب النّفط ٣٨ كم (٢٠١٣)[2]؛ بالتالي فإن علاقتها بالصين تتوزّع على التصدير والإستيراد.

٣- المواد الخام والسّلع المصنّعة

تمتلك طاجيكستان الموارد الطبيعية التالية: الماء، البترول يوم، الأورانيوم، وخام بعض المعادن الأخرى كالزنك، الرصاص والذهب[3]. أهم صادراتها هي المنتجات المعدنية (٣٥%)، الألومينيوم (١٨%)، الذهب (١٧%)، وبعض الأقمشة والمنتجات الغذائية؛ تصدّر إلى الصّين ٤,٨%: خام المعادن (٧٦% من مجمل حجم الصّادرات)، إضافة الى بعض الأقمشة ومنتجات حيوانيّة. أمّا أهم وارداتها فهي الأقمشة، الآلات، المنتجات المعدنية والمعادن، المنتجات الغذائيّة (وأهمّها القمح ٥,٥%)، إضافة إلى وسائل النقل ومنتجات كيميائيّة؛ تستورد من الصّين ٤٢,٧%: الأقمشة (٣٠%)، الآلات (١٨%)، إضافة الى بعض المعادن، قطع وسائل النّقل والملابس الجاهزة[4]. يشكّل خام المعادن بالتالي السلعة الأبرز في العلاقات التجارية بين الدولتين.

٤- السّكّان

يبلغ عدد سكّان طاجيكستان ٨٦٠٤٨٨٢ نسمة، أكثريّتهم (٨٤,٣%) طاجيك، ١٢,٢% أوزبك، و٣,٥% من أقليّات مختلفة؛ ويتوزّعون على الطائفة المسلمة (٩٦,٧%)، والمسيحيّة (١,٦%) و٣,٥% معتقدات تقليديّة؛ أمّا اللّغة الرسمية فهي الطّاجيكيّة إلى جانب أخرى غير رسميّة هي الأوزبكيّة (١١,٩%)، قيرغيزيّة (٨%)، روسيّة (٥%، تستخدم في الأعمال اليوميّة) وغيرها[5].

٥- التركيب السّياسي

تنقسم طاجيكستان إلى محافظتين، منطقة ذاتيّة الحكم، منطقة أساسية هي العاصمة دوشانبي ومنطقة خاضعة لإدارة الحكومة مباشرةً. نظامها السّياسي رئاسي، حيث ينتخب الشّعب رئيس الجمهوريّة لولاية مدّتها ٧ سنوات ويمكن إعادة إنتخابه مرّة واحدة فقط؛ باستثناء من يحمل لقب "قائد الأمّة"، فيمكن إعادة إنتخابه لولايات أخرى، الأمر الذي ينطبق على الرّئيس الحالي إيمّومالي راهمون. يعيّن الأخير الحكومة ورئيسها، وهو رئيس المجلس الأعلى منذ ١٩٩٢. أمّا السّلطة التشريعية فهي المجلس الأعلى، مؤلّفة من

[1] "Tajikistan", **The World Factbook**, Op.cit.
[2] Ibid
[3] Ibid
[4] Alexander Simoes, "Tajikistan", Op.cit.
[5] "Tajikistan", **The World Factbook**, Op.cit.

غرفتين: المجلس الشّعبي ٣٥ عضو، ينتخب منهم ٢٥ عضوًا والآخرون يعيّنون من رئيس الجمهوريّة؛ ومجلس الممثّلين ٦٣ عضوًا منتخب[١].

يوجد محطّات تلفزيونيّة وأخرى إذاعيّة مملوكة من الدّولة، إلى جانب محطّات خاصّة تبث محليًّا وإقليميًّا[٢]. وكون هذا النموذج يتمايز عن كازاخستان وقيرغيزستان يفسح المجال أمام تواصل غير موجّه من الدولة عبر هذه المحطّات، أي، من ناحية الأهمية الجيوإقتصادية فذلك يعطي مجالًا لإيجاد ترابط إجتماعي بين الصّين وبين الشّعب الطّاجيكي عبر إستخدام القوّة الناعمة. بالإضافة الى إمكانية الإستثمار في مجال الطّاقة المستدامة وتحديدًا الكهرومائية، كما والتنقيب عن خام المعادن، علمًا بأنّ أكثر صادراتها الى الصّين هي تلك الأخيرة.

رابعًا، أوزبكستان

أخذت أوزبكستان إستقلالها في ١ أيلول ١٩٩١ إثر تفكّك الإتّحاد السوفياتي[٣]. أمّا خصائصها الجغرافية، الإقتصاديّة والسّياسيّة فهي كالتّالي:

١- البيئة الطّبيعيّة

تقع أوزبكستان في وسط آسيا جنوب كازاخستان وشمال تركمانستان، تتشارك حدودها مع: كازاخستان، تركمانستان، قيرغيزستان، طاجيكستان وأفغانستان؛ مساحتها ٤٤٧٤٠٠ كلم^2، وهي دولة حبيسة. مناخها صحراوي في المناطق متوسّطة الإرتفاع وجاف في المراعي؛ وأراضيها ٦٢,٦% زراعية (٥١,٧% مراعي دائمة)، ٧,٧% غابات، و٢٩,٧% متوزّعة بين أراضٍ مستعملة للنقل وأخرى غير مأهولة[٤].

تشكّل المياه المورد الأكثر أهميّة بالنسبة لأوزبكستان خصوصًا من أجل ري المزروعات، وأهم مصادرها هي الأنهر: آمو داريا، سير داريا (له روافد في شرق الدّولة) وزارافشون التي تنبع من الدّول المجاورة، ما جعلها دولة مصب وبالتّالي بحاجة لإتّفاقيّات ثنائيّة مع الدّول المجاورة[٥]. ذلك إضافة إلى بحر الآرال الذي يقع نصفه في أوزبكستان، والمرفأ الأكبر هو مرفأ مدينة تيرميز على نهر آمو داريا، الذي جعل المدينة، إلى جانب سكك الحديد والمطار الموجودين فيها، نقطة أساس للمفاوضات المتعلّقة

---

[1] "Tajikistan", **The World Factbook**, Op.cit.
[2] Ibid
[3] "Uzbekistan", **The World Factbook**, Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/PUBLICATIONS/the-world-factbook/geos/uz.html Retrieved 31/1/2019
[4] Ibid
[5] **Country Profile: Uzbekistan**, Library of Congress –Federal Research Division, February 2007, P. 4

بأفغانستان[1]، والمتعلقة بـ كوريدور يربط الشّرق والغرب في إطار مبادرة الحزام والطّريق. الأمر الذي يشكّل فرصةً أمام أوزبكستان لتلعب دورًا سياسيًّا في المبادرات الإقليمية بشكلٍ عام او الصينية بشكلٍ خاص.

٢- الحركة والإنتقال

إنخفض عدد المهاجرين في أوزبكستان من مليون و٤٠٥ آلاف عام ٢٠٠٠ إلى مليون و١٥٩ آلاف عام ٢٠١٧ ما يعادل ٣,٦% من مجمل عدد السكّان[2]. أمّا تحويلات المهاجرين الماليّة بلغت نسبة ٣,٦ % من مجمل الدّخل القومي عام ٢٠١٧ بعدما كانت حوالي ٥,٢% عام ٢٠٠٤ [3]؛ حيث هي النسبة الأقل بالمقارنة مع دول وسط آسيا الثلاث السّابقة.

بلغ حجم صادراتها ٨,٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع ١,٩٢مليار دولار عام ٢٠٠١، وواردتها ١١,٢مليار دولار عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع ١,٩٦ مليار دولار عام ٢٠٠١[4]، أي أنّ الميزان التّجاري يسجّل عجزًا. أهم شركائها لناحية التصدير (٢٠١٧): سويسرا (٣٨,٧%)، الصّين (١٥,٥%)، روسيا (١٠,٧%)، تركيا(٨,٦%)، كازاخستان (٧,٧%) وأفغانستان (٤,٧%)، وأهم مصادر وارداتها: الصّين (٢٣,٧%)، روسيا (٢٢,٥%)، كازاخستان (١٠,٧%)، كوريا الجنوبيّة (٩,٨%)، تركيا (٥,٨%) وألمانيا (٥,٦%)[5]. فتشكّل الصّين بالتالي شريكًا تجاريًّا من ناحيتي التصدير والإستيراد.

يبلغ طول أنابيب النفط ٩٤٤ كم وأنابيب الغاز ١٣٧٠٠ كم (٢٠١٦)[6]. تمتلك أوزبكستان خط واحد للنّفط الخام لربط مصافي داخليّة، وخط دولي يربط مصفاة في كازاخستان بأخرى في شمال تركمانستان، لذا تسعى أوزبكستان لاستقطاب استثمارات خارجية وبالتّالي زيادة الإنتاج، ما يشكّل فرصة أمام دورٍ للصّين في هذا الإطار.

أمّا لناحية الغاز فهي دولة ترانزيت للغاز الطّبيعي المصدَّر من تركمانستان إلى روسيا والصّين وكازاخستان، وقد تم إنشاء خطّين غازلي-كاغان وغازلي -نوكوس لإيصال حقول جديدة في أوستيورت وبوخارا-خيفا بشبكة الأنابيب الموجودة[7].

---

[1] Country Profile: Uzbekistan, Library of Congress –Federal Research Division, Op.cit, P. 11
[2] Department of Economic and Social Affairs, Op.cit, P. 27.
[3] Personal remittances, received (% of GDP), **The world bank**, Op.cit.
[4] Alexander Simoes, "Uzbekistan", Op.cit.
[5] "Uzbekistan", **The World Factbook**, Op.cit.
[6] Ibid
[7] "Uzbekistan", **U.S. Energy Information Administration**, Op.cit, https://www.eia.gov/beta/international/analysis.php?iso=UZB

٣- المواد الخام والسّلع المصنّعة

أهم الموارد الطّبيعية هي الغاز الطبيعي، البتروليوم، المعادن وأهمّها الذهب، والزنك[١]. تتشكّل صادراتها من معادن ثمينة أهمّها الذّهب (٤٤%)، معادن ومنتجات معدنيّة (١٨,٤%) منها غاز البتروليوم (٨,٣%)، الأقمشة (١٥%)، وبعض المنتجات الكيميائية والخضريّة؛ ١٦,٧% من صادراتها هي إلى الصّين: غاز البتروليوم (٤٢% من مجمل صادراتها الى الصين و٨٥% من مجمل صادراتها من غاز البتروليوم)، أقمشة ٢٨%، المنتجات الكيميائية والمعادن (١٨%)، إضافة الى بعض الآلالت والخضروات.

أمّا الواردات فأهمّها الآلات (٢٥%)، معادن (١٤%)، وسائل النّقل (١١,٦%)، منتجات كيميائيّة (١٠% أهمّها الأدوية ٥,١%)، إلى جانب بعض المنتجات المعدنية والخضريّة والأقمشة؛ ٢٤,٣% من وارداتها هي من الصّين: آلات (٣٧%)، أقمشة ومطّاط (٢٤%)، معادن (١٦,٤%) ومنتجات غذائيّة[٢]. وهذه الأرقام تعكس وجود شبكة أنابيب لنقل الغاز المشار اليها آنفًا، فتكون الصّين بالتالي مستوردًا لأهم مواردها الطبيعية ومستفيدةً من موقعها المتاخم لمصدر آخر للغاز، ألا وهو تركمانستان.

٤- السّكّان

يبلغ عدد سكّان أوزبكستان ٣٠٠٢٣٧٠٩ نسمة، أكثريّتهم (٨٣,٨%) أوزبك، ٤,٨% طاجيك، كازاخ ٢,٥%، ٢,٣% من الإثنيّة الرّوسية و٦,٦% من أقليّات مختلفة؛ ويتوزّعون على الطائفة المسلمة (٨٨%)، والمسيحيّة (٩%) من الطّوائف الشّرقية و٣% معتقدات تقليديّة؛ أمّا اللّغة الرسمية فهي الأوزبكيّة إلى جانب أخرى غير رسميّة هي الرّوسيّة (١٤,٢%)، طاجيكية (٤,٤%) وغيرها[٣].

٥- التركيب السّياسي

تنقسم أوزبكستان إلى ١٢ محافظة، جمهورية ذاتيّة الحكم (كاراكالباكستان)، ومدينة هي العاصمة طشقند. نظامها السّياسي رئاسي، حيث ينتخب الشّعب رئيس الجمهوريّة لولاية مدّتها ٥ سنوات ويمكن إعادة إنتخابه مرّة واحدة فقط؛ هو يعيّن الحكومة ورئيسها بعد أن تسمّيه السّلطة التّشريعيّة. أمّا السّلطة التشريعية فهي المجلس الأعلى، مؤلّفة من غرفتين: مجلس الشّيوخ ١٠٠عضو، ينتخب منهم ٨٥ عضوًا والآخرون يعيّنون من رئيس الجمهوريّة؛ وغرفة التشريع ١٥٠ عضوًا منتخب، ١٥ منهم ينتخبون من حركة أوزبكستان البيئيّة[٤]. أمّا غالبية المحطّات التلفزيونيّة والإذاعية تملكها الحكومة، بينما على

[1] "Uzbekistan", **The World Factbook**, Op.cit.
[2] Alexander Simoes, "Uzbekistan", Op.cit.
[3] "Uzbekistan", **The World Factbook**, Op.cit.
[4] Ibid

المحطّات الخاصّة إستئجار محطّات الإرسال من الدّولة[1]. ما يقارب نوعًا ما النموذج الصيني، ويعطي الدولة القدرة على إجراء رقابة على إستحداث محطّات خاصّة، بالتالي على استخدام القوة الناعمة من قبل الصّين هنا أن يمر عبر التوافق بين الدولتين. أمّا لناحية العوامل الجيوإقتصادية الأخرى التي تعكس أهمية أوزبكستان، وبالإضافة الى ما ذكر سابقًا، يمكن الإشارة الى التالي: الغاز والتعاون في إطاره كونه السلعة الأهم التي تصدّرها الى الصّين، بالإضافة الى إمكانية استخراج المعادن الثمينة كونها السلعة الأكثر تصديرًا بشكل عام.

خامسًا، تركمانستان

أخذت قرغيزستان إستقلالها في ٢٧ تشرين الأوّل ١٩٩١ إثر تفكّك الإتّحاد السوفياتي[2]. أمّا خصائصها الجغرافية، الإقتصاديّة والسّياسيّة فهي كالتّالي:

١- البيئة الطّبيعيّة والمكان

تقع تركمانستان في وسط آسيا جنوب كازاخستان وشمال إيران، تتشارك حدودها مع: أوزبكستان، إيران، أفغانستان وكازاخستان؛ مساحتها ٤٨٨١٠٠ كلم²، وهي دولة حبيسة. مناخها شبه إستوائي؛ وأراضيها ٧٢% زراعية (٦٧,٨% مراعي دائمة)، ٨,٨% غابات، و١٩,٢% متوزّعة بين أراضٍ مستعملة للنقل وأخرى غير مأهولة[3].

في ما يخص الموارد المائيّة تركمانستان هي إحدى الدّول المشاطئة لبحر قزوين بالتّالي توجد مرافئ تربطها بـ أستراخان –روسيا وباكو–أذربيجان[4]؛ والنهر الأكبر هو آمو داريا الذي يمر فيها قبل أن يصب في أوزبكستان، إلى جانب تيجين، مورغاب وأترك الذي يصب في قزوين[5]. بالتالي فإن موقعها استراتيجي خصوصًا مع العلم بأنّ الثروات الطبيعية في بحر قزوين وحاجة الصين لاستيرادها.

٢- الحركة والإنتقال

إنخفض عدد المهاجرين في تركمانستان من ٢١٨ ألف عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩٥ ألف عام ٢٠١٧ ما يعادل ٣,٤% من مجمل عدد السكّان[6]. أمّا تحويلات المهاجرين الماليّة تراوحت بين ٠,٠٢٥% و٠,٢٥% من مجمل الدّخل القومي بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٠٦[1]؛ وهو الأقل بين دول وسط آسيا.

---

[1] "Uzbekistan", The World Factbook, Op.cit.

[2] "Turkmenistan", **The World Factbook**, Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/PUBLICATIONS/the-world-factbook/geos/tx.html Retrieved 31/1/2019

[3] Ibid

[4] **Country Profile: Turkmenistan**, Library of Congress –Federal Research Division, February 2007, P. 10

[5] Ibid, P. 3

[6] Department of Economic and Social Affairs, Op.cit, P. 27

بلغ حجم صادراتها ٧,١ مليار دولار عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع ٢,٠٧ مليار دولار عام ٢٠٠١، وارداتها ٣,٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع ١,٠٤ مليار دولار عام ٢٠٠١، أي أنَّ الميزان التّجاري يسجّل عجزًا. أهم شركائها في التّصدير (٢٠١٧): الصّين (٨٣,٧%) وتركيا (٥,١%)، وأهم مصادر وارداتها: تركيا (٢٤,٢%)، الجزائر (١٤,٤%)، ألمانيا (٩,٨%)، الصّين (٨,٩%)، روسيا (٨%) والولايات المتّحدة الأميركيّة (٦,٦%)[2]. بالتّالي فإن للصين الدور الأبرز كمستوردٍ من تركمانستان.

يبلغ طول أنابيب النّفط ١٥٠١ كم، وأنابيب الغاز ٧٥٠٠ (٢٠١٣)[3]. تمتلك تركمانستان شبكة أنابيب تصل حقول النّفط البريّة بمصفاة تركمانباشي –Turkmenbashi ومرافئ بحر قزوين، وخط دولي وحيد يصل مصفاة سايدي بكازاخستان عبر أوزبكستان.

وتعتبر تركمانستان المصدّر الأكبر للغاز الطّبيعي بين دول وسط آسيا منهم ٧٠% إلى الّصين في العام ٢٠١٥. أهم شبكات الأنابيب هي وسط آسيا –الصّين (Central Asia –China Pipeline CACP)؛ إضافة إلى شرق –غرب (East-West Pipeline) الذي يصل حقل غالكينيش الى بحر قزوين. ومن المقرّر أن يلتقي بالخط المقترح أن يمر من قزوين –Trans-Caspian Pipeline TCP)، بالتالي يصدّر الغاز من قزوين إلى الصّين، ويلتقي بأنابيب أذربيجان للتّصدير إلى أوروبا؛ ذلك لولا توقّف المشروع نتيجة الخلافات السّياسيّة، الصّعوبات نفسها يواجها مشروع تركمانستان –أفغانستان – باكستان –الهند الذي كان من المقرّر أن يشغّل عام ٢٠١٩[4]. وبغض النظر عن العرقلة في تنفيذ المشاريع المقررة كافة فإن أهم ما يحدّد الدور الصيني في تركمانستان هو استيرادها للغاز الطبيعي.

٣- المواد الخام والسّلع المصنّعة

أهم الموارد الطبيعية هي البترول، الغاز الطبيعي، الكبريت والملح[5]. تتوزّع صادراتها على المنتجات المعدنية أهمّها البترول (٩٠,٣% منها غاز البترول ٨٣%)، الأقمشة (٦%)، إضافة إلى بعض المنتجات الكيميائيّة والخضريّة؛ ٨٣,٥ % من مجمل صادراتها تذهب إلى الصّين: غاز البترول (٩٩,٢% من مجمل صادراتها إلى الصّين)، إلى جانب بعض الأقمشة والمنتجات الخضريّة والكيميائيّة. أمّا وارداتها فتتوزّع على الآلات (٣٦%)، معادن ومنتجات معدنية (١٣%، أهمّها منشآت حديديّة ٣,٦%)، منتجات كيميائيّة (١١,٩%، أهمّها الأدوية)، وسائل نقل (١١,٧%)، إلى جانب بعض الآلات

---

[1] Personal remittances, received (% of GDP), **The world bank**, Op.cit.
[2] "Turkmenistan", **The World Factbook**, Op.cit.
[3] Ibid
[4] "Turkmenistan", **U.S. Energy Information Administration**, Op.cit, https://www.eia.gov/beta/international/analysis.php?iso=TKM
[5] "Turkmenistan", **The World Factbook**, Op.cit.

والمواد الغذائية؛ ١٠,٧% منها من الصّين: آلات (٥٣,٧%)، معادن (١١,٤% أهمّها أنابيب الحديد)، مطّاط (٨,٨%)، إلى جانب بعض الأقمشة والمنتجات الكيميائية والخضريّة[1]. بالتالي فإن العلاقة التجارية بين الدولتين ترتكز على الغاز الطبيعي لناحية تصديره الى الصين، في حين تشكّل الآلات أكثر من نصف وارداتها.

٤- السّكّان

يبلغ عدد سكّان تركمانستان ٥٤١١٠١٢ نسمة، أكثريّتهم (٨٥%) تركمان، ٥% أوزبك، ٤% من الإثنيّة الرّوسية، و٦% من أقليّات مختلفة؛ ويتوزّعون على الطائفة المسلمة (٨٩%)، والمسيحيّة (٩%) من الطّوائف الشّرقية و٢% معتقدات تقليديّة؛ أمّا اللّغة الرسمية فهي الأوزبكيّة إلى جانب أخرى غير رسميّة هي الرّوسيّة (١٢%)، أوزبكية (٩%) وغيرها[2].

٥- التركيب السّياسي

تنقسم تركمانستان إلى ٥ محافظات، ومدينة مستقلّة هي العاصمة عشق آباد. نظامها السّياسي رئاسي، حيث ينتخب الشّعب رئيس الجمهوريّة لولاية مدّتها ٧ سنوات؛ هو رئيس الحكومة وبالتّالي يشكّلها. أمّا السّلطة التشريعية فهي المجلس الشّعبي، مؤلّف من ١٢٥ عضوًا ينتخبهم الشّعب[3].

المحطات التلفزيونيّة والإذاعية تملكها الحكومة وتراقبها، كما وتحدّ أحيانًا إمكانية الوصول إلى الأقمار الإصطناعية عبر إزالتها[4]، ما يعني رقابة متقدّمة عن تلك الموجودة في دول وسط آسيا الأخرى أي إمكانية أكبر في توجيهها من قبل الدولة بما يتماشى ومبادئها، مصالحها وشراكاتها مع الدول الأخرى. والى جانب ذلك ترتكز أهميتها الجيوإقتصادية، في ما يعني الصّين، على إمتلاكها للغاز كونها السلعة الأكثر تصديرًا اليها.

في المحصّلة ومن حيث الموقع فإن دول وسط آسيا المتاخمة لمقاطعة شينجيانغ، تقع في نطاق الشّمال الغربي حسب تقسيم المناطق الصينية في إطار مبادرة الحزام والطّريق؛ وهي تتشابه من ناحية طبيعتها ومواردها.

ومع العلم بأن بعضها يتمايز بالموارد المائية بينما الآخر بالنفط والغاز، فإن العامل المشترك هو البحث عن مصادر تمويل لمشاريعها. بالتالي يمكن تحديد دور الصين والفرص أمامه في هذا الخصوص،

[1] Alexander Simoes, "Turkmenistan", Op.cit.
[2] "Turkmenistan", **The World Factbook**, Op.cit.
[3] Ibid
[4] Ibid

بالإستثمار وتمويل المشاريع التي تمتلكها دول وسط آسيا، وهي تتدرّج من محطّات توليد طاقة وصولًا الى أنابيب نفط وغاز تسهّل استيرادها للسلعتين خصوصًا من بحر قزوين عند اكتمال الأنابيب. تندرج معالم هذا الدور تحت إطار أحد مجالات التعاون لمبادرة الحزام والطريق، ألا وهو ربط المرافق وتحديدًا مع مشاريع البنية التحتية كالأنابيب المذكورة.

وفي حين تحتل المنتجات المعدنية (النفط والغاز) والمعادن الثمينة أوّل قائمة صادراتها، فإنّ أبرز الواردات هي الآلات والأقمشة/الألبسة. بالتالي تكون دول وسط آسيا سوقًا لهذه الصناعات تزداد أهمّيته مع الأولوية التي توليها الصين لصناعة الآلات من ناحية، والتطوّر التكنولوجي التي تسعى خلفه وخلف تسويقه كإحدى أدوات الجيوإقتصاد. ويندرج ذلك في مجال التعاون المتعلّق بالتجارة دون عوائق خصوصًا في ما يخص التكنولوجيا.

ذلك وتمتلك الدول الخمس تقسيمات إدارية وأنظمة حكم متقاربة الطبيعة ما يسهّل مجال التعاون المتعلّق بتنسيق السياسات. أمّا في ما يخص محطّات الإتّصال فتتمايز السياسات من ناحية الرقابة على المحطّات الخاصّة كما ومن نتائج إرتباطها السّابق بروسيا وما يشكّله هذا الإرتباط من تحدٍّ محتمل أمام العلاقة مع الصّين.

إنطلاقًا من هذه الرّكائز إذًا، ما هو واقع العلاقات الثنائية والجماعية بين دول وسط آسيا الخمس والصّين؟

الفقرة الثّانية: العلاقات المشتركة بين الصّين و دول وسط آسيا

إنَّ إستقلال جمهوريّات وسط آسيا الخمس إثر تفكّك الإتّحاد السّوفياتي، وإنشاء العلاقات الدبلوماسيّة الصّينيّة مع كلّ من هذه الجمهوريّات عام ١٩٩٢، يعتبر بدايةً للعلاقات الرسميّة بينها. ففي حين تتشارك الصّين من جهة، وكازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان وتركمانستان من جهة أخرى، المحيط الجغرافي وبالتّالي التبادلات ما بين الشّعوب التي تسكن هذا المحيط؛ إلّا أنَّ الأعوام التي تلت الإنفتاح الصّيني عام ٢٠٠١، شهدت تطوّرًا للعلاقات الثنائيّة إلى حد الشّراكات الإستراتيجيّة.

كانت الزيارة الأولى من رئيس صيني –جينغ زمين حينها، إلى وسط آسيا في العام ١٩٩٦، وخلفه هو جينتاو الذي زار تركمانستان لتدشين أنبوب نفط حضره رئيسا كازاخستان وأوزبكستان عام ٢٠٠٩. فيما زيارة شي جين بينغ عام ٢٠١٣ كانت نقطة تحوّل في ما يخصّ رفع مستوى العلاقات الثنائيّة إلى شراكات إستراتيجيّة[1]. سوف تتم دراسة هذه العلاقات من خلال الأبعاد التي أُشيرَ إليها في السّياسة الخارجيّة الصّينيّة.

أوّلًا، البعد السّياسي والأمني

ينقسم البعد السّياسي والأمني في العلاقات المشتركة بين الصّين ووسط آسيا إلى شقّين هما: العلاقات الثنائيّة بين كلّ من الصّين والدول الخمسة، والتعاون الجماعي.

١- على صعيد العلاقات الثنائيّة

وقّعت كلٌّ من الصّين وكازاخستان معاهدة حسن الجوار للصّداقة والتّعاون عام ٢٠٠٢، وتطوّرت إلى شراكة إستراتيجيّة عام ٢٠٠٥، ثمَّ إتّفاق على زيادة التّنسيق في الشّؤون الإقليمية والدّولية عام ٢٠١٠[2]، وصولًا إلى إطلاق الرّئيس الصّيني لمبادرة الحزام والطّريق من كازاخستان عام ٢٠١٣ في الجامعة التي تحمل إسم نازارباييف. ويعكس ذلك كون وسط آسيا الممر الأساسي للمبادرة برًّا، إضافةً الى هدف الصّين بدعم كازاخستان ورئيسها (حينها) تحديدًا كدولة لها دور إقليمي.

---

[1] Martha Brill Olcott, "China's Unmatched Influence in Central Asia", **Carnegie Endowment for International Peace**, Washington, 13/9/2019, https://carnegieendowment.org/2013/09/18/china-s-unmatched-influence-in-central-asia-pub-53035 Retrieved: 12/3/2018.

[2] "Backgrounder: Major events in China-Kazakhstan relations", **ChinaDaily**, 15/12/2014, Beijing, http://www.chinadaily.com.cn/world/2014livisitkst/2014-12/15/content_19088044.htm Retrieved: 11/3/2019.

وفي ما يخص الأمن الإلكتروني، تعتبر كازاخستان أقرب إلى النموذج الصّيني؛ حيث طلبت عام ٢٠١٥ كازاخ–تلكوم (لم يطبّق ذلك حتى العام ٢٠١٩) من المواطنين تحميل "شهادة أمن قومي" (وهي أداة تتيح لموّزعي خدمة الإنترنت من تعقّب استخدام المواطنين للإنترنت بالإتّفاق مع الدولة) في خطوة لـ "حماية المواطنين" حسب الحكومة الكازاخستانية بينما يعتبر النموذج الغربي أنَّ في ذلك إنتهاك لحرّية الأفراد[١].

في ما يخص قيرغيزستان، تخلّلت الأعوام ٢٠٠١ -٢٠١٨ ثمانية وعشرون محادثة ثنائيّة على المستوى الرئاسي بين الدولتين، ووقّعت الصّين وقيرغيزستان على تعزيز الشراكة الاستراتيجيّة عام ٢٠١٤ تضمّنت محاربة قوى الشّر الثلاثة، الجريمة المنظّمة العابرة للحدود وتجارة المخدّرات[٢].

أمّا الصّين وطاجيكستان، فقد وقّعت الدولتان رؤية للتّعاون عام ٢٠٠٨ أهم ما تضمّنته هو معاهدة حسن الجوار، دعم طاجيكستان لوحدة الأراضي الصّينيّة بما في ذلك تايوان مقابل دعم الصّين للسّيادة والإستقرار الأمني لها، محاربة قوى الشّر الثلاثة وأهمّها الإرهاب في ما يخصّ قضيّة "شرق تركستان"، وتجارة المخدّرات. ثمَّ عُزّزت الشّراكة الإستراتيجية عام ٢٠١٣، حيث تم التأكيد على رفض التدخّل الخارجي في المنطقة ودعم مسار السّلام وإعادة الإعمار في أفغانستان[٣]. وفي ما يخص الأمن، وقّعت الدولتان إتّفاق أمني لتبادل المعلومات الإستخباراتيّة عام ٢٠١٧[٤].

وفي ما يتعلّق بالصّين وأوزبكستان، أقامت الدولتان محادثات رئاسيّة حول شراكة استراتيجية وتوقيع إعلان مشترك للصّداقة والتّعاون عام ٢٠١٣ وإتفاقيّات إقتصاديّة إضافة إلى تبادل الآراء حول الأزمات في أوكرانيا وأفغانستان. ثم تم توطيد التّعاون عبر إقامة شراكة استراتيجيّة عام ٢٠١٦، تتضمّن التّعاون في ما يخص السّيادة والأمن من ضمنه الأمن الإلكتروني، وتوقيع إتفاقيّات مشتركة حول التعاون

---

[1] Casey Michael, "Does Kazakhstan Want to Spy on Internet Traffic?", **The Diplomat**, December 4, 2015. https://thediplomat.com/2015/12/does-kazakhstan-want-to-spy-on-internet-traffic/, Retrieved: 11/3/2019.

[2] "China and Kyrgyzstan", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China**, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zzjg_663340/dozys_664276/gjlb_664280/3185_664332/ Retrieved: 11/3/2019.

[3] "China and Tajikistan", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China**, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zzjg_663340/dozys_664276/gjlb_664280/3235_664362/ Retrieved: 15/3/2019.

[4] Christian Shepherd, "Tajikistan agrees to more intelligence exchanges with China", **Reuters**, September 1, 2017, Beijing, https://www.reuters.com/article/us-china-tajikistan-security/tajikistan-agrees-to-more-intelligence-exchanges-with-china-idUSKCN1BC3N5 Retrieved: 11/3/2019.

الدبلوماسي وحقوق الملكية الفكرية إلى جانب الشّق الإقتصادي؛ كما والتّعاون في الأمور الإقليميّة والدّولية في ما يتعلّق بالجريمة المنظّمة العابرة للحدود، وتجارة المخدّرات[١].

وأخيرًا الصّين وتركمانستان وقّعتا على إقامة شراكة استراتيجية عام ٢٠١٣ وتضمّنت إقتراحات شي جين بينغ النّقاط التالية: دعم الصّين لتركمانستان في ما يخص سيادة الدّولة والدفاع، وإلتزام الأخيرة بسياسة الحياد الدّائم؛ التعاون الإقليمي في الأمن، عدم السّماح لأي تدخل خارجي في المنطقة، و محاربة قوى الشّر الثلاثة من ضمنهم مسألة تركستان الشّرقية والجريمة العابرة للحدود، ودعم عمليّة المصالحة في أفغانستان[٢].

هذه المحادثات والشراكات الإستراتيجية تعتبر ترجمة لمجال التعاون المتعلّق بتنسيق السياسات بين الدول في إطار مبادرة الحزام والطريق، وتحديدًا عبر توسيع مجالات الإهتمام والتعاون.

٢- على صعيد التّعاون الجماعي

تضمّنت الإتفاقيّات والإعلانات المشتركة ما بين الصّين ودول وسط آسيا –بإستثناء تركمانستان، إتّفاق على التّعاون في إطار منظّمة الأمم المتّحدة، منظّمة شانغهاي ومؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثّقة في آسيا، كالتّالي[٣]:

- الأمم المتّحدة: تعتبر الإعلانات المشتركة أنَّ دور منظّمة الأمم المتّحدة هو الحفاظ على السّلام، الإستقرار والتنمية المشتركة. في التّفاصيل تبرز نقطة التمثيل في الأمم المتّحدة، حيث يعتبر الإتّفاق أنَّ على الإصلاحات أن تتضمّن زيادة تمثيل الدول النّامية، وضمان حقّها في عمليّة صنع القرار[٤]، كما وضرورة إحترام التعدّدية في العالم. من ناحية أخرى تبرز نقطة الأمن الإلكتروني، من خلال مشروع قرار لمدوّنة قواعد سلوكية دولية لأمن المعلومات في عام ٢٠١١ ورسالة

[1] "China and Uzbekistan", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China,** https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zzjg_663340/dozys_664276/gjlb_664280/3255_664392/ Retrieved: 12/3/2019.

[2] "China and Turkmenistan", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China,** https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zzjg_663340/dozys_664276/gjlb_664280/3245_664372/ Retrieved: 12/3/2019.

[3] "Countries in the Region", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China**, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zzjg_663340/dozys_664276/gjlb_664280/ Retrieved: 16/3/2019.

[4] "China and Kazakhstan", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China**, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zzjg_663340/dozys_664276/gjlb_664280/3180_664322/ Retrieved: 16/3/2019.

لتعديله عام ٢٠١٥ من قبل دول منظّمة شانغهاي حينها[١]. أهم نقاط الرّسالة التي كانت موضع نقاش هي الفقرة ٨ حيث تدعو لربط حريّة التعبير بـ "إحترام الآخرين وسمعتهم" كما و"حماية الأمن القومي أوالنّظام العام أو الصحّة العامّة أو الآداب العامّة"؛ والفقرة ٩ التي تشير إلى مسؤوليّة القطاع الخاص في كفالة أمن المعلومات بالتّعاون مع الدّولة[٢].

- منظّمة شانغهاي: إضافةً إلى مكافحة قوى الشّر الثلاثة الإرهاب، الإنفصال والتطرّف المذكورة سابقًا، شدّدت الشراكات الإستراتيجيّة على أهمّية المنظمة الإقليمية في الحفاظ على الأمن، الإستقرار والتنمية فيها.
- مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثّقة في آسيا: تأسّس بمبادرة من نازاربايف عام ١٩٩٢ ويضم الصّين ودول وسط آسيا (عدا تركمانستان)، كما: أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، كمبوديا، مصر، الهند، إيران، العراق، الأردن، منغوليا، باكستان، فلسطين، قطر، جمهوريّة كوريا (كوريا الجنوبيّة)، روسيا، سري لانكا، تايلندا، تركيا، الإمارات العربيّة المتّحدة، فييتنام، و"إسرائيل"؛ وأهدافه الحفاظ على الأمن والإستقرار، وتعزيز التعاون الإقتصادي، الإجتماعي والثّقافي[٣].

في المحصّلة إنّ النقاط التي تحدّد البعد السّياسي والأمني هي: وحدة الأراضي الصّينيّة –مسألة تايوان تحديدًا وتركستان الشّرقية، إلى جانب القضايا الإقليمية كالوضع السّياسي والأمني في أفغانستان. ويتكرّر في الإهتمامات الثنائية موضوع الأمن الإلكتروني، ومسألة قوى الشّر الثلاثة (الإرهاب، التطرّف والإنفصال)، تجارة المخدّرات والجريمة المنظّمة العابرة للحدود. هذه الأمور ترتبط إرتباطًا وثيقًا بأهداف الصين وأولويّاتها لناحية الإستقرار، محاربة التطرف في شينجيانغ إضافة الى وحدة الأراضي.

ثانيًا، البعد الإقتصادي

أنشأت الشّركة الوطنية الصّينية للبترول –CNPC مجموعة وسط آسيا للتشغيل والتنسيق عام ٢٠١٠، حيث تمحورت أهدافها حول التنقيب على الموارد العامة، تبادل المعلومات في ما يخص النفط

---

[١] الأمم المتّحدة، **الوثائق الرّسميّة للجمعيّة العامّة**، الدورة التّاسعة والسّتّون، A/٦٩/٧٢٣، ص. ٦
https://digitallibrary.un.org/record/٧٨٦٨٤٦?ln=ar/files/A_٦٩_٧٢٣-AR.pdf تاريخ الدّخول: ٢٠١٩/٣/١٦.

[2] Sarah McKune, "An Analysis of the International Code of Conduct for Information Security", **The Citizen Lab**, Published by Munk School in the University of Toronto, September 28, 2015, https://citizenlab.org/2015/09/international-code-of-conduct/ Retrieved: 16/3/2019

[3] "About CICA", **Conference on Interaction and Confidence Building Measures in Asia (CICA)**, http://www.s-cica.org/page.php?lang=1 Retrieved: 16/3/2019

والغاز وتنسيق السياسات في مجال الطّاقة حتى الوصول الى منظومة علاقات عامّة مع الدّول المعنيّة، في حين تخطّط المجموعة للأعمال، الخدمات والشركات التي تعمل ضمن هذه المنظومة[١].

أمّا في ما يخصّ كل من الدول على حدى، فترجم ذلك بربط المرافق الى جانب شراكات أخرى سابقة، على الشّكل التّالي:

- **كازاخستان:** وقّعت الصّين وكازاخستان عام ٢٠٠٤ إتّفاقًا يقضي ببناء **أنابيب نفط** من كازاخستان إلى الحدود الصّينية تبعه إفتتاح خط أنابيب ينقل النفط إلى غرب الصّين[٢]، إنطلاقًا من أتاسو في غرب كازاخستان، ليتيح لها إمكانيّة تصدير ١٠ ملايين برميل سنويًّا بدءًا عام ٢٠٠٥[٣]، وفي العام ٢٠٠٩ أُعلن عن خط الغاز بين الصّين ووسط آسيا[٤].

أمّا في ما يخص الشّركات فستقوم شركة CEFC Energy الصّينيّة بإمتلاك **٥١% من أسهم كاز موناي غاز** التي تمتلك إحدى أكبر مصافي النفط في منطقة البحر الأسود –منشأة بيتروميديا في رومانيا بعد أن تملّكت شركة روم بترول –Rompetrol عام ٢٠٠٩. ووقّعت سينوبك – Sinopec ورقة تفاهم مع كاز موناي غاز حول البتروكيماويّات والطّاقة المستدامة. بالإضافة إلى مشروع قيمته ١,٨٧مليار$ بين الشركة الوطنية الصينية للكيماويات و الهندسة –CNCEC **ومصانع بتروكيميائية** في كازاخستان للعمل على مركّب طبيعي كيميائي يعمل بالغاز[٥]. كما وإستثمارات في ما يخص **إنتاج السيّارات** مع شركة SaryarkaAvtoProm LLP بمبلغ ٥ مليون دولار عام ٢٠١٦، ضمن سياسة الصّين للإستثمار في المناطق الإقتصادية المميّزة في كوستاناي[٦].

---

[1] Hu bin, "Oil and gas cooperation between China and Central Asia in an environment of political and resource competition", **Petroleum Science**, Nº 11, China University of Petroleum and Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Beijing, 2014, Pp. 596 – 605, P. 599

[2] "Kazakhstan profile – Timeline", **BBC News**, 19 March 2019. https://www.bbc.com/news/world-asia-pacific-15483497 Retrieved: 31/3/2019

[3] Mirzokhid Rakhimov, "Internal and external dynamics of regional cooperation in Central Asia", **Journal of Eurasian Studies** Published by Hanyan University, Uzbekistan, 2010, P. 98.

[4] "Kazakhstan profile – Timeline", **BBC News**, Op.cit.

[5] Catherine Putz, "China and Kazakhstan: Roads, Belts, Paths, and Steps", **The Diplomat**, 17/12/2015 https://thediplomat.com/2015/12/china-and-kazakhstan-roads-belts-paths-and-steps/ Retrieved: 20/3/2019

[6] Sarah Lain, "Trade Connectivity: The Missing Link in the Belt and Road", **The diplomat**, 23 November 2016. https://thediplomat.com/2016/11/trade-connectivity-the-missing-link-in-the-belt-and-road/ Retrieved: 31/8/2019

- **قيرغيزستان:** في إطار الشّراكة الإستراتيجيّة، وقّعت الدولتان عبر سلطاتها وشركاتها، وثائق تشمل الطّاقة، النّقل وغيرها متعلّقة بنمو التّجارة الثنائيّة، منها توقيع إتّفاقيّة إنشاء وتشغيل **أنابيب غاز** بين الدّولتين، كما وبناء القسم القيرغيزستاني (D) (علّق العمل به عام ٢٠١٧) من أنابيب غاز الصّين –وسط آسيا، الذي يعتبر الشراكة الإستراتيجيّة الأكبر بين الدّولتين. على صعيد التواصل تم توقيع مشاريع كـ مشروع تعزيز الطّاقة، ومشاريع طرق: المرحلة الثّانية من طريق Osh-Batken-Isfana، طرق تربط أجزاء من طريق Ysyk-Kol (Carec)[1].
- **طاجيكستان:** وقّعت حكومتا الصّين وطاجيكستان إتفاقيّة ترانزيت للخط (D) من أنبوب الصّين – وسط آسيا للغاز. كما تم الإنتهاء من بناء نفق Chormazak الذي إستلمته شركة طريق وجسر الصّين China Road and Bridge Corporation، وإفتتاحه؛ وجرى إيصال محطّة الطّاقة دوشانبيه رقم ٢ التي تعمل بالفحم، التي كانت تعمل عليها شركة TBEA co. Ltd الصّينية (شينجيانغ) إلى الشّبكة.

فعلى مستوى بنى النّقل التحتية: تم الإتّفاق عام ٢٠١٣ على تسريع مشاريع سكك الحديد والطرق السريعة الحدودية، وتمّ توسيع التنسيق في مجال الملاحة الجوية. أمّا على مستوى الزّراعة: تمّ إنشاء مركز تقنية الزراعة المشترك، وحديقة صناعية زراعية في طاجيكستان لزيادة قدرة الأخيرة على إنتاج الحبوب؛ كما جرى الإتفاق عام ٢٠١٧ على زيادة التعاون الزراعي، زيادة القدرة الإنتاجية ودعم الإبتكارات العلمية، التقنية والخاصّة بوسائل الإتّصال[2].

على المستوى المالي: ازداد الدعم المالي للتجارة وازدادت استثمارات الشركات الصينية في طاجيكستان، بالإضافة الى تشجيع إستخدام العملات المحلية في التبادلات التجارية؛ الأمر الذي يعكس التكامل المالي في إطار مجالات تعاون مبادرة الحزام والطريق.

- **أوزبكستان:** إنَّ الشّركات الأكثر إستثمارًا في قطاع النّفط في أوزبكستان هم لوك أويل وغازبروم (شركتان روسيّتان)، والشّركة الوطنية الصّينية للبتروليوم –CNPC.

كما ويوجد حاليًّا إتفاق بين الصّين واوزبكستان لتصدير ٣٥٠ مليار قدم مكعّب سنويًّا من خلال الخط الثالث لأنابيب الصّين –وسط آسيا للغاز. عام ٢٠١٣ وقّعت الدولتان وباقي دول وسط آسيا إتفاقيّات لبناء خط رابع إلّا أنه تم تأجيل المشروع عام ٢٠١٦ ويتوقّع ألّا يتم تشغيله قبل عام ٢٠٢٠[3].

---

[1] "China and Kyrgyzstan", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China**, Op.cit.
[2] "China and Tajikistan", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China**, Op.cit.
[3] "Uzbekistan", **U.S. Energy Information Administration**, Op.cit.

وقد أصبحت الصّين ثاني أكبر شريك تجاري وأكبر مستثمر، حيث إتّفقت الدولتان على إنشاء الخط C من أنابيب الصّين –وسط آسيا للغاز.

في إطار آخر أنشأ الطّرفان لجنة تنسيق حكوميّة تجتمع بشكل دوري، ولجنة منبثقة عنها تعنى بالتنسيق الزّراعي؛ كما ومشاريع مصنع الصّودا، مصنع سماد البوتاس، وتحسين محطّة الطّاقة[1].

في ما يخص البنى التحتية أيضًا، تم عام ٢٠١٧ إعتماد برنامج تفاهم يمتد على خمس سنوات لتحسين بنية أوزبكستان التحتية التّجارية، كما وتنويع طرق التجارة والشّحن الأوزبكستانية. حسب هذا البرنامج أيضًا تعطى الأولوية لتنفيذ الإتفاقيات المعقودة حول إنشاء كوريدورات نقل دولية كخط أوزبكستان-تركمانستان-إيران-عمان، أوزبكستان-قيرغيزستان-الصّين، والخط الذي يمر من أفغانستان الذي يصل إلى المرافئ في إيران (بندر عباس وشهبندر) وباكستان (غوادار وكاراشي)[2].

وعلى سبيل المثال سوف يتم إنشاء خط سريع يربط طشقند-أنديزهان-أوش_ساريتاش-إيركيشتاموتور، ما شأنه أن يضاعف التبادل التجاري بين الصّين ودول وسط آسيا، ترويج التعاون الإقليمي بينها[3].

وفي ما يخص المناطق الإقتصادية المميزة تم إستحداث منطقة جيزّاخ –Jizzakh بتمويل صيني، حيث إستثمرت شركة ZTE الصينية بمبلغ ٣ مليون دولار لإنتاج الهواتف النقّالة وإستثمرت شركات أخرى (Nang Yang Mulanhu, Henan Sine, Pinmian Co Ltd Hebey, An Feng Da) بمبلغ ٥٦ مليون دولار في مجال الأقمشة[4].

- **تركمانستان:** تم توقيع عقود غاز طبيعي بين الصين وبينها عام ٢٠١٣، لتصدير ٢,٣ Tcf من الغاز الطّبيعي مع نهاية عام ٢٠٢٠ من خلال شبكة الصّين –وسط آسيا للغاز (CACP)، التي تصدّر حاليًا ١,٩ Tcf من تركمانستان مرورًا بأوزبكستان وكازاخستان. وعليه أصبحت الصّين الشّريك التجاري الأكبر والسّوق الأكبر للغاز التركمانستاني، حيث توجد لجان مشتركة للأعمال والطّاقة تجتمع دوريًا[5].

---

[1] "China and Uzbekistan", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China**, Op.cit.

[2] Zilola Karimova, "Connecting Asia: Uzbekistan Looks to Capitalize on Central Asia's Transport Potential", **The Diplomat**, 12/4/2018. https://thediplomat.com/2018/04/connecting-asia-uzbekistan-looks-to-capitalize-on-central-asias-transport-potential/, Retrieved: 23/5/2019.

[3] Mirzokhid Rakhimov, Op.cit, P. 98

[4] Sarah Laine, Op.cit.

[5] "China and Turkmenistan", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China**, Op.cit.

وتصدّر تركمانستان الغاز الى الصّين عبر الخطوط A،B وC التي تمر من أوزبكستان وكازاخستان وتستعملها تلك الأخيرة في تصدير إنتاجها أيضًا؛ بالتّالي يشكّل بناء الخط D ضرورة لزيادة قدرتها على التصدير[1].

يمكن تحديد البعد الإقتصادي في الدور الصيني إذًا، عبر إستثمارات الشّركات الصينية إن في قطاع النفط أو في بناء المصانع، الى جانب الإهتمام بالبنية التحتية وخصوصًا المتعلّقة بالتجارة والنقل، التي تنقسم الى شقّين أساسيّين هما أنابيب النفط والغاز المرتبطين بمواقع وجود الموارد وطرق مرورها، وطرق النقل البرية للسلع والبضائع.

ثالثًا، البعد الجغرافي

تتشارك الصّين الحدود –عبر مقاطعة شينجيانغ تحديدًا، مع ثلاثة دول من وسط آسيا: ١٧٦٥ كم مع كازاخستان، ١٠٦٣ كم مع قيرغيزستان و٤٧٧ كم مع طاجيكستان[2]. وجرت مفاوضات ثنائية بين الأطراف المذكورة، إعتمدت خلالها الصّين سياسية حسن الجوار حيث إنخفضت مساحة الأراضي التي تطالب فيها من ٢٢% من مجمل مساحة وسط آسيا (تتضمّن أجزاءً من كازاخستان، غالبية مساحة قيرغيزستان و٢٨٠٠٠ كم^2 من طاجيكستان) الى ٣٤٠٠٠ كم^2. أفضت تلك المفاوضات الى توقيع إتّفاقيات مع كازاخستان عام ١٩٩٤، قيرغيزستان عام ١٩٩٦ وسوّيت –بقيت بعض المناطق المتنازع عليها مع هاتين الدولتين وسوّيت عام ١٩٩٩، ومع طاجيكستان عام ٢٠٠٢[3].

يبقى موضوع الأنهر العابرة للحدود بين الصّين وكازاخستان، ينبع نهرا إيلي وإيرتيش من إقليم شينجيانغ الصيني ويصبّان في كازاخستان حيث يشكّلان موردًا مائيًّا أساسيًّا لها. وبعد مفاوضات وقّع الطرفان إتّفاقًا لإستخدام رشيد للموارد المائية عام ٢٠٠١، تطوّر إلى إتفاقٍ لحماية الأنهر العابرة للحدود يلزم الدولتين بإجراء رقابة دورية على نوعية المياه عام ٢٠١١، ذلك دون التوصّل إلى إتّفاق حول حجم إستغلال النهرين، علمًا بأنَّ الصّين كانت قد خفّضت مستوى إستهلاكها لهما[4].

وعلى حدود الصّين مع كازاخستان يبرز مشروع خورغوس – Khorgos كـ "ميناء جاف" . والميناء الجاف عبارة عن محطّة شحن داخليّة لتّخزين مؤقّت للبضائع التي تصل إليها من المرافئ عبر مختلف وسائل النّقل. أبرز نتائجه الإقتصادية تخفيض كلفة النّقل ونقل التنمية الإقتصادية من البحر إلى

[1] Alex Forbes, "Turkmenistan sees light at the end of the tunnel", **Petroleum Economist**, 10 June 2019. https://www.petroleum-economist.com/articles/upstream/exploration-production/2019/turkmenistan-sees-light-at-the-end-of-the-tunnel Retrieved: 31/8/2019
[2] "China", **The World Factbook**, Op.cit.
[3] Sébastien Peyrouse, "Discussing China: Sinophilia and sinophobia in Central Asia", **Journal of Eastern Studies**, Volume 7, Issue 1, January 2016, Pp. 14-23, P. 15
[4] Ibid, P. 15

البر خصوصًا للدّول الحبيسة، بالتّالي خلق فرص عمل جديدة[1]. يتّصل خورغوس بميناء ليانيونقانغ – Lianyungang الصّيني وتشغّل الشّركة الصّينيّة (المملوكة من الدّولة) كوسكو – China Ocean Shipping Company COSCO العمليّات بين الإثنين، إضافة إلى كون ٤٩% من أسهم الميناء تعود إلى مستثمرين صينيّين[2].

أمّا لناحية الموارد الطبيعية، فأبرز المشاريع التي ترسم العلاقات بين الصّين ووسط آسيا هي:

- **في كازاخستان:** توجد شراكة بين مجموعة الصين العامة للطاقة النووية – China General Nuclear Power Group(المملوكة من الدّولة) عبر فرعها الخاص بإستخراج المعادن – CGN Mining وبين كازا توم بروم لتطوير مخزون اليورانيوم في كازاخستان، وفرعها المعني بموارد اليورانيوم –CGNPC Uranium Resources سيتولّى تصدير الوقود إلى الصّين[3].
- **قيرغيزستان:** تم تطوير عمليّتي التنقيب عن الذهب وإستخراجه، حيث جرى إسكتشاف ودائع جديدة كمنجم "Taldy-Bulak Levoberezhny" المشغّل من قبل مجموعة زيجين للتنقيب الصينية (بنسبة ٦٠%) وشركة حكومية قيرغيزية (بنسبة ٤٠%)[4]. وفي ما يخص المواد المعدنية الصّناعية، فازدادت صناعة الإسمنت بنسبة ٣% علمًا أنَّ أحد المصانع الكبرى الأربعة الموجودة لهذا الخصوص، يتم تشغله من قبل الشركة الصّينية –القيرغيزية "China-Kyrgyz Co."[5].
- **طاجيكستان:** مع توقيع التعاون الإستراتيجي بين الصّين وطاجيكستان، تمَّ الإتّفاق على تعزيز مراقبة الحدود والإستكشاف المشترك للموارد الطّبيعيّة كالنفط والغاز، كما ومناقشة التعاون في مجال بنية الطّاقة التحتيّة خاصةً المستدامة كالطّاقة الشمسيّة والهوائيّة[6]. بشكلٍ عام تنوّعت الرخص التي حازت عليها الشّركات الصّينية في مجال إستخراج الموارد الطبيعية، حيث حازت شركة China Nonferrous Gold Ltd. (CNG) على رخصة لإستخراج الذهب من ثماني بؤر جديدة

---

[1] A.H. Pour and H. Yousefi, "Development of Dry Ports: Significance of Maritime Logistic on Improving the Iranian Dry Ports and Transit", **Safety of Marine Transport: Marine Navigation and Safety of Sea Transportation**, Edited by: Adam Weintrit and Tomasz Neumann, CRC Press, The Netherlands, 2015, Pp. 139-144, P. 140

[2] Yerbolat Uatkhanov, "COSCO Shipping to invest in Khorgos-Eastern Gate free economic zone", **The Astana Times**, Almaty, 16 May 2017 Retrieved from: https://astanatimes.com/2017/05/cosco-shipping-to-invest-in-khorgos-eastern-gate-free-economic-zone/ 7/4/2019

[3] Catherine Putz, Op.cit

[4] Karine M. Renaud, "The Mineral Industry of Kyrgyzstan", **U.S. Geological Survey Minerals Yearbook—2014**, U.S. Department of the Interior, December 201٧, Pp. 26.1 – 26.9, P. 26.2

[5] Ibid, P. 26.3

[6] "China and Tajikistan", **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China**, Op.cit.

للتنقيب[١]؛ حازت شركة Kaisun Energy Group Ltd. الصينية على رخصة إستخراج الفحم[٢]؛ وتشترك شركات صينية CNPC ، أردنية، روسية وكندية في العمل على إحتياطات الغاز والبتروليوم[٣]. وفي حين تم تعليق مشروع استخراج للزنك تديره الشركة الطاجيكية الصينية، وتموّله Xinjiang Tacheng International Resources Co. Ltd التابعة للحكومة[٤]، إستثمرت عدة شركات صينية كـ China Global New Technology Import and Export Co. و.Huaxin Central Asia Investment (Wuhan) Co. Ltd في إستخراج الرصاص والزنك[٥].

في هذا الإطار، إزداد إنتاج الذهب مثلًا طاجيكستان بنسبة ٢٥% عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٣٠٠٠ كيلوغرام، وأكثر من نصفهم (١٧٠٠ كيلوغرام) من إنتاج مشروع التنقيب المشترك بين الصّين وطاجيكستان تحت إدارة شركة زارافشون للذّهب –(JV Zarafshon Gold Company LLC ZGC)[٦]؛ وإنتاج الزنك بنسبة ٩٥%، الغاز الطبيعي بنسبة ٣٨% والرصاص بنسبة ٢٦% عام ٢٠١٤[٧].

- **أوزبكستان:** تم توقيع إتفاقيات تجارية في ما يخص تصدير النحاس بين أوزبكستان والصّين عام ٢٠١٤[٨]، وآخر لبناء وتجهيز مصانع إسمنت عبر شركة "China CAMS Engineerin"[٩]، حيث إزداد إنتاج الإسمنت بنسبة ٥% عام ٢٠١٤. أمّا البوتاس (أحد الأملاح الطبيعية) فإزداد إنتاجه بنسبة ٣٠%[١٠]، حيث موّل مصرف Eximbank الصيني حوالي ثلث كلفة إنشاء مصانع منتجة له، ونصف كلفة إستحداث خط إنتاج جديد عام ٢٠١٤[١١].

---

[1] Karine M. Renaud, "The Mineral Industry of Tajikistan", **U.S. Geological Survey Minerals Yearbook—2013**, U.S. Department of the Interior, December 2016, Pp. 45.1-45.8, P. 45.2.
[2] Ibid, P. 45.2
[3] Ibid, P. 45.2
[4] Ibid, P. 45.2
[5] Ibid, P. 45.3
[6] Ibid, P. 45.2
[7] Karine M. Renaud, "The Mineral Industry of Tajikistan", **U.S. Geological Survey Minerals Yearbook—2014**, U.S. Department of the Interior, December 201٧, Pp. 45.1-45.9, P. 45.1
[8] Elena Safirova, "The Mineral Industry of Uzbekistan", **U.S. Geological Survey Minerals Yearbook—2014**, U.S. Department of the Interior, December 2017, Pp. 50.1 – 50.10, P. 50.2
[9] Ibid, 50.4
[10] Ibid, 50.1
[11] Ibid, 50.4

- **تركمانستان:** أكثر الإستثمارات المباشرة في تركمانستان هي في قطاع النفط والغاز، وواحدة من إتّفاقيات الإنتاج المشتركة هي مشغّلة من قبل شركة "China National Petroleum" – CNPC[1]؛ هذا وإزدادت صادرات النفط من تركمانستان إلى الصّين بنسبة ٦١% عام ٢٠١٤[2]. إضافة إلى ذلك ساهمت شركة ".Sojitz Corp " الصينية في بناء وتشغيل مصانع النيتروجين خلال العام ٢٠١٤[3].

إذًا إن العوامل التي تحدد البعد الجغرافي للدور الصيني هي الحدود المشتركة التي ترجمت من خلالها الصين سياسة حسن الجوار، الأنهر المشتركة والتي خفّضت الصين استهلاكها لها وتحويل التحدّي أمام كازاخستان المتمثل بكونها دولة حبيسة الى فرصة عبر ميناء جاف. ذلك بالإضافة الى الإستثمار في استخراج الموارد الطبيعية المتعدّدة في دول وسط آسيا لتلبية حاجاتها للاستثمار، وللبحث العلمي عبر التنقيب وحاجاتها من هذه الموارد.

رابعًا، البعد الإجتماعي والثّقافي

تم إفتتاح مؤسسات كونفوشيوس في كلّ من دول وسط آسيا الخمس، من مهمّتها تعليم اللغة الصينية ونشر محدّدات الثقافة الصّينية من عادات وتقاليد، حيث بلغ عدد مؤسّسات كونفوشيوس فيها – بإستثناء تركمانستان ١٢ مؤسسة عام ٢٠١٨[4].

وعلمًا بأنَّ الصّين بدأت بتقديم المنح الدراسية إلى سكّان دول وسط آسيا منذ إستقلال هذه الدول حيث تحتل كازاخستان إحدى المراتب العشر الأولى لناحية تلقّي المنح، فقد بلغ عدد الطلّاب القادمين من الدول تلك الذين يدرسون في الصّين ٢٠٠٠٠ طالب عام ٢٠١٣، بينهم ٢٢٠٠ ممّن قد تلقوا منحًا[5].

كما وأعلنت الصّين في العام عينه عن تقديم ٣٠٠٠٠ منحة حكومية على مدة عشر سنوات لأعضاء منظّمة شانغهاي كما ودعوة ١٠٠٠٠ أستاذ من هذه الدول إلى جولات دراسية في الصّين[1].

---

[1] Karine M. Renaud, "The Mineral Industry of Turkmenistan", **U.S. Geological Survey Minerals Yearbook—2014, U.S. Department of the Interior**, December 2017, Pp. 47.1 – 49.1, P. 47.1.

[2] Ibid, P. 47.3

[3] Ibid, P. 47.3

[4] Aisi Li, "One Belt One Road" and Central Asia: A New Trend in Internationalization of Higher Education?", **International Higher Education**, published by: The Boston College Center For International Higher Education, Nº 92, Winter 2018, United States of America, Pp. 14-16, P. 15

[5] Ibid, P. 15

من ناحية أخرى أصبح هناك ١٤٤ محطة تلفزيونية صينية أو تابعة لإقليم شينجيانغ تبث في وسط آسيا[٢]. في ما يخص الإقليم المذكور تحديدًا، فبفعل موقعه الجغرافي والتداخل الثقافي بين سكّانه وبعض السكّان من دول وسط آسيا المحاذين له وبالتّالي التشابه باللغة المحكية، إستفاد من خلال مشروع "تيبت –شينجيانغ" (الذي أطلق عام ٢٠٠٠) للبث بلهجة الأيغور، الإنكليزية، الكازاخية والقيرغيزية. وقد إزدادت على أثر المشروع البرامج في اللغات المذكورة من ٤٢ إلى ٢٩٥ برنامج، تبث أخبار الصين المحلية إلى جانب برامج تعرّف عن الصّين من خلال شراكات مع محطّات بث في قيرغيزستان وأوزبكستان[٣]. إذًا يندرج هذا البعد تحت مجال التعاون الخامس لمبادرة الحزام والطريق والذي يتمحور حول التبادلات بين الشعوب بجميع أشكالها.

في المحصّلة إنّ النقاط التي تحدّد البعد السّياسي والأمني هي: وحدة الأراضي الصّينيّة –مسألة تايوان تحديدًا وتركستان الشّرقية، الأمن الإلكتروني، الجريمة العابرة للحدود، إلى جانب القضايا الإقليمية كالوضع السّياسي والأمني في أفغانستان. ويتحدد البعد الإقتصادي بشكل أساسي عبر الإستثمارات في البنية التحتية للنقل من أنابيب النفط والغاز، سكك حديد وطرق تجارية، الإستثمارات في القطاع الصناعي كتصنيع السيارات، في القطاع الزراعي ودعم الابتكارات العلمية. بالإضافة الى التشجيع على استخدام العملات المحلية، الإستثمارات في الشركات ودعم السلع العامة النظامية.

أما البعد الجغرافي فيرتكز على الحدود المشتركة بشكل اساسي، مشاريع استخراج الموارد الطبيعية والميناء الجاف على حدود كازاخستان. ويبقى البعد الإجتماعي/الثقافي الذي يرتكز على مؤسسات كونفوشيوس، المنح التعليمية والمحطات التلفزيونية. وتغطّي بالتالي مجالات التعاون الخمس التي طرحتها الصين ضمن مبادرتها من تنسيق السياسات، ربط المرافق، التجارة دون عوائق، التكامل المالي والتبادلات بين الشعوب.

كيف تنعكس هذه النقاط على الصين نفسها وعلى دول وسط آسيا؟ وما هي التحديات أمامها في وسط آسيا وفي العالم؟

---

[1] Oliphant Craig and Others, **Central Asia At Crossroads: Russia And China's Changing Roles in The Region and The Implications For Peace and Stability**, Safeworld, United Kingdom, June 2015, P.33

[2] Ibid, P. 33

[3] Duan Peng, **International Communication Strategies of Chinese Radio and TV Networks – Initial Observations**, Springer, Beijing –China, 2017, P. 88

المبحث الثاني: تحديات الدور الجيوإقتصادي

سنسعى في هذا المبحث الى دراسة التفاعلات التي أثّرت وتأثّرت بها الصّين بهدف تقييم النتائج التي توصّلت إليها بإستخدامها للأدوات الجيوإقتصادية في علاقاتها مع دول وسط آسيا. ذلك إنطلاقًا من رصد التّفاعلات الحاصلة في الواقع ليصار الى ربطها بالأهداف النّظرية التي سبق وأشير اليها في الفصل الأوّل، على أن يتم البحث في إنعكاسات الدور الجيوإقتصادي الصيني والتحديات التي يواجهها.

عليه، سوف ينقسم هذا المبحث الى فقرتين، فقرة أولى تدرس التّفاعلات الصّينية على الصّعيدين الدّاخلي والخارجي، وفقرة ثانية تدرس التّفاعلات على مستوى العالم في شقّ أوّل يتناول الإنعكاسات في وسط آسيا وآخر يتناول التحديات على صعيدها وعلى الصّعيد العالمي.

الفقرة الأولى: على المستوى الصّيني

ربطت تعريفات مفهوم الجيوإقتصاد بين الصّعيدين الداخلي والخارجي كحقلي تفاعل للأدوات التي يصار الى استخدامها. بالتّالي فإنَّ الدّاخل الصيني بمستوياتٍ متعدّدة منها السياسي، الإقتصادي والجغرافي، كان حقل تفاعل لمتغيّرات عدّة أدّت الى اختلاف في مقاربات بعض المسؤولين الحزبيين، كما والتأثير في مجرى القضايا المصيرية على المدى البعيد. هذا وأفضت الأدوات الجيوإقتصادية الى تطوّر في المكانة الإقليمية والعالمية للصّين، كما سنشرح في ما يلي.

أوّلًا، على الصعيد الداخلي

إنّ الصعيد الداخلي كحقل تفاعل لأدوات الجيوإقتصاد يشمل التفاعلات السياسية وهي بشكل أساسي الحزب الشيوعي كونه الحزب الحاكم فأي إنعكاس يطاله أو يطال قوّته ينعكس على الحكم ككل، وإقليم شينجيانغ الذي تأثر بشكل مباشر نظرًا لموقعه الجغرافي؛ كما والتفاعلات الإقتصادية والجغرافية من موضوع أمن الطاقة، الى الشركات الصينية، اليد العاملة والمناطق الداخلية.

أ ـ التفاعلات السياسية

١- الحزب الشيوعي وطريقة الحكم

على صعيد التفاعلات الداخلية أظهرت الدراسات التي قام بها الحزب كورقة "القدرة على الحكم" أنَّ الإنفتاح الصّيني أدّى ببعض المسؤولين في الحزب الى إيلاء الفرص الإقتصادية الأهمية على حساب واجباتهم السياسية والحزبية. ذلك بالتوازي مع إنخفاض الإنتساب الى الحزب خصوصًا في المناطق

الريفية، وغياب مكاتب الأخير عن الشّركات الخاصّة التي تنشأ حديثًا، ما اعتبر إنذار يذكّر بتفكّك الإتحاد السوفياتي حيث كانت عدم مرونة الحزب الشيوعي حينها إحدى العوامل في ذلك[1].

دفع ذلك بالرئيس هو جينتاو بين الأعوام ٢٠٠١ والـ ٢٠٠٥ الى إعتماد تغييرات مرتكزة على مفهومين هما: إعتماد الشعب كقاعدة إنطلاق – *yiren weiben*، والتطور المتفهّم –*zonghe fazhan* ، حيث قضت هذه الإضافات بإتّباع أساليب مشاركة سياسية وإجتماعية جديدة، فأدخل جينتاو معايير أكثر إحترافية في ما يخص إدارة الحزب، كما واعتماد القانون كوسيلة أساسية للتغيير. متبِعًا ذلك بما يعرف بـ "المجتمع المتجانس" – *hexie shehui*/ Harmonious Society، وهو عبارة عن بناء مجتمع يرتكز على مجموعة من القيم كالديمقراطية، الإنصاف، العدالة، الثقة، التجانس بين البشر وغيرها، على أن تكون النظرة العلمية للتطوّر هي الخاصّيّة المحورية لهذا المجتمع. كما قضت بالعمل على بناء عالم متجانس وإستخدام العولمة للترويج للسلام، التطور والإزدهار المشترك[2].

ثمَّ تم اللجوء الى حملة عام ٢٠٠٦ قضت بإعادة هيكلة للمؤسسات التابعة للحزب، من خلال إنشاء ١٣٠،٠٠٠مؤسّسة جديدة وإغلاق ١٥٦،٠٠٠ أخرى غير فاعلة، كما وفصل ٤٤،٧٣٨ حزبي ممّن إعتبروا غير مؤهّلين[3]. كما وترجمت المرونة المستجدّة للحزب عبر دعوة قادة، مشرّعين، رجال أعمال ووسائل إعلامية من تايوان لحوار حول مضيق تايوان عام ٢٠٠٥ لأوّل مرة منذ عام ١٩٤٩، نتج عنها إستحداث قنوات للتفاوض والتشاور المستمر[4].

بالتالي انعكس السعي وراء أهداف إقتصادية على المستوى الداخلي تراجعًا في الاهتمام السياسي، ما استدعى اعتماد أدوات سياسية واجتماعية لإعادة التوازن، وفي ذلك تداخل للأبعاد السياسية الإقتصادية والإجتماعية.

٢- إقليم شينجيانغ

إنعكست سياسات الحكومة الصّينية على إقليم شينجيانغ بشكلٍ مباشر، وتحديدًا عبر الطريق السّريع الذي يربط العاصمة بيكين بـ أورومتشي –Ürümqi (عاصمة الإقليم). يمتد الطريق على طول ٢٧٦٨ كم، هو أطول طريق سريع يمر في أراضٍ صحراوية في العالم، وتكمن أهميّته بأنّه قلّص المسافة بين بيكين والإقليم بحوالي الـ ١٣٠٠ كم. ذلك بالإضافة الى استثمار السلطات المحلية

---

[1] Shanding Zhou, **Trends in China's political reform**, Regional Outlook Paper No. 41, Griffith Asia Institute, Griffith University, Australia, 2012, P. 8
[2] Ibid, P. 4
[3] Ibid, P. 8
[4] Ibid, P. 21

بمشاريع البنى التحتية بشكلٍ عام، حيث ارتفعت هذه الاستثمارات بنسبة ٥٠% بين العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧[١].

وعلمًا بأنَّ الإقليم كان من بين المقاطعات الأقل تطوّرًا، فإنَّ وجوده على الحدود مع دولٍ عدة، من بينها ثلاث من دول وسط آسيا، قد أعطاه أهمية استراتيجية كقاعدة إنطلاق للصين من حدودها الغربية الى آسيا وأوروبا. فشهد العام ٢٠١٧ نموًّا للإقتصاد المحلي بـ ٧,٦%، ونموًّا للدخل الفردي بحوالي الـ ١٠%، كما وجرت حوالي ٧٠٠ رحلة شحن من أورومتشي الى أوروبا، إستقطبت ١٠٠ مليون سائح بنمو ٣٢,٤%[٢].

أمّا في العلاقة مع كازاخستان تحديدًا فإن الأخيرة تعتبر الشّريك التجاري الأكبر للإقليم فحازت في العام ٢٠١٤ على ما نسبته ٣٦,٦ % من إجمالي قيمة التجارة الخارجية، بينما حازت طاجيكستان على نسبة ٧,٢٧ %[٣]؛ وقد إستقبل القطاع الطبّي في الإقليم مئات المرضى من الدولتين المذكورتين عام ٢٠١٧، ما دفع بالسلطات المحلية إطلاق مبادرات لتحديث القطاع عبر إستقطاب متخصّصين وخلق شبكات إستشارات طبية "أونلاين" مع مرضى في وسط آسيا وعلى إمتداد مبادرة الحزام والطّريق[٤].

إنَّ أهم ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار هو الحلقة التي يدور فيها تطوّر الإقليم، ففي حين سعت الصّين الى الإنطلاق من شينجيانغ الى آسيا والإستثمار في البنية التحتية، لقد إنعكس ذلك نموًّا إقتصاديًّا داخله، دافعًا الى أوجه جديدة من سياسات تطويره كالإجراءات في القطاع الطبّي. الأمر الذي يمكن ربطه بأهداف الجيوإقتصاد وتحديدًا ما أشار اليه لوتفاك، فقد بدأت الصّين بسياسات "هجومية" على الصعيد الداخلي قاضية بتحسين البنية التحتية وصولًا الى ربط الأخيرة بطرق تجارية خارج حدودها والإستثمار فيها. أي استخدمت الإقليم كمرجع مكاني ومفتاح للسياسات الإقليمية؛ ثمَّ ما لبث أن إنعكس ذلك إزدهارًا داخليًّا لإقليم أقل تطوّرًا من غيره وتظهر فيه إتّجاهات متطرّفة وإنفصالية. بعبارةٍ أخرى تظهر أدوات الجيوإقتصاد ألا وهي الإستثمارات في البنى التحتية كإحدى الحلول لتحدّيات سياسية وإقتصادية واجهتها الصّين.

---

[1] Shanding Zhou, Op.cit, P. 21

[2] Ibid, P. 21

[٣] وو يامين وتشانغ تساي يون، **وقائع وأرقام شينجيانغ على مدار ستين عامًا: ١٩٥٥ ـ٢٠١٥**، دار نشر انتركونتيننتال الصينية، لا م.، أيلول ٢٠١٥، ص. ٧٩.

[4]Shanding Zhou, Op.cit, P. 21

ب- التفاعلات الإقتصادية والجغرافية

١- أمن الطاقة

تعدّدت المشاريع التي شاركت واستثمرت فيها الصّين عبر شركاتها بدءًا من العام ٢٠٠٧، حيث أصبح عدد المشاريع في هذا الإطار حوالي الـ ١٥ مشروع رئيسي، منفّذة من قبل CNPC: تسعة مشاريع في كازاخستان (منها حقول إستخراج نفط وأخرى عبارة عن أنابيب للنّفط الخام)، ثلاثة مشاريع في أوزبكستان (أحدها يدخل في إطار مبادرة الحزام والطّريق تحت مسمّى "طريق الحرير")، مشروع في تركمانستان ومشروعان يمرّان عبر دول وسط آسيا[١].

إنّ أهم ما نتج عن ذلك أنَّ واردات النفط من وسط آسيا تراوحت بين ٧ و٩% بعد عام ٢٠١٥، بينما قاربت واردات الغاز الـ ٧٠% من مجمل واردات الصّين من النّفط والغاز[٢]. ما يعني تأمينًا لمصادر واردات تحتاجها الصّين.

٢- نموذج عن إستفادة الشّركات الصّينية:

إنَّ شركة CNPC هي من أولى الشركات الصّينية المملوكة من الدولة، التي استثمرت في الخارج (بدءًا من العام ١٩٩٧)، بالتّالي كانت من أولى الشّركات التي استخدمت كأداة لسياسة الإستثمار في الخارج بعد دخول الصّين الى منظّمة التجارة العالمية. عليه، أصبحت الشّركة المذكورة نموذجًا للشّركات الحكومية مستفيدةً من إمتيازات سياسية وإقتصادية مختلفة عن شركات النفط والغاز الأخرى[٣].

كما وبفعل التعاون مع دول وسط آسيا، إستفادت CNPC من تخفيض تباطؤ الإنتاج والإبقاء عليه مستقرًّا عبر دمج تكنولوجيّات هندسة وتقنيات معتمدة في الصّين مع باحثين من دول وسط أسيا، ما أدّى في الآن عينه الى تطوير نظم تقنية جديدة للدعم الهندسي الفنّي[٤].

بالإضافة الى ما تقدّم إستفادت شركات عديدة كـ "مجموعة جيزهوبا" – The Gezhouba Group، "مجموعة الصّين للسّكك الحديديّة" –The China Railway Group، و"شركة الصّين لبناء شبكات الإتصالات"– The China Communications Construction Company، من التمويل

[1] Hu bin, Op.cit, P. 601
[2] Ibid, P. 602
[3] Ibid, P. 602
[4] Ibid, P. 599

والمشاريع الحكومية للدّفع بمعدّلات نموّها وتسويق إسمها على إمتداد مبادرة الحزام والطّريق[1]. ما يعني فرصًا جديدة للشركات وتطويرًا لتقنيات جديدة.

٣- اليد العاملة:

من الملاحظ أنَّ إستثمارات الصّين تركّزت في جزءٍ كبير حول البنى التحتية، وتشير دراسةٌ أجريت في الولايات المتّحدة الأميركية بأنَّ كل مليار دولار يستثمر في البنى التحتية قادر على خلق فرص عمل، يتراوح عددها بين ١٣،٠٠٠ و ٢٢،٠٠٠ وظيفة[2].

وفي حين يبلغ عدد الموظّفين في قطاع الطاقة المتجدّدة في الصّين مليون موظّف[3]، فإنَّ شي جين بينغ كان قد شدَّد على التنمية الصّديقة للبيئة كما تمّت الإشارة في الفصل الأوّل، بالتّالي فإنَّ التنمية في هذا المجال ستنعكس تلقائيًّا على خلق فرص عمل جديدة.

أمّا في ما يخص تصدير اليد العامة الصّينية فهناك إتّجاه لدى العمّال الصّينيّين بالعمل حيث توجد إستثمارات صينيّة[4]، مقابل سعي الصّين الى توظيف العمّال الصينيّين في المشاريع التي تنفّذها في الخارج[5]. في ذلك تأمين فرصٍ للعمل في الدّاخل وتوسّع عبرها للدولة على الصعيد الخارجي، الأمر الذي يعتبر تحقيقًا لأحد أهداف الجيوإقتصاد.

٤- المناطق الدّاخلية

من المتعارف عليه أنَّ المدن السّاحلية الصّينية إستفادت من سياسات الإنفتاح والإصلاحات التي كان قد بدأ بها دنغ شياوبينغ، الأمر الذي أحدث خللًا في التنمية المتوازنة بين المناطق الصّينية. بعد العام ٢٠٠٠ وسياسة "الإتّجاه غربًا"، وصولًا الى طرقات التّجارة والسّكك المستحدثة مع مبادرة الحزام والطّريق، إستطاعت المدن والمحافظات الدّاخلية أن تستقطب إستثمارات على صعد عدّة. على سبيل المثال، أصبحت شونجكينغ ووشينجدو مراكز تصنيع للحواسيب حيث إستوردت أوروبا عبر شركة Hewlett Packard الأميركية ٤ مليون حاسوب بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، عبر سكّة حديد شونجكينغ

---

[1] Richard Boucher, "China's Belt and Road: A Reality Check", **The Diplomat**, 29/3/2019. https://thediplomat.com/2019/03/chinas-belt-and-road-a-reality-check/ Retrieved: 13/8/2019

[2] Don Kanak, "China's Belt and Road initiative vital to Asian job creation", **Nikkei Asian Review**, 28/12/2016 https://asia.nikkei.com/Economy/China-s-Belt-and-Road-initiative-vital-to-Asian-job-creation Retrieved: 13/8/2019

[3] Ibid

[4] Moritz Pieper, Conference entitled: **China's expanding influence in the Middle East**, Op.cit.

[5] Philippe Le Corre, "China's Rise as a Geoeconomic Influencer: Four European Case Studies", **Carnegie Endowment For international Peace**, 15/10/2018 https://carnegieendowment.org/2018/10/15/china-s-rise-as-geoeconomic-influencer-four-european-case-studies-pub-77462 Retrieved: 13/8/2019

–دويسبورغ[1]؛ أي أصبحت مركزًا لتطوّر تكنولوجي. وتمتد الطّريق بين المدينتين على طول ١١،١٧٩ كم، حيث تمر عبر إقليم شينجيانغ في الصّين، كازاخستان، بيلاروسيا، بولندا وصولًا الى ألمانيا[2]. أمّا شينجدو، فقد شهدت عام ٢٠١٦ إنطلاق ٤٦٠ شحنة الى أوروبا و٦٠ شحنة الى وسط آسيا بقيمة ١,٥٦ مليار دولار؛ إرتفع عدد الشحنات في العام التّالي الى أكثر من ألف شحنة من شينجدو الى هولندا، ألمانيا، موسكو واسطنبول[3].

ثانيًا، على الصعيد الخارجي

يشمل المجال الخارجي حقل تفاعل لأدوات الجيوإقتصاد على مستويين، مستوى أوّل يتطرّق الى تفاعلات دور الصين في وسط آسيا، حيث المقصود منها هو الإنعكاس الذي يخصّها في الدول الخمس وليس كل الإنعكاسات التي تطال هذه الأخيرة. ومستوى ثاني يوضح إنعكاسات الأدوات المستخدمة من قبل الصين على مكانتها العالمية وذلك في المجال المتعدّد الأطراف أي الصعيد الجماعي والعلاقات الثنائية.

أ- في العلاقة مع دول وسط آسيا

١- التفوّق التنافسي:

إنَّ المثل الأبرز على إكتساب الصّين تفوّقًا تنافسيًّا في دول وسط آسيا يتّضح عبر كمية المواد الغذائية والصناعية المستوردة في قيرغيزستان بالدّرجة الأولى وكازاخستان بالدّرجة ثانية. فسعر البضاعة الصّينية المنخفض مقابل الإنخفاض في سعر صرف الروبل دفع بالشّركات المحليّة (الصغيرة ومتوسّطة الحجم) إلى إستيراد البضاعة الصّينية للإستهلاك المحلّي وإعادة تصديرها على حدّ سواء[4].

ويتّضح من الأرقام التي أشير إليها في المبحث الأوّل من هذا الفصل، أنَّ الصّين شريك تجاري أساسي لدول وسط أسيا مع إختلاف السّلع موضوع التبادل من دولة الى أخرى على الشكل الآتي: فأهم صادرات كازاخستان الى الصّين هي المعادن وتحديدًا النّحاس، بينما أهم صادرات قيرغيزستان الى الصّين هو خام المعادن الثمينة يليها التبغ الملفوف، بالنسبة الى طاجيكستان خام المعادن وبعض الأقمشة، أمّا أوزبكستان فهو غاز البتروليوم، وأخيرًا تركمانستان حيث ٩٩% من صادراتها الى الصّين هي من غاز البتروليوم.

[1] Xiangming Chen & Fakhmiddin Fazilov, « Re-centering Central Asia: China's "New Great Game" in the old Eurasian H/eartland", **Palgrave Communications**, 19 June 2018 https://www.nature.com/articles/s41599-018-0125-5 Retrieved 17/8/2019
[2] Ibid
[3] Ibid
[4] Craig Oliphant and Others, Op.cit, P. 32

أمّا لناحية الواردات، فأهم واردات كازاخستان من الصّين هي الآلات تليها الأنابيب، بينما أهم واردات قيرغيزستان من الصّين هي الأقمشة والألبسة تليها الآلات، الأمر نفسه بالنسبة الى طاجيكستان وأوزبكستان مضافًا اليها المطّاط. وأخيرًا تركمانستان حيث أكثر وارداتها من الصّين هي الآلات.

٢- ترانزيت للنفط والغاز

إنَّ دول وسط آسيا بالنسبة للصّين، والى جانب كونها موردًا للنفط والغاز، تشكّل أراضي ترانزيت للسلعتين المذكورتين. فمثلًا خط تركمانستان –الصّين يمر في جنوب كازاخستان باتّجاه الصّين، في حين

تسعى أوزبكستان لاستقطاب استثمارات خارجية في ما يخص أنابيب النفط وبالتّالي زيادة إنتاجها ما يشكّل نقطة تقاطع مع طبيعة الإستثمارات اتي تبحث عنها الصّين.

أمّا في ما يخص الغاز فأوزبكستان دولة ترانزيت للغاز الطّبيعي المصدَّر من تركمانستان إلى روسيا والصّين وكازاخستان، بينما تمتلك تركمانستان شبكة متنوعة من أنابيب الغاز كونها المصدّر الأكبر للغاز الطّبيعي بين دول وسط آسيا، ونتيجة لمشاطأتها بحر قزوين. إنّما توقّف إحدى مشاريع الأنابيب المشار إليه آنفًا بسبب الخلافات السياسية فيقود الى أحد أهم التحدّيات التي تواجه الصّين في استثماراتها.

٣- الصّين كـ "وسيط" في وسط آسيا

يرتكز نموذج أنابيب النفط الصيني –الوسط آسيوي على العلاقات الثنائية بين الصّين والدول التي تمر عبرها الأنابيب بخلاف ما هو سائد في هذا المجال (أي الإتفاقيات المشتركة). فالصّين شريك بنسبة ٥٠ % مع كازاخستان، ٥٠% مع أوزبكستان و٥٠% مع تركمانستان، بينما الـ ٥٠% الأخرى في كل شق من استثمارات الأنابيب هو للدّولة التي يمر عبرها، الأمر الذي يجعل الصّين وسيطًا ما بين الدّول هذه[1]. بالتّالي إذا ما تم النّظر الى شبكة الأنابيب بشكل شمولي يمكن رؤية نموذج الـ Hub and Spokes بحيث تكون الصين هي محور العمليات.

٤- "الصّينوفوبيا" – Sinophobia

لمّا كانت دول وسط آسيا هي من جمهوريّات الإتّحاد السوفياتي السّابق، ونظرًا لوجود توتّر في العلاقة بين الصين والإتحاد السوفياتي، سادت دعاية أو "Propaganda" سوفياتية تشير إلى أنَّ الصين

[1] Alexander Cooley, "Russia and China in Central Asia", **Policy Brief**, Published by: Norwegian Institute for International Affairs, Nº 26, Norway, 2015, P. 3

تطالب بإسترجاع أراضٍ كانت قد خسرتها لصالح الإتحاد السوفياتي حينها على الرغم من نفي الصين لذلك[١]. عليه فقد نشأ ما يعرف بـ "الصّينوفوبيا"، وتحديدًا على الصّعيد الإجتماعي في دول وسط آسيا.

و ما يدعي لاستمرار أهميّة دراسة هذا العامل، فهو تقارير تشير الى إعتراض العمّال المحليّين في مناطق تتواجد فيها مشاريع صينية داخل قيرغيزستان على كون ظروف العمل التي يتمتّع بها العمّال الصّينيّون أفضل من ظروفهم. كما وتوتّر في كازاخستان بين عمّال محليين وآخرين صينيّين في منجم آكتوجاي الكازاخستاني عام ٢٠١٥ حيث نتج عنه ٦٥ جريح[٢].

إضافة الى ذلك، إنَّ موضوع التلوّث البيئي هو من المواضيع التي ترافق الإستثمارات الصينية. ففي قيرغيزستان مثلًا وبعيدًا عمّا إذا كانت عملية إستخراج الذهب من المناجم عاملًا في التلوّث البيئي أو أنَّ القوانين المحلية التي تحمي البيئة ضعيفة في الأساس، يظهر إتجاه محلّي محافظ يعتبر أنّ إستخراج الصّين للموارد الطبيعية لا يراعي البيئة المحلية وبالتالي له إنعكاسات سلبية على المديين القريب والبعيد[٣].

[1] Dieter Heinzig, **The Soviet Union and Communist China 1945-1950: The Arduous Road to the Alliance**, M.E. Sharpe Publishers, London, 2003, P. 424

[2] Xiangming Chen & Fakhmiddin Fazilov, Op.cit.

[3] Julie Yu-Wen Chen and Soledad Jimenez Tovar, "China in Central Asia –Local Perceptions from Future Elites", **China Quarterly of International Strategic Studies,** Vol. 3, No. 3, Published by: World Century Publishing Corporation and Shanghai Institutes for International Studies, 2017, Pp. 429-445, P. 438 -439

ب- في المكانة العالمية

١- على الصّعيد الجماعي

إستطاعت الصّين إدخال المفاهيم التي ترتكز عليها سياساتها الداخلية في مجالات عدّة ضمن المنتديات العالمية. لعلَّ أهمّها في الأمم المتّحدة وذلك من خلال الإعلانات المشتركة المشار إليها سابقًا والتي قدّمتها الصّين ودول وسط آسيا حول دور الأمم المتحدة، كما ومدوّنة القواعد السّلوكية لأمن المعلومات التي تساهم في بناء قاعدة مفاهيميّة لتنسيق السياسات ما بين الدول المتبنّية للمدوّنة.

من ناحية أخرى، تبرز مجموعات داعمة للصّين في منتديات دولية عدّة:

ت- مجلس حقوق الإنسان في جنيف: حيث أثيرت قضية السياسات الصينية في إقليم شينجيانغ ذي الأكثرية المسلمة. فتم خلال الدورة الـ ٤١ للمجلس توجيه رسالة الى المفوضة العليا لحقوق الإنسان ورئيس مجلس حقوق الإنسان من إثنين وعشرين دولة تعتبر أنّه يوجد إعتقالات تعسّفية بحق الأيغور[١]. فردّت بالمقابل خمسون دولة برسالة مماثلة تدعم فيها سياسات الصّين لمكافحة التطرّف في الإقليم وتنفي وجود إعتقالات[٢].

ث- منظّمة التعاون الإسلامي: أشارت في مقرّرات الدّورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية إلى "جهود جمهورية الصّين الشعبية في رعاية المسلمين الصينيّين" بناءً على زيارة قام بها وفد الأمانة العامّة الى إقليم شينجيانغ[٣]. ويدل ذلك على سياسة الإنفتاح التي تتّبعها الصّين من ناحية، كما وحرصها على إظهار تلك السياسات من ناحية أخرى؛ إضافةً الى أنّها تستخدم المنظّمات القائمة أساسًا والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي لدعم موقفها من القضايا الحسّاسة أو الرد على إتّهامات تتعرّض لها.

ج- حركة عدم الإنحياز: تطرّقت الى قضية الأراضي المتنازع عليها في بحر الصّين الجنوبي حيث تناولتها الوثائق الختامية لقمم الرّؤساء (في الأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٢ و٢٠١٦) والإجتماعات الوزارية (في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٤ و٢٠١٨)، داعية الى "

---

[١] " ٢٢ دولة تندد في رسالة إلى الأمم المتحدة بالاعتقالات في شينجيانغ"، **فرانس ٢٤**، ٢٠١٩/٧/١٠.
https://www.france24.com/ar/20190710-22-دولة-تندد-في-رسالة-إلى-الأمم-المتحدة-بالاعتقالات-في-شينجيانغ تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٨/١٣

[2] "50 Countries Co-signed Letter to President of UN Human Rights Council and UN High Commissioner for Human Rights in Support of China's Position on Xinjiang-related Issues", **Ministry of Foreign Affairs**, 26/7/2019. https://www.mfa.gov.cn/ce/cegv/eng/dbtzyhd/t1683829.htm Accessed 13/8/2019.

[٣] **قرارات شؤون الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظّمة التعاون الإسلامي**، الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، أبو ظبي، ١-٢ آذار ٢٠١٩، ص. ٦ https://www.oic-oci.org/confdetail/?cID=12&lan=ar

خلق بيئة مساعدة لحفظ السّلم والإستقرار الدوليّين في المنطقة[1]" حتى العام ٢٠١٢ وتطوّرت الى "تعزيز السلم والإستقرار الدوليين في المنطقة[2]" إبتداءً من العام ٢٠١٤، بما في ذلك دلالة على أنَّ البيئة المساعدة باتت موجودة أي أنَّ الجهود التي تبذلها القوى الموجودة في المنطقة قد أفضت الى إيجاد البيئة هذه.

أمّا العامل المفصلي بين الصياغتين فهم قمّة آسيان –الصين الخامسة عشر في بنوم بنه عام ٢٠١٢، إجتماع المسؤولين الكبار السادس –SOM حول تطبيق الإعلان الخاص بسلوك الأفرقاء في بحر الصّين الجنوبي، والفريق العامل المشترك –JWG التاسع حول تطبيق الإعلان المذكور في سوزو، الصين عام ٢٠١٣[3]. ذلك مع العلم بأنّ الصّين هي عضو مراقب في حركة عدم الإنحياز.

إنَّ أهم ما يمكن إستنتاجه ممّا تقدّم هو الدور الحيوي للصّين في المنتديات الدولية، إن لناحية وجودها في المشاورات داخل المنظّمات التي هي عضوًا فيها بالأساس والمنظّمات التي ليست عضوًا فيها، أو لناحية إستضافتها تلك المشاورات أو إستضافة وفود لإظهار سياساتها الدّاخلية.

٢- على الصّعيد الثنائي

سعت الصّين الى تعزيز علاقاتها ورفعها من مذكّرات تفاهم الى شراكات إستراتيجيّة كما تمّت الإشارة سابقًا مع دول وسط آسيا. ذلك بالإضافة الى باقي دول العالم، حيث الدّول التي تعترف بـ تايوان آخذة في الإنخفاض بعد بدء التّعاون الإقتصادي وبالتّالي العلاقات الثنائية الدبلوماسية مع جمهورية الصّين الشّعبية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أشار رئيس السلفادور الى أنَّ الإعتراف بالصّين يترافق وفرص غير تقليدية[4]. فترجم تنامي دور الدبلوماسية الصينية، عبر رفع ميزانيّة وزارة الخارجية من ٣٠ مليار رينمينبي عام ٢٠١١ الى ٦٠ مليار رينمينبي أي ما يعادل ٩,٥ مليار دولار عام ٢٠١٧، حاصلةً على ١٥% زيادة في العام ٢٠١٨[5].

وفي ما يخص الإستثمارات فقد ناهزت الإستثمارات الصينية الـ ١,٨ تريليون دولار منذ العام ٢٠٠٥ في العالم[6]؛ منها ٧٠ مليار دولار بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ في إطار مبادرة الحزام والطّريق،

---

[1] Article 361, **16th Summit of Heads of State or Government of the Non-Aligned Movement**, Iran, 26 - 31 August 2012.

[2] Article 449, **17th Summit of Heads of State and Government of the Non-Aligned Movement**, Venezuela, 17-18 September 2016.

[3] Ibid

[4] Chris Horton, "El Salvador Recognizes China in Blow to Taiwan", **The New York Times**, 21/8/2018. https://www.nytimes.com/2018/08/21/world/asia/taiwan-el-salvador-diplomatic-ties.html Retrieved: 13/8/2019

[5] Philippe Le Corre, Op.cit.

[6] Ibid

وقد خلقت ٢٠٠،٠٠٠ وظيفة للسكّان المحليّين[١]. أمّا حجم التبادل التّجاري في إطار المبادرة فقد ناهز الـ٤ تريليون دولار بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، حيث كان ١,١ تريليون في العام ٢٠١٧ وحده، ليشكّل ٢٦,٥% من مجمل حجم التجارة الصّينية[٢].

الى جانب ذلك، إستثمرت الشّركات الصّينية عام ٢٠١٧ في ٥٧ دولة على إمتداد المبادرة، حيث بلغت هذه الإستثمارات ١٢,٧% من مجمل إستثمارات الصّين الخارجية. وإنَّ أكثر الدّول إستفادةً هي (مليار دولار): سنغافورة (٦,٣)، كازاخستان (٢,١)، ماليزيا (١,٧)، إندونيسيا (١,٧)، روسيا (١,٥)، لاوس (١,٢)، تايلاندا (١,١)، فييتنام (٠,٧) وباكستان (٠,٧)[٣].

تبقى الإشارة الى تعزيز انتشار الثقافة الصينية، فيمكن الحديث عن خمسة محاور هي، السّياحة، التعليم، الصناعة السينمائية، القراءة[٤] والرّياضة:

أ- لناحية السّياحة، وحسب منظمة السياحة العالمية التّابعة للأمم المتحدة، فإنَّ عدد السيّاح القادمين من الصّين إرتفع من ٧٧٥،٠٠٠ عام ٢٠١٢ الى ٣,١ مليون عام ٢٠١٦ على إمتداد مبادرة الحزام والطّريق. وكان مقدّرًا أن يبلغ عدد السيّاح الإجمالي ٨٥ مليون بين دول المبادرة مع نهاية عام ٢٠٢٠، بحجم إنفاق ١١٠ مليار دولار.

ب- لناحية التعليم، فقد إرتفع عدد الطلّاب القادمين من دول مبادرة الحزام والطّريق بنسبة ١١,٥٨ % عن العام ٢٠١٦ فبلغ ٣١٧،٠٠٠ عام ٢٠١٧، ليشكّلوا ٦٤,٨٥% من مجمل الطلّاب الأجانب في الصّين. من الجدير الذكر بأنَّ إنفاق الصّين على المنح الدّراسية في دول المبادرة بلغ ٣٩,٣ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠١٨، الى جانب إنشاء ١١٦ مؤسسة ومركز تعليمي أو ثقافي في الدول المذكورة.

ت- لناحية السينما، فقد تم توقيع مذكّرة تعاون من قبل ٣١ منظمة أفلام من ٢٩ دولة مشاركة في مبادرة الحزام والطّريق في إطار مهرجان شنغهاي للأفلام الذي شارك فيه ١٥٤ فيلم

---

[1] Liu Yukun, "B&R adds 200,000 foreign jobs", **China Daily**, 20/1/2018 http://www.chinadaily.com.cn/a/201801/20/WS5a629b12a3106e7dcc135710.html Retrieved: 13/8/2019

[2] Ibid

[3] Luiza Kostecka-Tomaszewska, "Economic security of China: the implications of the belt and road initiative", **35th International Scientific Conference on Economic and Social Development: Sustainability from an Economic and Social Perspective**, Portugal, November 2018, Pp. 166 -182, P. 178

[4] CGTN, "Belt and Road Initiative yields fruitful results in the cultural arena", **China Daily**, 28/8/2018 http://www.chinadaily.com.cn/a/201808/28/WS5b850dfaa310add14f3883b5.html Retrieved: 3/8/2018

من ٤٩ دولة على طول الحزام والطّريق. ويمكن مقاربة الأمر عبر بعدين، أوّلًا إنَّ المهرجان عبارة عن فرصة لتبادل الخبرات في مجال الصّناعة السنيمائية وخلق مشاريع تعاون جديدة، وثانيًا هو فرصة لتسويق ونشر القيم والعادات الصّينية.

ث- لناحية القراءة، قامت مكتبة الصّين الوطنية بإنشاء حلف المكتبة على إمتداد طريق الحرير –Library Alliance along the Silk Road ، بمشاركة ٢٤ دولة. تتمحور أهدافها حول: تبادل الوثائق، حماية الإصدارات الكلاسيكيّة وإدخال المكننة.

ج- لناحية الرّياضة، تمَّ إعتماد "طريق الحرير" كشعار لبطولة آسيا للأندية في كرة السلّة عام ٢٠١٩، لـ "الإقتداء به كنموذجٍ للتّرابط"[١]. بينما استوحت شركة نايكي تصميم واسم حذاء لاعب كرة السلّة الشهير كوبي براينت عام ٢٠١٥ –Kobe X Silk Shoe من طريق الحرير نظرًا لتنقّله بين عدّة دول[٢]؛ وفي هذين المثلين ترجمة لنجاح تسويق الثّقافة الصّينية.

في المحصّلة ان الإنعكاسات على المستوى الصيني تتلخّص بطريقة الحكم التي تطوّرت والسعي الى حل إشكالية شينجيانغ عبر وسائل جيوإقتصادية. بالإضافة الى تأمين مصادر للواردات، تعزيز دور الشركات عبر الإستثمارات في الخارج، خلق فرص عمل للصينيين وتطوير المناطق الداخلية. أمّا على الصعيد الخارجي فازدادت قدرة الصين التنافسية، أمّنت ممرّات لوارداتها، أصبحت وسيطًا لدول وسط آسيا وأصبحت ضمن الدول التي تولي الإهتمام للجانب الثقافي ما ينعكس على قدرتها التسويقية. ذلك الى جانب ادخال مفاهيم تشبه المبادئ الصينية الى المنتديات العالمية أي السلع العامة النظامية الموجودة أساسًا، كما وتعزيز شراكاتها وانتشار ثقافتها.

---

[١] " طريق الحرير .. الشعار الجديد لكأس آسيا للأندية البطلة"، **فيبا**، ٢٠١٩/٨/٥
http://www.fiba.basketball/ar/asiachampionscup/2019/news/fiba-asia-champions-cup-mark-revealed-draws-inspiration-from-the-silk-road تاريخ الدّخول: ٢٠١٩/٨/١٣

[2] Peter Frankopan, **The New Silk Roads –The Present and Future of the World**, Ed. 2, Bloomsbury Publishing, London, 2019, P. 10

الفقرة الثانية: التحدّيات على المستوى الدولي

إنّ الشق الآخر من الإنعكاسات هو ما تعنى به دول وسط آسيا بشكل مباشر، فعلى الرغم من تناول بعضها التي ترتبط بدور الصين داخل الدول الخمس، إلا أنّه تبقى تفاعلات خاصّة فيها وهي نتيجة العلاقات الثنائية والجماعية مع الصين، والتي اشتملت على أبعاد الجيوإقتصاد المشار اليها آنفًا.

سيتم التطرّق الى التحدّيات وذلك بهدفين. الهدف الأول هو إلقاء الضوء على ما تبقّى من فرص يمكن العمل عليها بحيث أنّ كل تحدّي هو فرصة تعاون قائمة، أمّا الثاني يتلخّص بالمقارنة بين التحديات في وسط آسيا والتحديات التي تواجه أدوات الصين على مستوى العالم.

أوّلًا، الإنعكاسات على صعيد دول وسط آسيا

سوف يصار الى تقسيم الإنعكاسات على مستوى وسط آسيا الى شقّين: شق أوّل يتمحور حول المستوى السياسي بما يتضمّن من سياسة متعددة الأضلع، مقاربة ثنائية وتأثّر العلاقات بين دول وسط آسيا نفسها. وشق ثانٍ للتطرّق الى الصعيد الإقتصادي، الجغرافي والإجتماعي تحت العناوين التالية: الإنفتاح الإقتصادي، الترابط عبر المشاريع إقتصادية، العلاقات التجارية الثنائية، تمويل الإستثمارات وأخيرًا منافسة في اليد العاملة.

أ- إنعكاسات دور الصين على الصعيد السياسي

١- سياسة متعددة الأضلع

إستفادت دول وسط آسيا من إزدياد خياراتها على صعيد سياستها الخارجية وعلاقاتها الثنائية. فعلى سبيل المثال، حالة كازاخستان. إنَّ دول وسط جميعها من دول الإتحاد السوفياتي السابق، إلا أنّ كازاخستان هي الأقرب الى روسيا حيث تعتبر ركيزة سياستها في المنطقة[1]. لكن العلاقة بين الدولتين فقد شهدت توتّر على صعيد الخطاب السياسي خصوصًا في العام ٢٠١٤، بعد قضية شبه جزيرة القرم وتصريح الرئيس فلاديمير بوتين عن حق روسيا في الدفاع عن الرّوس من ناحية، وتخوّف نازاربايف من أن تتدخّل روسيا في شؤونها من ناحية أخرى نظرًا للنسبة التي يشكّلها الرّوس في كازاخستان[2].

ويبرز هذا التخوّف في التعديل الأخير على العقيدة العسكرية لكازاخستان حيث بات يطرح الخطر الرّوسي على الأمن القومي للدولة[3]. بالتّالي فإنَّ الدور التي تمتلكه الصّين ينعكس على الصّعيد السياسية بازدياد الخيارات المتاحة أمام دول وسط آسيا عمومًا وكازاخستان خصوصًا وإمكانيّتها لاعتماد

[1] Craig Oliphant and Others, Op.cit, P. 20
[2] Ibid, P. 20
[3] Peter Frankopan, Op.cit, P. 249

سياسة خارجية متعدّدة الأضلع. مع العلم أن الأخيرة قد قدّمت الدعم للولايات المتحدة الاميركية في عملياتها ضمن أفغانستان، وأتاحت لها استخدام مرفأين على بحر قزوين[١]، ما يبرز سعي كازاخستان للإبقاء على خيارات التعاون مفتوحة مع القوى المتنافسة في المنطقة وليس فقط الصّين وروسيا.

٢- مقاربة ثنائية

من الملاحظ أنَّ الصّين تنتهج أسلوبًا يرتكز على العلاقات الثنائية في علاقاتها مع دول وسط آسيا، الى جانب التعددية في سياساتها الخارجية، مع تفضيل الأولى على الثانية. ويمكن ملاحظة ذلك عبر الشّراكات الإستراتيجية التي وقّعتها مع كلّ من الدول الخمسة، إضافة الى مشاريع واستثمارات تراعي خصوصية موارد كلّ منها وتستفيد من مميّزات موقعها. أمّا انعكاس ذلك على المنطقة فكان بأن إتّخذت روسيا والولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال، مقاربة مشابهة في تعاملها مع دول وسط آسيا لكونها مقاربة أكثر عملية [٢].

٣- العلاقات بين دول وسط آسيا

إنعكس التقارب الجماعي في إطار المنظمات الإقليمية، ومبادرة الحزام والطريق في ما بعد، نموًّا في العلاقات بين الدول في وسط آسيا نفسها. فمثلًا أعلنت كازاخستان العام ٢٠١٨ "عام أوزبكستان"، وأعلنت الأخيرة عام ٢٠١٩ "عام كازاخستان"[٣]. هذا وساعدت دول وسط آسيا طاجيكستان في ما يخص تعزيز الإجراءات الأمنية على حدودها الجنوبية مع أفغانستان للحد من تهريب المخدّرات[٤].

ب- على الصعيد الإقتصادي، الجغرافي والإجتماعي

١- الإنفتاح الإقتصادي

بحكم كون دول وسط آسيا حبيسة فإنَّ علاقاتها الإقتصادية محدودة نوعًا ما بالقرب الجغرافي أو بالطرق البرية للنّقل؛ بينما تنعكس مبادرة الحزام والطّريق كفرصة إنفتاح على خيارات أخرى تحديدًا في مجال الإستيراد والتصدير. ولعلّ المثل الأبرز على ذلك هو نموذج الميناء الجاف "خورغوس" الذي سبق ذكره، فيربط ما بين الدولة الحبيسة والطرق البحرية للنّقل ما يوسّع بآفاق خطط الدول الوسط آسيوية. هذا في الشّق العملي، أمّا بالشّق النظري فإنَّ الميناء الجاف يعيد مسألة الجغرافيا الى محور

[1] Peter Frankopan, Op.cit, P. 250
[2] Roman Vakulchuk & Indra Overland, "China's Belt and Road Initiative through the Lens of Central Asia", **Regional Connection Under the Belt and Road Initiative –The prospects for Economic and Financial Cooperation**, Edited by: Fanny M. Cheung & Ying-yi Hong, Routledge, London, 2019, Pp. 115 – 133, P. 117
[3] Peter Frankopan, Op.cit, P. 52
[4] Ibid, P. 52

البحث. في حين يشكّل الميناء تخطّيًا لحدود الجغرافيا ما يعني تراجع أهمّيتها، إلّا أنّه في الآن عينه يبرهن أنّ الجغرافيا لا تزال عاملًا في المعادلة، وذلك لناحية إبرازها لتحدّيات تحتاج الى حلول وبالتّالي تحوّلها الى فرصة. بعبارة أخرى لولا التحدّي الذي تقدّمه الجغرافيا لما نشأت فكرة الترابط بين الدولة الحبيسة وموانئ الصّين على هذا الشكل.

٢- الترابط عبر المشاريع إقتصادية

في حين تحمل المشاريع الإقتصادية الصينية في وسط آسيا إستفادة متبادلة للطرفين، إلّا أنّهاَ تخلق ترابطًا يجعل من إقتصاد تلك الأخيرة متلقٍّ لأي تراج يواجه الإقتصاد الصّيني على حدّ سواء. فمع توقّف العمل بخطّة إنشاء الخط D من أنابيب الغاز إزداد القلق حول إذا ما كانت توقّعات إزدياد الصّادرات من تركمانستان تحديدًا سوف تترجم على أرض الواقع كما وتراجعًا "مؤقّتًا" في أسعار الصّادرات[١]، ما يترجم الإرتباط بين العمليات الإقتصادية وفكرة "مناخ الإستثمار" حيث أي خلل بالإستقرار في الخطط الإقتصادية يترجم بشكلٍ مادي.

من ناحيةٍ أخرى وفي حالة تركمانستان كمثلٍ، فإنَّ توقّف العمل المذكور يضعها تحت ضغط البحث عن طرق تصدير أخرى، كما ويضعها في منافسة مع الدول التي تمر عبرها الخطوط الأخرى. كما ذكر في ما سبق، إنَّ الخطوط المستخدمة من قبلها هي A، B وC التي تستخدمها كازاخستان وأوزبكستان ولها قدرة تصدير معيّنة، ما يجعل زيادة التصدير من أي طرف تؤثّر على الأطراف الأخرى[٢]. بعبارة أخرى فإنَّ الخطط الإقتصادية الصينية في مجال الطاقة والمتمثّلة بأنابيب الغاز في المثل المذكور، تجعل من قطاع الطّاقة في دول وسط آسيا مترابطًا؛ ويمكن تطبيق المثل عينيه على القطاعات الإقتصادية الأخرى المعنية باستثمارات الصّين فيكون هذا الترابط أحد الإنعكاسات.

٣- العلاقات التجارية الثنائية

إنَّ الترابط المذكور آنفًا يؤدّي الى فكرة العلاقات الثنائية بين دول وسط آسيا نفسها بعيدًا عن المشاريع المتعدّدة الأطراف. فعلى سبيل المثال إزداد التبادل التجاري بين كازاخستان وأوزبكستان مرتفعًا بنسبة ٣١,٢% عام ٢٠١٧، وإتفقتا على تصدير مليوني طن من النفط من كازاخستان الى أوزبكستان (ما يعادل عشرة أضعاف التصدير الحالي)[٣]. كما قامت أوزبكستان وتركمانستان بافتتاح جسر على نهر آمو

[1] Xiangming Chen & Fakhmiddin Fazilov, Op.cit.
[2] Alex Forbes, Op.cit.
[3] Peter Frankopan, Op.cit, P. 53

داريا عام ٢٠١٧، من شأنه تعزيز التبادلات التجارية بين الدولتين كما وباقي الدّول التي تحدّهما، وتم افتتاح نقاط عبور جديدة بين قيرغيزستان وأوزبكستان[١].

٤- تمويل الإستثمارات

تتم تمويل الإستثمارات الصينية في أحد أشكالها عبر القروض التي تعطى للدّول ومن ضمنها دول وسط آسيا. وفي حين تتفاوت معدّلات الدين من دولة الى أخرى، فإنّ ثماني دول ممّن تلقّت القروض الصينية تعاني من إرتفاع لهذه المعدّلات حسب ما يوضح الرسم البياني التالي، بينها دولتين من وسط آسيا، هي: قيرغيزستان وطاجيكستان[٢].

إختلاف الدين العام: بين عام ٢٠١٦ وما بعد إستثمارات مبادرة الحزام والطّريق[٣]

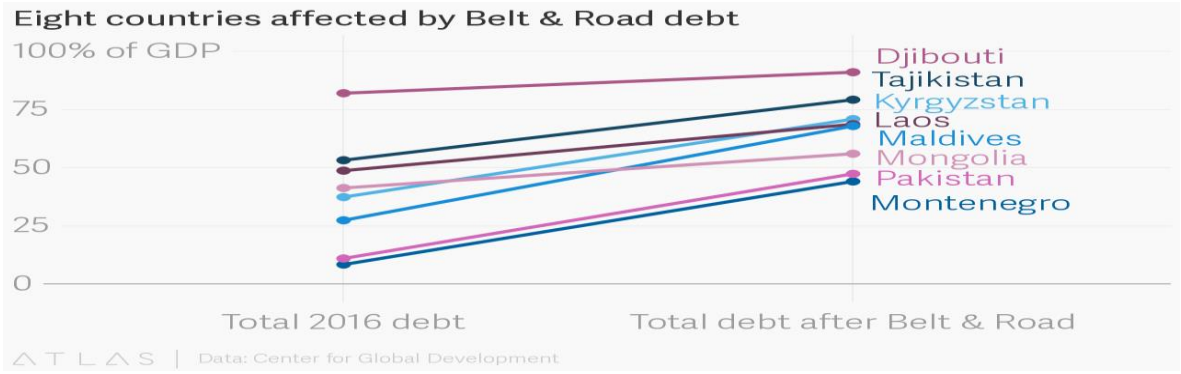

في ما يخص الأولى، لقد أدّى أحد مشاريع توسيع محطّة حرارية في بيشكيك وكلفته ٣٨٦ مليون دولار، الى أعطال نتيجة عدم تحمّلها التوسيع الجاري، وإرتفعت الديون الى ما يعادل ٧٠٣ دولار للفرد (معدّل الدّخل الفردي ١٠٠٠دولار)، الأمران اللذان انعكسا نقاشًا حول فائدة هذه الإستثمارات مقابل كلفتها[٤].

أمّا في حالة الثّانية، فبعد أن أصبحت الصّين أكبر المستثمرين في طاجيكستان بعد التوصّل الى إبرام إتفاقية بين الدولتين في ما يخص الأراضي المتنازع عليها بينهما بعدما كانت قد وقّعت عام ٢٠٠٢[٥]. أفضى هذا الإبرام الى نقاشٍ ذي وجهتي نظر، الأولى تعتبر ذلك ربحًا دبلوماسيًّا، بينما الثانية

[1] Peter Frankopan, Op.cit, P. 52
[2] Ibid, P. 126
[3] Tim Fernholz, "Eight countries affected by Belt & Road debt", **The Atlas,** last updated: February 2019. https://www.theatlas.com/charts/B1KxGipdf 10/9/2019
[4] Peter Frankopan, Op.cit, P. 127
[5] Alexander Sodiqov, "Tajikistan Cedes Disputed Land to China", **Eurasia Daily Monitor**, Published by The Jamestown Foundation, 24 January 2011.

تعتبر أن طاجيكستان قد إستبدلت سداد قسط من الدفعات المتوجّبة عليها الى الصّين ببضعة مئات الكيلومترات من الأراضي[1].

٥- منافسة في اليد العاملة

إتّضح ممّا سبق أنَّ عدد المهاجرين في دول وسط آسيا –باستثناء كازاخستان، آخذ في الإنخفاض، في حين توجد أمثلة عن إستخدام يد عاملة صينية في المشاريع ضمن وسط آسيا. مثلًا يتواجد موظّفون صينيّون في مشاريع البناء الصينية والكازاخية على سبيل المثال كمهندسين أو تقنيّين، وفي حين قد لا يشكّلون قوة منافسة للعمّال المحليّين، إلّا أنَّ الحال في قيرغيزستان مغاير لناحية وجود منافسة صينية –محلية في ما يخص اليد العاملة[2]. إنَّ الإنعكاس الأبرز المراد تظهيره ممّا تقدّم يتمثّل بكون دول وسط آسيا تتلقّى، والى جانب الإستثمارات الصينية، يد عاملة من متخصّصين وعمّال قادمين من الصّين.

في المحصّلة ان الإنعكاسات على صعيد دول وسط آسيا تتمثّل باعتماد سياسات متعدّدة الأضلع، تسويق المقاربة الثنائية في العلاقة معها، وتقارب بين الدول الخمس نفسها. من ناحية أخرى ازداد الإنفتاح الإقتصادي موجدًا حلول لكون دول وسط آسيا حبيسة، وتطوّر الترابط الإقتصادي والعلاقات الثنائية. استطاعت هذه الدول أيضًا أن تحصل على تمويل لاستثماراتها الى جانب تلقّيها ليدٍ عاملة أجنبية؛ فإذا كانت هذه هي الإنعكاسات للدور الصيني، ما هي التحدّيات التي تواجهه؟

[1] Peter Frankopan, Op.cit, P. 126
[2] Xiangming Chen & Fakhmiddin Fazilov, Op.cit.

ثانيًا، التحديات التي تواجه الدور الجيوإقتصادي الصّيني

تترافق السياسات الصينية والتطور على المستويات كافة مع تحديات، أحيانًا ما تكون نتيجة أوضاع محلية وأحيانًا أخرى تكون نتيجة التباس في غايات وأهداف الصّين.

عليه، سوف تتم معالجة التحديات على مستوى وسط آسيا والعالم بالإرتكاز على الصعد عينها وذلك تسهيلًا لتحقيق الهدف الثاني المذكور آنفًا ألا وهو المقارنة، حيث تكون الصعد الخمسة على الشكل التالي: الصعيد السّياسي، الأمني، الإقتصادي، الجغرافي وأخيرًا الصعيدين الإجتماعي والثّقافي مجموعين.

أ- التحديات على مستوى وسط آسيا

بالرّغم من الإستفادة المشتركة للصّين ودول وسط آسيا جرّاء العلاقات الثنائية كما والإنعكاسات الإيجابية للدور الصيني في وسط آسيا، يتّضح ممّا أشير اليه سابقًا أنّ في هذا الدور التباس ينعكس بدوره تحدّيات أمام أهداف كلّ من الصّين والدّول الخمسة.

١- على الصعيد السّياسي والأمني

في السياسة، يعتبر التوتّر السياسي والتغيّر في التوجّهات الحكومية أحد التحدّيات التي تواجه مشاريع مبادرة الحزام والطريق بشكلٍ عام. وفي حين لا ينطبق ذلك بشكلٍ مباشر على وسط آسيا، إلّا أنَّ الآراء السياسية المتعدّدة في هذه الدّول قد تشكّل تحدّيًا.

فنتيجة لاعتقال كازاخستان مثلًا لناشطٍ كان يقوم بحملات في ما يخص الأيغور في إقليم شينجيانغ، ظهرت تحرّكات تعتبر أنّ الإعتقال كان نتيجة لضغط صيني على كازاخستان[١]. الأمر الذي ينعكس تباينًا على صعيد الدّولة، وتشكيكًا في أهداف استثمارات الصّين الإقتصادية من قبل جزءٍ من الشعب حول إذا ما كانت أهداف إقتصادية تنموية أو أنها ترتبط بأهداف سياسية.

أمنيًّا، يبقى موضوع الأيغور عاملًا محوريًّا في علاقة الصين مع دول وسط آسيا، وبه يرتبط التطرّف العنيف والحركات الإنفصالية، بالتالي فإنّ عدم الإستقرار الأمني في وسط آسيا يشكّل تحدّيًا أمام الدور الصيني ومستقبله. إضافة الى أن ذلك يرتبط بعلاقة الصين مع القوى الدولية الأخرى، ففي حين

[١] " إطلاق سراح ناشط حقوقي في كازاخستان مدافع عن أقلية الإيغور المسلمة في الصين"، **يورونيوز**، ٢٠١٩/٨/١٧

أنّها لم ترحّب بزيادة عديد القوات الأميركية في وسط آسيا، إلّا أنّها تتخوّف من إنسحاب هذه القوات من أفغانستان لما قد يستتبع ذلك من عدم إستقرار أمني[١].

من ناحية أخرى يبرز موضوع الأمن الإلكتروني، فعلى الرّغم من التقارب في الموقف بين الصّين ووسط آسيا، إلّا أنّها مجتمعةً تتعرّض للإنتقاد. والإنتقاد أساسه إعتبار دولٍ أخرى أن الرّقابة على الإنترنت هي تقليص للحرية الفردية. بالتالي إذا ما تم ربط ذلك بالتحرّكات الشعبية بدءًا من ميدان تيانانمن عام ١٩٨٩، وصولًا الى هونغ كونغ عام ٢٠١٩، فإنّ الصين تتعرّض لإتّهامات بأنها تقوم بالتعتيم الإعلامي على الأحداث التي تحصل[٢]، وبالتالي لإتّهامات مفادها أنّ الصين تنتهك حقوق الإنسان عامّةً.

٢- على الصّعيد الإقتصادي

في ما يخص التبادل التجاري، والقطارات التي تنقل البضائع عبر وسط آسيا من الصّين الى أوروبا، فإنَّ غالبيّتها تعود بحمولة صغيرة ممّا يخلق عدم توازن بين إتّجاهي تدفّق البضائع. وفي حين أصبحت بعض المدن الصينية الكبيرة ذات الدخل المرتفع سوقًا لبعض البضائع الأوروبية كالسيارات، النبيذ، الشوكولا والجبنة، إلا أنَّ الوضع مختلف في دول وسط آسيا. مرد ذلك هو عدم وجود مدن كبيرة متعدّدة، فهي لا تمتلك الأرضية الملائمة لتشكّل سوقًا أو محورًا للعمليات التجارية[٣].

من جانب آخر، وبناءً على ما أشير اليه أعلاه من ازدياد الديون جرّاء القروض الصينية، وعدم قدرة الدّول التي تتلقّى هذه القروض على إيفائها، فإنّ التحدّي الذي يواجه الصّين في هذا الإطار هو كيفية مواجهتها لهذا الواقع في حال عدم قدرتها على إستيفاء ديونها[٤].

٣- على الصّعيد البيئي

إنّ أكثر الإنتقادات التي تتعرّض لها إستثمارات الصّين في البنى التحتية ضمن هذا الإطار هي تلويث البيئة. فالبيئة بشكلٍ عام، والموارد المائية بشكلٍ خاص تعاني من تلوّث في وسط آسيا وبتراجع في مخزونها. عليه من المتوقّع أن تؤثّر الإستثمارات بشكلٍ سلبي على الموارد الطبيعية خاصّة وأنّ مشاريع

---

[1] Houman Sadri & Bakar Akar, "Russian foreign policy toward the Central Asian Region in comparison to the Chinese and American policies", **International Relations**, Vol. 12, Issue 1, Published by Vestnik of Saint Petersburg University, 2019, Pp. 4–22, P . 14

[2] Deirdre K Mulligan and Daniel S Griffin, "If Google goes to China, will it tell the truth about Tiananmen Square?", **The Guardian**, 21 August 2018, https://www.theguardian.com/commentisfree/2018/aug/21/google-china-search-tiananmen-square-massacre 14/9/2019

[3] Xiangming Chen & Fakhmiddin Fazilov, Op.cit.

[4] Peter Frankopan, Op.cit, P. 232

البنية التحتية لها تأثير سلبي على الطبيعة بشكل عام (لمزيد من المعلومات راجع الملحق رقم ٢)[١]. بالتالي يمكن فهم الإتجاه الصيني للتركيز على التنمية الصديقة البيئة والسعي خلف الطاقة المستدامة، كما وسعيها لتنفيذ خطوات من شأنها حماية البيئة كتشكيل "لجنة التعاون الدولي في البيئة والتنمية بالصين"، وإتخاذ إجراءات لحماية طبقة الأوزون على سبيل المثال لا الحصر[٢].

٤- على الصّعيد الإجتماعي والثّقافي

إنَّ العوامل المشار اليها سابقًا من "الصّينوفوبيا"، منافسة اليد العاملة، التلوّث البيئي وغيرها من القضايا الخلافية التي ترافق الإستثمارات الصينية تنعكس بشكلٍ مباشر على الصّعيد الإجتماعي من خلال مظاهرات تعارض هذه الإستثمارات[٣].

من ناحية أخرى فإنّ هذه المظاهرات في كازاخستان مثلًا كانت نتيجة لتقديم مشروع قانون في العام ٢٠١٦ يسمح بتملّك الأجانب للأراضي، ممّا إنعكس تخوّفًا من تملّك الصينيّين لمساحات من الأراضي[٤]، أمّا موضوع اليد العاملة القادمة من الصّين، فهي تعتبر تحدّيًا على مستوى التعقيدات في الحصول على تأشيرات للدّخول، حيث يواجه المواطنون الصّينيون بعض العوائق في عملية الحصول على فيزا للعمل في كازاخستان[٥].

ب- التحديات على المستوى الدولي

١- على الصّعيد السياسي والأمني

سياسيًّا، ومنذ بداية بروزها على السّاحة الدولية كقوّة إقتصادية، تواجه الصّين شكوك حول ماهية أهدافها، عمّا إذا كانت تسعى للكسب الإقتصادي أو السيطرة السياسية. بالتالي فقد ظهر العديد من الدراسات والمؤلّفات في الولايات المتّحدة الأميركية تحديدًا تشير الى ضرورة تبنّي سياسات لمواجهة "صعود الصين"؛ كان أوّلها التوصيات التي أعطيت الى إدارة جورج بوش حول ضرورة إعتماد سياسة

---

[1] Hoong Chen Teo and others, "Environmental Impacts of Infrastructure -Development under the Belt and Road Initiative", **Environments**, N° 72, Published by MDPI, 19 June 2019, Pp. 2-22, P.5.

[٢] لا كاتب، **الصين**، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ٢٠١٩، ص. ٢٣٤.

[3] Elizabeth C. Economy, "China's New Revolution –The Reign of Xi Jinping", **Foreign Affairs**, United States of America, May/June 2018, Pp. 60 – 74, P. 74

[4] Umida Hashimova, "Why Central Asia Is Betting on China's Belt and Road", **The Diplomat**, 13 August 2018 https://thediplomat.com/2018/08/why-central-asia-is-betting-on-chinas-belt-and-road/ Retrieved 15/9/2019

[5] Ibid

إحتواء لمواجهة "التهديد الصّيني"[١]. أمّا آخرها كان فرض ضرائب على بعض السّلع الواردة من الصّين ما استُتبع بإجراءات مماثلة من قبلها، على الرّغم من وجود مفاوضات ثنائية للتّباحث بالموضوع[٢]، إضافة الى وضع حظر على شركة هواوي في الولايات المتّحدة الأميركية لمدّة ٩٠ يوم[٣].

إنَّ المنافسة على هذا الصّعيد، والضرائب المذكورة إضافة الى غيرها أوصلت المواجهة بين الدولتين الى "حربٍ تجارية"، بأدواتٍ جيوإقتصادية. بدأ التصعيد منذ تموز ٢٠١٨ مع تهديد رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب بفرض ضرائب جمركية بسبب "ممارسات تجارية غير عادلة" من قبل الصّين، وتبع ذلك فرض ضرائب متبادلة من قبل الدولتين على العديد من البضائع والشّركات، وصولًا الى توقيع "المرحلة الأولى من الإتفاقية التجارية" في كانون الثّاني ٢٠٢٠.

أمّا أهم ما تمَّ التوصّل اليه فهو رفع بعض الضرائب الأميركية التي فرضت مقابل أن تزيد الصّين من استيرادها من الولايات المتحدة الأميركية[٤]. الأمر الذي يبيّن مدى تأثير الشّكوك بأهداف الصّين كتحدٍّ أمامها، بالإضافة الى النتائج التي قد تصدر عن تأثير نموّها الإقتصادي على مصالح الدول الأخرى كالولايات المتّحدة الأميركية في هذه الحالة.

إستفاد، من هذا التنافس التجاري، الإتّحاد الأوروبي حيث أجّل بسببه ترامب فرض ضرائب على بعض السّلع الأوروبية، واتّجه الإتحاد في هذا الحين الى إيجاد أسواق جديدة[٥]. صدر في هذا الإطار عن المفوّضية الأوروبية ودائرة العمل الخارجي الأوروبية تقريرًا، حدّد الصّين بأنّها شريك تفاوضي و"منافس نظامي" –Symetic Rival، وعلى هذا الأساس يسعى الطرفان للوصول الى إتفاق مشترك حول الإستثمارات –Comprehensive Investment Agreement (CAI)[٦]. أمّا التحدّي أمام دعم الإتحاد الأوروبي للاستثمارات الصينية بشكلٍ عام ولمبادرة الحزام والطريق، والى جانب التباين في

---

[1] Sujian Guo, "Introduction", **China's Peaceful Rise in the 21st Century**, Ashgate, England, 2006, P. 1

[2] "A quick guide to the US-China trade war", **BBC**, 2 September 2019 https://www.bbc.com/news/business-45899310 15/9/2019

[3] "Why Huawei Is in the Middle of the U.S. China Trade War", **Investopedia**, 9 August 2019 https://www.investopedia.com/why-huawei-is-in-the-middle-of-the-u-s-china-trade-war-4687522 15/9/2019

[4] Dorcas Wong & Alexander Chipman Koty, "The US-China Trade War: A Timeline", **China Briefing**, 26 February 2020 https://www.china-briefing.com/news/the-us-china-trade-war-a-timeline/ 21/3/2020

[5] Editors of World Politics Review, "As Challenges Mount, Can Europe Correct its Course?", **World Politics Review**, 20 April 2020, https://www.worldpoliticsreview.com/insights/27925/for-europe-brexit-is-just-one-of-many-challenges

[6] Eric Brattberg & Philipe Le Corre, **The EU and China in 2020: More Competition Ahead**, Carnegie Endowment for International Peace, February 2020, P. 2.

موضوع حقوق الإنسان، فهو قلق الإتحاد من استثمارات الصين في دول البلقان؛ بالتالي أصدر الاتحاد الأوروبي استراتيجية خاصّة به هدفها وصل أوروبا بآسيا عبر الاستثمارات، وقام بتوقيع اتفاقية تعاون مع اليابان حول النقل، الطاقة والبنية التحتية الرقمية[1].

وتبقى الإشارة الى الدور الرّوسي في وسط آسيا، ففي ما يخص الدول الخمس هي ترتبط بروسيا من الناحية التاريخية، الإجتماعية والثقافية كما تبيّن ممّا تقدّم؛ أمّا في ما يخص روسيا نفسها فتمتلك "سلعًا نظامية" خاصّة بها للتأثير في المنطقة وأبرزها الإتحاد الإقتصادي الأوراسي – Eurasian Economic Union ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي –Collective Security Treaty Organization. ويمكن القول أنّ الأولويات بين روسيا والصين تختلف، حيث تركّز الأولى على الوجود السّياسي والأمني، بينما تركّز الثانية على الإقتصاد[2].

من ناحيةٍ أخرى، يعتبر عدم الإستقرار السّياسي أحد العوائق التي تواجه الإستثمارات الصّينية. فمثلًا مع تغيّر رئيس الوزراء في ماليزيا، إختلفت المقاربة الماليزية للإستثمارات، بالتالي فقد قام رئيس الوزراء الجديد بإلغاء مشاريع بقيمة ٢٢ مليار دولار في العام ٢٠١٨[3].

أمنيًّا، كما في وسط آسيا كذلك في عدّة دول، تواجه الإستثمارات الصينية تحدّي عدم الإستقرار الأمني خصوصًا مع تزايد التطرّف والأزمات الإقليمية. على سبيل المثال، أزمة أقلية "الروهينغا" في إقليم راخين –ميانمار؛ ذلك حيث تمتلك الصّين إستثمارات بمبلغ ٢,٥ مليار دولار في مشاريع أنابيب النفط والغاز و١٠ مليار دولار في لمنطقة الإقتصادية الخاصّة على مرفأ كيوكفو – Kyaukphyu[4].

٢- على الصّعيد الإقتصادي

أبرز ما يواجه الإستثمارات الإقتصادية الصينية من تحدّيات على المستوى العالمي هو الديون المرتفعة والاتهامات بغياب الشفافية وبالتالي الكلفة المرتفعة للمشاريع. فعلى سبيل المثال شكّلت القروض في سريلانكا حوالي لـ ١٣ مليار $ بالمقارنة مع ١٤ مليار $ كدخل متوقّع عام ٢٠١٨، بالتالي عدم

[1] Eric Brattberg & Philipe Le Corre, Op.cit, P. 3.
[2] Reid Standish, "China's Central Asian Plans Are Unnerving Moscow", **Foreign Policy**, 23/12/2019 https://foreignpolicy.com/2019/12/23/china-russia-central-asia-competition/ Retrieved: 25/4/2020
[3] Andrew Chatzky and James McBride, "China's Massive Belt and Road Initiative", **Council on Foreign Relations**, United States of America, 21 May 2019 Retrieved from: https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-massive-belt-and-road-initiative 15/9/2019
[4] Sudha Ramachandran, "Rohingya Crisis: Will China's Mediation Succeed?", **China Brief**, Volume: 17, Issue: 15, 22 November 2017

قدرتها على الإلتزام بسداد الديون، ما نتج عنه بالمقابل إعطاء حق إستثمار مرفأ "هامبانتوتا" للصّين لمدة ٩٩ عام. التحدّي عينه موجود في المالديف وباكستان، اللتان تتّبعان خطوات مختلفة لإيجاد الحلول[١].

٣- على الصّعيد الجغرافي

يبقى موضوع البيئة التحدي الأبرز على الصعيد الجغرافي عندما يتم الحديث عن الإستثمارات بشكلٍ عام، وفي البنية التحتية بشكلٍ خاص. يمكن تعداد عدّة أمثلة استدعت النقاش حول تأثيرها السلبي ومنها: في اندونيسيا، خطة لسكة حديد تم وقف العمل بها بعد افتقارها لدراسات تحدد أثرها البيئي، كما وحصل نقاش حول مشروع بناء سد ممول من البنك الصيني لتهديده أحد الأماكن النادرة المعروفة لتواجد فصيلة معينة من الحيوانات؛ في لاوس، فيتنام وكمبوديا، تعرّضت مشاريع طاقة كهرومائية للإنتقاد على خلفية ضرر محتمل للبيئة[٢].

موضوع التلوث ليس محدودًا بشرق آسيا، فتشير دراسة للبنك الدولي الى أنّ ٣٠٠٠ مشروع استثمار للصين هم في دول ذات قوانين بيئية ضعيفة. هذا وكانت الصّين قد استثمرت في مشارع متعدّدة في مجال الطاقة المتجددة، وعمدت الى زراعة مسافات كبيرة[٣]. كما وحماية بعض الحيوانات المهددة بالإنقراض حيث بات حيوان الباندا مرتبط كرمز بالصّين خصوصًا بعدما أزيل عن لائحة الحيوانات المهددة بالإنقراض بعد جهود الصين في هذا الإطار.

٤- على الصّعيد الإجتماعي والثّقافي

من أبرز التحديات على المستوى الإجتماعي هو الإختلاف بالقيم، فيظهر مثلًا موضوع الملكية الفكرية، والذي كان ضمن محاور المفاوضات التي نتج عنها إنضمام الصّين الى منظّمة التجارة العالمية. ولمّا كان العمل الجماعي يغلب على العمل الفردي في الصّين، لذا يتم في بعض الأحيان تقليد ماركات عالمية، وتباع بأسعار أزهد[٤].

---

[1] Andrew Chatzky and James McBride, Op.cit.

[2] Basten Gokkon, "Environmentalists are Rising Concerns Over China's Belt and Road Initiative", **Pacific Standard**, 18 July 2018. https://psmag.com/environment/environmental-concerns-over-chinese-infrastructure-projects Retrieved: 8/10/2019.

[3] William Laurance, **The Dark Legacy of China's Drive for Global Resources,** Yale Environment 360, 28 March 2017, https://e360.yale.edu/features/the-dark-legacy-of-chinas-drive-for-global-resources Retrieved: 8/10/2019

[٤] مسعود ضاهر، تحوّلات الصّين في عصر العولمة"، **معلومات**، العدد ٦٩، المركز العربي للمعلومات، بيروت –لبنان، تموز ٢٠٠٩، ص.ص. ١١١-١٢١، ص. ١١٦

من ناحية أخرى افتتحت المنظمة العالمية للملكية الفكرية –WIPO مكتبها في الصّين عام ٢٠١٤[١]، وازداد عدد الأشخاص الذين تمّت مقاضاتهم بنسبة حوالي ٤٠% من العام ٢٠١٦ الى العام ٢٠١٧ و١٦% الى العام ٢٠١٨، ما يعني ازدياد الإهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية[٢]. وأخيرًا فإنّ المشاريع الصّينية تتعرّض لحملات إعلامية تشير الى مبادرة الحزام والطّريق على أنّها "خطّة مارشال" الجديدة[٣]، الأمر الذي يتقاطع مع الشّكوك حول أهدافها المشار إليها أعلاه.

تتلخّص التحديات إذًا على الصعيد السياسي باختلاف الآراء في وسط آسيا مقابل عدم الإستقرار السياسي على مستوى العالم، وفي الحالتين تبرز شكوك حول أهداف الصين. على الصعيد الإقتصادي يوجد عدم توازن في إتّجاهي التجارة على مستوى وسط آسيا وتظهر إشكاليات في عملية سداد الديون على المستوى عينه كما وفي العالم.

أمّا على الصعيد الجغرافي فإنَّ التحديات البيئية هي عاملٌ مشترك بين وسط آسيا والعالم. في حين يبقى الصعيد الثقافي والإجتماعي حيث تنضوي التحديات في إطاره تحت الصينوفوبيا والمنافسة بين العمال على مستوى وسط أسيا؛ بينما يمثّل موضوعا الملكية الفكرية واختلاف القيم التحدي الأبرز على مستوى العالم.

---

[١] موقع **المنظمة العالمية للملكية الفكرية**، https://www.wipo.int/about-wipo/ar/activities_by_unit/index.jsp?id=128 تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٩/١٤.

[٢] هديل عادل، " قضايا الملكية الفكرية في الصين ترتفع بنسبة ٤٠% في عام ٢٠١٨"، **العين الإخبارية**، أو ظبي، ٢٠١٩/٣/١٣، https://al-ain.com/article/ip-cases-china-rise-40-2018 تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٩/١٤.

[٣] تشاو لي، مرجع سبق ذكره، ص. ٥٥.

الخاتمة

بين الجغرافيا السياسية والجيوإقتصاد علاقة إطار مرجعي وفرع يترجم أحد أبعاده على صعيد السياسة الخارجية. فقد تبيّن ممّا تقدّم أنّ المنهج التحليلي يخدم كإطار لتوصيف مقوّمات الدولة من كافّة النواحي، بالتالي يمهّد ذلك لتجميع العناصر اللازمة لإجراء أي دراسة حول ما تمتلكه الدولة والقدرة على تتبّع كيفية ترجمة هذه المقوّمات الى سياسات خارجية تنعكس بدورها على المستويين الدّاخلي والخارجي على حدّ سواء. فيكون إعتماد الصّين لمبادرة الحزام والطّريق أداةً جيوإقتصادية، مرتكزةً على مقوّمات داخلية يظهرها المنهج التحليلي، ومترجمةً أهداف خارجية تسعى لها الصّين.

من خلال توصيف البيئة الطبيعية والمكان، تبرز أهم مميّزات الإقليم فتتحدّد بالتالي وسائل النقل؛ الأمر الذي تبيّن مع الصّين من خلال وفرة الموارد المائية وكثرة الموانئ على نحو مختلف عن دول وسط آسيا لكونها دول حبيسة. بالوقت عينه ترجم ذلك فرصةً من خلال تطوير ميناء جاف يربط الدولة الحبيسة ألا وهي كازاخستان بميناء بغية التصدير والإستيراد، وتطوير المنطقة حوله. ومن خلال دراسة الحركة والإنتقال، إتّضحت عمليّات النقل والعلاقات التجارية التي تربط الصين بكلّ دولة من دول وسط آسيا الخمس، إضافة الى عامل إنتقال المهاجرين واليد العاملة على حدّ سواء الذي يصب في خلق فرص عملٍ لناحية الصّين بينما يترجم منافسة على مستوى اليد العاملة في وسط آسيا.

أمّا في ما يخص المواد الخام والإنتاج فتتّضح التنافسية المتزايدة للبضائع الصينية كما والتطوّر التكنولوجي التي تسعى الى استقطابه عبر خبراء من مهاجرين كما وعبر الكفاءات الموجودة في دول وسط آسيا. من ناحية أخرى تتضح علاقة التكامل في الصّادرات والواردات بين الجهتين، فتستورد الصّين جزءًا من حاجتها في مجال الطّاقة والمعادن من وسط آسيا، التي تعتبر من الدول الغنية في هذا المجال؛ وتصدّر آلاتها التي باتت من الأولويات في صناعاتها، أقمشتها والمعادن التي تستخدم في بناء أنابيب النفط والغاز.

هذا وشكّل البحث في موضوع السكّان عاملًا أساس لفهم المرتكزات التي سعت الصّين الى تسويقها بغية نشر ثقافتها وقيمها بالتوازي مع زيادة استثماراتها، إن كان من خلال القوّة الناعمة على مستويات السياحة، السينما، القراءة والرياضة أو من خلال القوة الذكية في مجال التبادل العلمي والمنح التعليمية. في حين ساهمت دراسة النظام السياسي الى فهم طريقة الحكم ومركزيّتها في الصّين، كما وفهم التقارب في نماذج الحكم في دول وسط آسيا.

هذه العناصر التي قد تبدو وصفية بطبيعتها، هي المواد الأوّلية للسياسة الخارجية وبالتّالي للجيوإقتصاد؛ فيكون الأخير بمثابة أدوات وأبعاد ترجمت العناصر الكامنة في الصّين الى سياسات فاعلة.

أصبحت الصّين على الصعيد السياسي نموذجًا جديدًا، فتسعى على المستويات الثنائية والجماعية خلف القضايا التي تهمّها من تشديد على وحدة الأراضي وإرساءٍ لمفاهيمها على صعيد الأمن الالكتروني. أمّا على صعيد الإقتصاد فقد ارتكزت على التعاون والتنمية المشتركة بحيث ارتقت علاقاتها التجارية الى شراكات استراتيجية تؤمّن من خلالها مواد أوّلية، لتضحي وسط آسيا مصدرًا لحاجاتها، وتصدّر اليها سلعها فتكون الدول الخمس سوقًا استهلاكيًّا للسّلع هذه.

في الجغرافيا، لقد استثمرت الصّين في استخراج المواد الأوّلية والموارد الطبيعية الى جانب تشديدها على العامل البيئي كركيزة جديدة لدراسة استثماراتها. أي أنّ العامل الجغرافي حاضرٌ في معادلة دراسة السياسات الصينية، ذلك دون إغفال القرب الجغرافي الذي يزيد من أهمية الجغرافيا مقابل موضوع الميناء الجاف الذي يخفّف من أهمية هذا العامل والتحدّي الذي يشكّله. أمّا أخيرًا فيبقى العامل الثقافي والإجتماعي، حيث يمكن في إطاره تقديم الصين كنموذج لكيفية إستخدام القطاعات الثقافية كافة من فلسفات، سينما، مطالعة ورياضة، لتسويق قيمها وبالتالي تسويق البضائع نفسها.

في المحصّلة انعكست هذه العوامل جميعها على الصّين تطوّرًا في طريقة الحكم موجدةً حلول عبر أدوات إقتصادية لأزمات سياسية وإجتماعية في إقليم شينجيانغ على سبيل المثال، كما واستحداثًا لسلع عامّة نظامية الأمر الذي يعبّر عن تنامي في قوّة الدولة. أمّا على مستوى وسط آسيا، فيمكن الإشارة الى أنّ الدور الصيني قد نتج عنه تطوّرًا في مقاربة الدول الكبرى لوسط آسيا وتطوّرًا في تعامل الأخيرة مع الخيارات التي باتت تملكها على صعيد السياسة الخارجية. كان للدور الصيني أيضًا انعكاسات على مستوى الإنفتاح الإقتصادي والعلاقات التجارية للدول الخمس، إضافة الى ايجاد مصادر تمويل لاستثماراتها واستقبالها ليد عاملة صينية.

أمام ما تقدّم ظهرت تحدّيات سياسية مرتكزة بالأساس على الشكوك حول أهداف الصين وغياب الإستقرار السياسي. كما وتحديات إقتصادية تتمثّل أساسًا بالخلل في الإستيراد والتصدير إضافة الى التفاوت على الصعيد الإقتصادي الذي يترجم عدم قدرة في سداد الديون من ناحية، كما خلق نموذج مركز وأفراع Hub and Spokes بين الصّين والدول الأقل غنًى منها، بالتالي نوع من التبعية الإقتصادية.

أمّا العامل البيئي فهو بدوره يعيد الجغرافيا الى العوامل المؤثرة في دراسة أي دولة، الى جانب عوامل إجتماعية وثقافية يمكن تلخيصها بالصينوفوبيا وموضوعي الملكية الفكرية والقيم الصينية المختلفة عن تلك التي سادت بعد تفكّك الإتحاد السوفياتي وإنتشار ظاهرة العولمة.

يتّضح أوّلًا، أن العامل الجغرافي حاضر مع إنحصار تأثيره في نقاط هي البيئة، الحدود والموارد المائية المشتركة وتراجع التأثير عندما يصطدم بالتقنيات الجديدة، لكن تراجع التأثير لا ينفي وجوده. بالتالي لا يمكن الحديث عن تغييب الجغرافيا بشكل كامل بل يمكن القول بنسبية هذا العامل بحيث تختلف درجة تأثيره حسب الصعيد المراد دراسته. الأمر الذي يفسّر إرتباط حضور الجغرافيا بصعود اليمين، حيث تكون حدود الدول من المتغيّرات التي يتم الحديث عنها. عليه، ومع كون الدولة بإقليمها محور العلاقات الدولية تبقى الجغرافيا عاملًا يجب التوقّف عنده.

ثانيًا، وفي ما يخص الشق النظري، يتّضح أن الصعد التي يشملها مفهوم الجيوإقتصاد هي مترابطة في ما بينها، بالتّالي لا يمكن إغفال أي منها. بعبارة أخرى إنّ أي تعريف من التعريفات السّابقة الذكر تبقى عبارة عن وجهة نظر إذا ما إتّخذت مرتكزًا وحيدًا للدراسة.

أمّا التعريف الذي وضع الجيوبوليتيك هدفًا للجيوإقتصاد، فيمكن الإستنتاج بأنّه لا ينطبق على الواقع الحالي للأدوات التي تستخدمها الصين. علمًا بأنَّ التحديات على مستوى سداد الديون قد نتج عنها إعطاء سريلانكا للصين حق استثمار مرفأ لعدم قدرتها على إيفاء الديون، الأمر الذي أشار اليه البعض على أنّه سعي للإستيلاء على أراضٍ أو مرافق حيوية في دولٍ أخرى. إلا أنّ ذلك يبقى ضمن إطار حالات محدّدة غاياتها إقتصادية، كما واستراتيجية لناحية تأمين طرق تجارية تساهم في بناء شبكة مبادرة الحزام والطّريق.

ولناحية البعد الثقافي لمفهوم الجيوإقتصاد، وعلى الرغم من كون المجال الثقافي واسعًا بحيث يضم قطاعات متعدّدة، إلا أنّه وبقطاعاته المتعدّدة تلك عاملًا أساس في تسويق الثقافة الصينية منعكسًا على السّلع الصينية والإقتصاد الصيني بشكلٍ عام. ذلك دون إغفال أهمية انعكاسه على صورة الدولة عينها خصوصًا عندما تظهر كدولة متقدّمة على الصّعد التعليمية، الفنية والرياضية التي تقترن عادةً بالدول المتطوّرة.

ثالثًا، في الشق العملي وبالإرتكاز على ما سبق يمكن استخلاص المعادلات الأساس التي تحكم السياسات الصينية: مثلًا كون العلاقات الثنائية مبنية على معادلة الموارد الطبيعية مقابل الإستثمارات في استخراجها وتطوير الصناعات المرتبطة بها؛ أو أن تكون الإستثمارات في البنى التحتية هادفة الى تأمين ممرّات لسلع الصّين نفسها وحاجاتها من موارد طبيعية. ذلك بالإضافة الى كون العلاقات الثنائية المدخل

لبناء العلاقات المتعدّدة الأطراف، بحيث تقوم الصّين بحياكة علاقاتها الثنائية ضمن تصوّر يضم مناطق أوسع كما هي الحال مع دول وسط آسيا.

إعتمدت الصّين الأسلوب المذكور من خلال توقيعها لإتفاقيات وشراكات استراتيجية منذ بداية اتباعها لسياسات الإنفتاح الإقتصادي وصولًا الى مبادرة الحزام والطّريق. فيتّضح أيضًا أن المبادرة المذكورة هي عبارة عن تأطير لجهود واستراتيجيّات كانت قد بدأت باتّباعها سابقًا.

أمّا المبادرة عينها وفي الشق النظري فهي تضم أبعاد الجيوإقتصاد كافّة من سياسية/أمنية، إقتصادية، جغرافية وثقافية /إجتماعية؛ بالتالي بالإمكان إعتبارها نموذجًا يترجم مفهوم الجيوإقتصاد عمليًّا. وفي الشق العملي، فالمبادرة واسعة بحيث لا يمكن اعتبارها سلعة عامّة بحد ذاتها، بل إطار استحدثت تحته سلعًا عامّة متعددة لتمويل المبادرة ومأسسة عملها. هذا وتعتبر المبادرة أيضًا صلة الربط بين المستوى الإقليمي للسياسة الخارجية الصينية والمستوى الدولي لها، فيتكامل الإتجاهان الموجودان داخلها في إطار واحد.

ولناحية العمل المؤسّساتي على مستوى العلاقات المتعدّدة الأطراف، يمكن الإستنتاج في ما يخص المنظمات الدولية بأنَّ الصين استطاعت أن تستفيد من قواد اللعبة الموجودة والسّلع العامّة النظامية التي كانت تختلف عن طبيعة الحكم فيها، على نحو أفضى الى تطوّرها الإقتصادي.

بناءً على ما تقدّم يتّضح أنّ منظّمة التجارة العالمية تشكّل المثال الأبرز على ذلك، بحيث استفاد الإقتصاد الصيني من سياسات تحرير التبادلات التجارية لزيادة صادراته ونموّه، وصولًا الى دفع الدول التي سبقت وتبنّت هذه المفاهيم الى مراجعتها. فأصبحت الصّين في الوقت الحالي تنادي بإبقاء التجارة دون عوائق والإبتعاد عن السياسات الحمائية، في مقابل الولايات المتّحدة الأميركية التي تستخدم أدوات أيضًا جيوإقتصادية بطبيعتها إنّما لوضع قيود جمركية وحماية إقتصادها المحلّي.

وفي خضمّ التحدّيات الجديدة التي يشهدها العالم بتفشّي فيروس كورونا COVID-19 المستجد، وتأثيره على الإقتصاد الصّيني في مرحلة أولى، وعلى حركة التجارة العالمية وبالتالي الإقتصاد العالمي كجزءٍ من تأثيراته واسعة الإطار، يتّضح عبر تعليق مساهمات الولايات المتحدة الأميركية لمنظمة الصحّة العالمية وزيادة المساهمات الصينية، مثالًا آخر على إستثمار الصين في السلع العامّة النظامية الموجودة، مقابل تبدّل في موقف الولايات المتّحدة.

أمّا لناحية منطقة وسط آسيا، فتختلف مقاربة الصّين لها عن مقاربات الدول الكبرى لإنطلاقها من مبدأ التنمية المشتركة. فيلاحظ أنّ الدول الخمس تقدّم أولويّاتها التي على أساسها تستورد البضائع

وتستقطب الإستثمارات دون أن تحد بالتعاون مع جهة دون أخرى. وتتنوّع مستويات العلاقة بن الصّين وبينها لتطال الصعد كافة من سياسة، إقتصادية، جغرافية وثقافية، بالتالي فهي ترتقي بالعلاقات الثنائية والجماعية الى حد التكامل ما يمكن أن يمهّد الى تطوّر المنظّمات الإقليمية والأنظمة الداخلية بما يتناسب ومصالح هذا التكامل لكلّ منها على حد سواء.

بعبارة أخرى إتّضح أن وجود قيم ومرتكزات مشتركة في الصعد المذكورة آنفًا يساهم في نمو التعاون الإقتصادي، ما يعني أنّ أي أهداف إقتصادية مرجوّة ترتبط بشكل أو بآخر بتحديث القوانين والأنظمة المحلية بما يتناسب وإجراءات الإطار العام للتعاون الإقتصادي ما يمكن أن يمهّد لتماهي أكبر بين الأنظمة في الدول الخمس والصّين.

الأمر الذي يقود الى مستقبل الدور الصيني نفسه، ففي حين تواجه السياسات الصينية تحدّيات على مختلف الصعد، إلا أنّ التحديات تلك تمثّل فرصًا لتطوير السياسات والخطط الصينية. حيث بإمكان الصّين العمل على التماهي مع النظم الدولية التي ترتبط بموضوع الشفافية في الحكم بشكل أكبر. ذلك من ناحية أولويّتين:

- الأولى موضوع الملكية الفكرية حيث بالإمكان تعزيز المراقبة في ما يختص السلع الصينية التي قد تتشابه وسلعٍ أخرى دون وجود رخصة بإنتاجها؛
- الثانية موضوع وسائل الإتصال والتواصل بين الداخل الصيني وباقي العالم وإرتباطه بالأمن الإلكتروني، حيث بإمكان الصّين تعزيز عمليّتي الإتصال والتواصل مما يساهم في تجنّب الإشاعات التي قد تؤثّر سلبًا على استثماراتها.

أخيرًا وأمام "الحرب الإقتصادية" التي يشهدها العالم والمتغيّرات المحورية، حيث تجنح الدول التي كانت تدعم الحريّات والعولمة بشكلٍ مطلق الى السياسات الحمائية، يبقى السّؤال الى أي مدى تتمتّع السلع العامة النظامية الموجودة أساسًا بالقدرة على استيعاب هذه المتغيّرات والقدرة على الحفاظ على إستقرار تحرير النظم العالمية خصوصًا في ما يتعلّق بتحرير التبادلات التجارية؟

لائحة المراجع

المراجع العربية

I. المؤلفات:

١- اسماعيل.عصام، "مقدمة" كتاب **جيوسياسية آسيا الوسطى**، تأليف تيري كيلينر ومحمد رضا جليلي، ترجمة علي مقلد، منشورات دار الاستقلال، لبنان، ٢٠٠١.
(من الموقع الالكتروني لكلّية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية –الجامعة اللبنانية)

٢- جاد الرب.حسام الدين، **معجم المصطلحات السّياسية والدبلوماسية والإقتصادية**، دار العلوم للنّشر والتوزيع، مصر، ٢٠١١.

٣- حسين.خليل، **الجغرافيا السياسية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩.

٤- (ال) سيد حسين.عدنان، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، ط ٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٦.

٥- (ال) سيد حسين.عدنان، **نظرية العلاقات الدولية**، دار أمواج للنشر والتوزيع، لبنان، ط٢، ٢٠٠٣.

٦- بودبوز.سعيد، **نحو مورفولوجيا القصة الحديثة**، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥.

٧- لا كاتب، **الصين**، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ٢٠١٩.

٨- لامة.فرج محمد، إعادة إختراع الإرهاب بعد ١١ سبتمبر، أمواج للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ٢٠١٥.

٩- لي.تشاو، **مبادرة الحزام والطّريق الصّينيّة –من منظور الإقتصاد الثقافي العالمي**، ترجمة محمد بيج – شيه يانغ، بيت الحكمة للثقافة والإعلام، القاهرة، ٢٠١٨.

١٠- ملاك.وسام، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي –قضايا نقدية ومالية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠١

١١- علبي.عاطف، **الجغرافيا الإقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا –المقدمة**، ط ٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧

١٢- وي وي.تشانغ، **الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضّرة**، ترجمة: محمود مكاوي وماجد شبانة، سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦.

١٣- يامين.وو ويون. تشانغ تساي، **وقائع وأرقام شينجيانغ على مدار ستين عامًا: ١٩٥٥ -٢٠١٥**، دار نشر انتركونتنتال الصينية، لا م.، أيلول ٢٠١٥.

II. الدوريات والدراسات والمقالات:

١- ٢٢ دولة تندد في رسالة إلى الأمم المتحدة بالاعتقالات في شينجيانغ"، **فرانس ٢٤**، ٢٠١٩/٧/١٠.
https://www.france24.com/ar/20190710-22-دولة-تندد-في-رسالة-إلى-الأمم-المتحدة-بالاعتقالات-في-شينجيانغ

٢- " إطلاق سراح ناشط حقوقي في كازاخستان مدافع عن أقلية الإيغور المسلمة في الصين"، يورونيوز، ٢٠١٩/٨/١٧

٣- "رئيس مجلس الدولة الصيني يعلن حزمة من مساعدات إعادة الاعمار ما بعد الفيضانات في باكستان"، صحيفة الشّعب اليومية أونلاين، ٢٠١٠/١٢/٢٠، http://arabic.people.com.cn/31660/7236123.html

٤- ضاهر.مسعود، "تحوّلات الصّين في عصر العولمة"، **معلومات**، العدد ٦٩، لبنان، تموز ٢٠٠٩، ص.ص. ١١١-١٢١
٥- "طريق الحرير .. الشعار الجديد لكأس آسيا للأندية البطلة"، **فيبا**، ٢٠١٩/٨/٥ http://www.fiba.basketball/ar/asiachampionscup/2019/news/fiba-asia-champions-cup-mark-revealed-draws-inspiration-from-the-silk-road
٦- عادل.هديل، " قضايا الملكية الفكرية في الصين ترتفع بنسبة ٤٠% في عام ٢٠١٨"، العين الإخبارية، أو ظبي، ٢٠١٩/٣/١٣، https://al-ain.com/article/ip-cases-china-rise-40-2018
٧- محمود.لورا، "«الجيوبوليتيك» جغرافية السياسة أم استراتيجية الساسة"، **البناء**، ٢٠١٤/١١/٦ http://www.al-binaa.com/archives/article/19801

III. الوثائق:

١- الأمم المتّحدة، الوثائق الرّسميّة للجمعيّة العامّة، الدورة التّاسعة والسّتّون، A/69/723 https://digitallibrary.un.org/record/786846/files/A_69_723-AR.pdf
٢- **قرارات شؤون الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظّمة التعاون الإسلامي**، الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، أبو ظبي، ١-٢ آذار ٢٠١٩ https://www.oic-oci.org/confdetail/?cID=12&lan=ar

IV. المواقع الإلكترونية:

١- **المنظمة العالمية للملكية الفكرية**: https://www.wipo.int/about-wipo/ar/activities_by_unit/index.jsp?id=128

المراجع الأجنبية:

I. المؤلفات:

1- Blackwill.Robert D. & Harris.Jennifer M., **War by Other Means: Geoeconomics and Statecraft**, Harvard University press, London, 2016.
2- Brzezinski.Zbigniew, **The Grand Chessboard –American Primacy and Its Geostrategic Imperatives**, Basic Books, United States, 1997.
3- Chai. May-Lee & Chai. Winberg, **China A to Z - Everything you need to know to understand Chinese customs and culture**, Plume (Penguin Group), United States of America, 2007.
4- Cox.kevin R. and others, **The SAGE Handbook of Political Geography**, SAGE publications, Los Angeles, 2008.
5- Frankopan. Peter, **The New Silk Roads –The Present and Future of the World**, Ed. 2, Bloomsbury Publishing, London, 2019.
6- Guo. Sujian, "Introduction", **China's Peaceful Rise in the 21st Century**, Ashgate, England, 2006.
7- Hsiung. James C., **Soft Power, Geoeconomics, & Empathy In China's New Diplomacy**, conference at New York University, 2013.
8- Jacques.Martin, **When China rules the world –The end of western world and the birth of a new global order**, the penguin press, NewYork, 2009.
9- Jin. Jitao, Zhou.Li and Zheng.Wei, **70 Chinese Loanwords in English**, Phoenix Tree Publishing INC., United States of America, 2019.
10- Kang's. David C., China Rising: Peace, Power, and Order in East Asia, A Macat Analysis, Routledge, London, 2017.
11- Munoz.J.Mark, "Introduction", **Advances in Geoeconomics** Edited by J. Mark Munoz, Routledge, NewYork, 2017.
12- Nye Jr.Joseph S., **Soft Power –The means to success in world politics**, Public Affairs, New York, 2004.
13- Peng. Duan, **International Communication Strategies of Chinese Radio and TV Networks – Initial Observations**, Springer, Beijing –China, 2017
14- Smith.David, **The Dragon and the Elephant –China, India and the new world order**, Profile Books, London, 2008.
15- Søilen.Klaus Solberg, **Geoeconomics**, Vertus publishing ApS/Bookboon, n.p., 2012.
16- **Webster's New World Encyclopedia – pocket edition**, Prentice Hall, New York, 1993.
17- Wen.Qi, **China -A General Survey**, Ed. 3, Foreign Languages Press, China, 1984
18- Wen.Qi, **China –An introduction,** translated by: Zhou Yicheng, Foreign languages press, Beijing, 1984.
19- Xinbo.Wu, "China's Geo-economic Power", **Geoeconomics with Chinese Characteristics: How China's Might is Reshaping the World Politics**, World Economic Forum, Switzerland, January 2016.

II. الدوريات والدراسات والمقالات:

1- "Backgrounder: Major events in China-Kazakhstan relations", **ChinaDaily**, 15/12/2014, Beijing, http://www.chinadaily.com.cn/world/2014livisitkst/2014-12/15/content_19088044.htm
2- Bendini.Roberto, **Kazakhstan: Selected trade and economic issues** Published by: European Parliament –Directorate General for External Policies, October 2013, Belgium.
3- Bin.Hu, "Oil and gas cooperation between China and Central Asia in an environment of political and resource competition", **Petroleum Science**, Nº 11, China University of Petroleum and Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Beijing, 2014, Pp. 596 – 605
4- Boucher. Richard, "China's Belt and Road: A Reality Check", **The Diplomat**, 29/3/2019. https://thediplomat.com/2019/03/chinas-belt-and-road-a-reality-check/
5- Brattberg. Eric & Le Corre. Philipe, **The EU and China in 2020: More Competition Ahead**, Carnegie Endowment for International Peace, February 2020
6- "CCTV to Launch CGTN", **CGTN –America**, 30/12/2016, https://america.cgtn.com/2016/12/30/cctv-to-launch-cgtn
7- CGTN, "Belt and Road Initiative yields fruitful results in the cultural arena", **China Daily**, 28/8/2018 http://www.chinadaily.com.cn/a/201808/28/WS5b850dfaa310add14f3883b5.html
8- Chaisse.Julien & Matsushita. Mitsuo, "China's "Belt and Road" Initiative: Mapping the World's Normative and Strategic Implications", **Journal of World Trade** published by Kluwer Law International, February 2018, The Netherlands, Pp. 163-186
9- Chatzky. Andrew and McBride. James, "China's Massive Belt and Road Initiative", **Council on Foreign Relations**, United States of America, 21 May 2019 Retrieved from: https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-massive-belt-and-road-initiative
10- Chen. Xiangming & Fazilov. Fakhmiddin, « Re-centering Central Asia: China's "New Great Game" in the old Eurasian Heartland", **Palgrave Communications**, 19 June 2018 https://www.nature.com/articles/s41599-018-0125-5
11- Cooley. Alexander, "Russia and China in Central Asia", **Policy Brief**, Published by: Norwegian Institute for International Affairs, Nº 26, Norway, 2015.
12- Craig. Oliphant and Others, **Central Asia At Crossroads: Russia And China's Changing Roles in The Region and The Implications For Peace and Stability**, Safeworld, United Kingdom, June 2015
13- Crespo.Ricardo F., On Aristotle and Economics, Working paper series, IAE business school – Austral University, Argentina, 2008.
14- Danzer. Alexander M. and others, **Kazakhstan Migration and Remittances Survey: Migration, Welfare and the Labor Market in an Emerging Economy**, Published by: Institute for East and Southeast European studies, Regensburg - Germany, 2013.
15- Economy. Elizabeth C., "China's New Revolution –The Reign of Xi Jinping", **Foreign Affairs**, United States of America, May/June 2018, Pp. 60 – 74

16- Editors of World Politics Review, “As Challenges Mount, Can Europe Correct its Course?”, **World Politics Review**, 20 April 2020, https://www.worldpoliticsreview.com/insights/27925/for-europe-brexit-is-just-one-of-many-challenges
17- Fernholz. Tim, “Eight countries affected by Belt & Road debt”, **The Atlas,** last updated: February 2019. https://www.theatlas.com/charts/B1KxGipdf
18- Forbes. Alex, “Turkmenistan sees light at the end of the tunnel”, **Petroleum Economist**, 10 June 2019. https://www.petroleum-economist.com/articles/upstream/exploration-production/2019/turkmenistan-sees-light-at-the-end-of-the-tunnel Accessed 31/8/2019
19- Ghilardi .Matteo and others, **Republic of Kazakhstan –Selected Issues** Published by: International Monetary Fund, Nº.17/109, April 13, 2017, Washington, D.C. Retrieved from: https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2017/cr17109.ashx
20- Gligorov. Vladimir, **Geo-economics and Geopolitics: The notion of dependence**, The Vienna Institute for international economic studies, 29 July 2015, https://wiiw.ac.at/geo-economics-and-geopolitics-the-notion-of-dependence-n-103.html
21- Gokkon. Basten, “Environmentalists are Rising Concerns Over China's Belt and Road Initiative”, **Pacific Standard**, 18 July 2018. https://psmag.com/environment/environmental-concerns-over-chinese-infrastructure-projects
22- Grieger.Gisela, “China's WTO accession: 15 years on”, **Briefing**, European Parliamentary Research Service, European Union, December 2016.
23- “Guide To The Right: Where and how the Right is rising in Europe”, **Russia Today**, 6 March 2018. https://www.rt.com/news/420655-europe-rise-right-wing/
24- Hartshorne.Richard, “The functional approach in political geography”, **Annals of the association of American Geographers**, Vol. 40, No. 2, June 1950, Pp. 95-130.
25- Hashimova.Umida, “Why Central Asia Is Betting on China’s Belt and Road”, **The Diplomat**, 13 August 2018. https://thediplomat.com/2018/08/why-central-asia-is-betting-on-chinas-belt-and-road/ 15/9/2019
26- Hatton.Celia, “China’s secret aid empire uncovered”, **BBC News**, 17/10/ 2017, https://www.bbc.com/news/world-asia-china-41564841
27- He.Liu, “A Comparative Study of Two Global Crises”, **Overcoming the Great Recession: Lessons From China**, Discussion Paper, BELFER Center for Science and International Affairs -Harvard Kennedy School, Cambridge, June 2014.
28- Heinzig. Dieter, **The Soviet Union and Communist China 1945-1950: The Arduous Road to the Alliance**, M.E. Sharpe Publishers, London, 2003.
29- **Hong Kong's Democracy Debate**, BBC, 18/6/2015, https://www.bbc.com/news/world-asia-china-27921954
30- Horton. Chris, “El Salvador Recognizes China in Blow to Taiwan”, **The New York Times**, 21/8/2018. https://www.nytimes.com/2018/08/21/world/asia/taiwan-el-salvador-diplomatic-ties.html

31- "How China is ruled", **Inside China's Ruling Party**, BBC, http://news.bbc.co.uk/2/shared/spl/hi/asia_pac/02/china_party_congress/china_ruling_party/how_china_is_ruled/html/state_council.stm, Retrieved 30/8/2018
32- Hsiung.James, "The Aftermath of China's Accession to the World Trade Organization", **The independent review**- A Journal of Political Economy published by The Independent Institute, Vol. 8 Nº1, Oakland, Summer 2003, Pp. 87 -112.
33- Hsiung. James C., "The Age of Geoeconomics, China's global role, and prospects for of Cross-Strait integration", **Greater China in an Era of Globalization**, edited by: Sujian Guo and Baogang Guo, Lexington books, United States of America, 2010.
34- Jiao.Wu, "President Xi gives speech at Indonesian's parliament", **China Daily**, Beijing, 2/10/2012, Retrieved from: http://www.chinadaily.com.cn/china/2013xiapec/2013-10/02/content_17007915.htm
35- Kanak. Don, "China's Belt and Road initiative vital to Asian job creation", **Nikkei Asian Review**, 28/12/2016 https://asia.nikkei.com/Economy/China-s-Belt-and-Road-initiative-vital-to-Asian-job-creation
36- Karimova.Zilola, "Connecting Asia: Uzbekistan Looks to Capitalize on Central Asia's Transport Potential", **The Diplomat**, 12/4/2018. https://thediplomat.com/2018/04/connecting-asia-uzbekistan-looks-to-capitalize-on-central-asias-transport-potential/
37- **Kazakhstan - Energy Policy,** Law and Regulations Handbook, International Business Publications, Volume 1, USA, 2015.
38- Lachininski.Stanislav S., "Modern Trends in Geoeconomic Studies in Russia", Regional Research of Russia published by Pleiades Publishing, Vol. 2, Nº1, 2012, Moscow, Pp. 91 – 97.
39- Lain. Sarah, "Trade Connectivity: The Missing Link in the Belt and Road", **The diplomat**, 23 November 2016. https://thediplomat.com/2016/11/trade-connectivity-the-missing-link-in-the-belt-and-road/
40- Laurance. William, **The Dark Legacy of China's Drive for Global Resources**, Yale Environment 360, 28 March 2017, https://e360.yale.edu/features/the-dark-legacy-of-chinas-drive-for-global-resources
41- Le Corre. Philippe, "China's Rise as a Geoeconomic Influencer: Four European Case Studies", **Carnegie Endowment For international Peace**, 15/10/2018 https://carnegieendowment.org/2018/10/15/china-s-rise-as-geoeconomic-influencer-four-european-case-studies-pub-77462
42- Li.Aisi, "One Belt One Road" and Central Asia: A New Trend in Internationalization of Higher Education?", **International Higher Education**, published by: The Boston College Center For International Higher Education, Nº 92, United States of America, Winter 2018, Pp. 14-16.
43- Li. Kunwang and Wang. Xiaosong, "China's Foreign Trade: Trends and issues after WTO's Accession", Published in: **China's Integration with the Global Economy**, Edited by: Chunlai Chen, Edgar Elgar Publishing, United Kingdom, 2009, Pp. 19-36.
44- Liu. Bin & Speed.Robert, "Water Resources Management in the People's Republic of China", **International Journal of Water resources development** published by Routledge -Taylor and Francis group, Vol. 25, Nº 2, 24 June 2009, Pp. 192-208.

45- Lorot.Pascal, « De la géopolitique à la géoéconomie - La Géoéconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales », **Géoéconomie** publié par Institut Choiseul, Nº50, France, Été 2009, Pp. 9 -18.
46- Lorot.Pascal, « La Géoéconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales », **Annuaire Français de Relations Internationales AFRI** publié par Centre Thucydide, Vol. I, 2000, édition Bruylant, Bruxelles, Pp. 110-122.
47- Luttwak. Edward, "From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce", **The National Interest** Published by Center for the national interest, Nº20, Summer 1990, Pp. 17-23. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/42894676
48- Maduz.Linda, **Flexibility by design: The Shanghai Cooperation Organization and the future of Eurasian cooperation** Published by: Center For Security Studies, Zurich, May 2018.
49- Matthews.Ron, Xiajuoin Ping & Li Ling, "Learning from China's Foreign Aid Model", **The Diplomat**, 25/8/2016 https://thediplomat.com/2016/08/learning-from-chinas-foreign-aid-model/
50- McKune. Sarah, "An Analysis of the International Code of Conduct for Information Security", **The Citizen Lab**, Published by Munk School in the University of Toronto, September 28, 2015, https://citizenlab.org/2015/09/international-code-of-conduct/
51- Michael. Casey, "Does Kazakhstan Want to Spy on Internet Traffic?", **The Diplomat**, December 4, 2015. https://thediplomat.com/2015/12/does-kazakhstan-want-to-spy-on-internet-traffic/
52- "Mount Qomolangma or Mount Everest?", **China Daily**, 18 November 2002, Retrieved from: http://www.china.org.cn/english/culture/49094.htm.
53- Mulligan. Deirdre K and Griffin. Daniel S, "If Google goes to China, will it tell the truth about Tiananmen Square?", **The Guardian**, 21 August 2018, https://www.theguardian.com/commentisfree/2018/aug/21/google-china-search-tiananmen-square-massacre
54- Nye. Joseph S., « China's Soft Power Strategy », **Bridging the Trust Divide** edited by: Helmut K. Anheier and Bernhard Lorentz, Published by Stiftung Mercator, Berlin, 2012.
55- Nye Jr. Joseph S., "Get Smart –Combining Hard power and Soft Power", **Foreign Affairs** published by Council on Foreign Relations, Vol. 88, Nº4, July/August 2009, New York, Retrieved from: https://www.foreignaffairs.com/articles/2009-07-01/get-smart.
56- Olcott. Martha Brill, "China's Unmatched Influence in Central Asia", **Carnegie Endowment for International Peace**, Washington, 13/9/2019, https://carnegieendowment.org/2013/09/18/china-s-unmatched-influence-in-central-asia-pub-53035
57- Pajbay. Prableen, "Why China is the world's factory", **Investopedia**, https://www.investopedia.com/articles/investing/102214/why-china-worlds-factory.asp, Retrieved 22/6/2018
58- Peyrouse. Sébastien, "Discussing China: Sinophilia and sinophobia in Central Asia", **Journal of Eastern Studies**, Volume 7, Issue 1, January 2016, Pp. 14-23.

59- Pour.A.H. and Yousefi.H., "Development of Dry Ports: Significance of Maritime Logistic on Improving the Iranian Dry Ports and Transit", **Safety of Marine Transport: Marine Navigation and Safety of Sea Transportation**, Edited by: Adam Weintrit and Tomasz Neumann, CRC Press, The Netherlands, 2015, Pp. 139-144.
60- Putz .Catherine, "China and Kazakhstan: Roads, Belts, Paths, and Steps", **The Diplomat**, 17/12/2015 https://thediplomat.com/2015/12/china-and-kazakhstan-roads-belts-paths-and-steps/
61- Rakhimov. Mirzokhid, "Internal and external dynamics of regional cooperation in Central Asia", **Journal of Eurasian Studies** Published by Hanyan University, Uzbekistan, 2010
62- Ramachandran. Sudha, "Rohingya Crisis: Will China's Mediation Succeed?", **China Brief**, Volume: 17, Issue: 15, 22 November 2017.
63- Rick. August, **China's Sports Industry Is Allegedly Growing Faster Than The National Economy**, Forbes, 17/1/2018, https://www.forbes.com/sites/augustrick/2018/01/17/chinas-sports-industry-is-allegedly-growing-faster-than-the-national-economy/#165e9402a4d3
64- Sadri. Houman & Akar. Bakar, "Russian foreign policy toward the Central Asian Region in comparison to the Chinese and American policies", **International Relations**, Vol. 12, Issue 1, Published by Vestnik of Saint Petersburg University, 2019, Pp. 4–22.
65- Shepherd. Christian, "Tajikistan agrees to more intelligence exchanges with China", **Reuters**, September 1, 2017, Beijing, https://www.reuters.com/article/us-china-tajikistan-security/tajikistan-agrees-to-more-intelligence-exchanges-with-china-idUSKCN1BC3N5
66- "Social Media and Censorship in China: how is it different to the west?", **NewsBeat**, BBC, 26/9/2017, http://www.bbc.co.uk/newsbeat/article/41398423/social-media-and-censorship-in-china-how-is-it-different-to-the-west
67- Sodiqov. Alexander, "Tajikistan Cedes Disputed Land to China", **Eurasia Daily Monitor**, Published by The Jamestown Foundation, 24 January 2011.
68- Spence. Philip, "How to Cheat at Xi Jinping Thought", **Foreign Policy**, March 6, 2019. https://foreignpolicy.com/2019/03/06/how-to-cheat-at-xi-jinping-thought/amp/ Retrieved: 7/3/2019.
69- Standish. Reid, "China's Central Asian Plans Are Unnerving Moscow", Foreign Policy, 23/12/2019 https://foreignpolicy.com/2019/12/23/china-russia-central-asia-competition/ Retrieved: 25/4/2020
70- Stanley. Andrew J., Adam Siemenski and Sarah Ladislaw, **China's Net Oil Import Problem**, Center For Strategic and International Studies, https://www.csis.org/analysis/energy-fact-opinion-chinas-net-oil-import-problem, Retrieved: 4/10/2018.
71- Teo. Hoong Chen and others, "Environmental Impacts of Infrastructure -Development under the Belt and Road Initiative", **Environments**, Nº 72, Published by MDPI, 19 June 2019, Pp. 2-22.

72- "The Headquarters Checklist: How Do Companies Pick a Location?", **Knowledge @ Wharton**, Wharton-University of Pennsylvania, 24-10-2017, Retrieved from: http://knowledge.wharton.upenn.edu/article/headquarters-checklist-companies-pick-location/
73- "The Permanent Neutrality of Turkmenistan", **Diplomat Magazine**, 1 November 2015. Retrieved from: https://diplomatmagazine.com/the-permanent-neutrality-of-turkmenistan/
74- Uatkhanov. Yerbolat, "COSCO Shipping to invest in Khorgos-Eastern Gate free economic zone", **The Astana Times**, Almaty, 16 May 2017 Retrieved from: https://astanatimes.com/2017/05/cosco-shipping-to-invest-in-khorgos-eastern-gate-free-economic-zone/
75- Vakulchuk. Roman & Overland. Indra, "China's Belt and Road Initiative through the Lens of Central Asia", **Regional Connection Under the Belt and Road Initiative – The prospects for Economic and Financial Cooperation**, Edited by: Fanny M. Cheung & Ying-yi Hong, Routledge, London, 2019, Pp. 115 – 133
76- Wong. Dorcas and Koty.Alexander Chipman, "The US-China Trade War: A Timeline", **China Briefing**, 26 February 2020 https://www.china-briefing.com/news/the-us-china-trade-war-a-timeline/ 21/3/2020
77- World maritime news staff, "Ports of Ningbo and Zhoushan Complete Merger", **World Maritime News**, 30-9-2018, https://worldmaritimenews.com/archives/172770/ports-of-ningbo-and-zhoushan-complete-merger/
78- Wright.Chris, "Making sense of Belt and Road – The Chinese driver: The Silk Road Fund", **EuroMoney**, 26/9/2017, https://www.euromoney.com/article/b14t0s0j4ws7ql/making-sense-of-belt-and-road-the-chinese-driver-the-silk-road-fund
79- Xiang.Biao, **Emigration Trends and Policies in China –Movement of the Wealthy and Highly Skilled**, Migration Policy Institute, Washington DC, February 2016.
80- Yuan Yuan, "The Tale of a Bank", **Beijing Review**, Nº4, 28/1/2016, Beijing, http://www.bjreview.com/Current_Issue/Editor_Choice/201601/t20160125_800047548.html
81- Yukun. Liu, "B&R adds 200,000 foreign jobs", **China Daily**, 20/1/2018 http://www.chinadaily.com.cn/a/201801/20/WS5a629b12a3106e7dcc135710.html
82- Yu-Wen Chen. Julie and Tovar. Soledad Jimenez, "China in Central Asia –Local Perceptions from Future Elites", **China Quarterly of International Strategic Studies,** Vol. 3, No. 3, Published by: World Century Publishing Corporation and Shanghai Institutes for International Studies, 2017, Pp. 429-445.
83- Zhang.Laney, "China: 2018 Constitutional Amendment, Adopted, **Library Of Congress**, May 18 2018, http://www.loc.gov/law/foreign-news/article/china-2018-constitutional-amendment-adopted/
84- Zhou. Shanding, **Trends in China's political reform**, Regional Outlook Paper No. 41, Griffith Asia Institute, Griffith University, Australia, 2012.

85- Zhu.Ying and Nakajima.Seio, "The Evolution of Chinese Film as an Industry", **Art, Politics, and Commerce in Chinese Cinema** Edited by: Ying Zhu and Stanley Rosen, Hong Kong University press, Hong Kong, 2010, Pp. 17-33.

III. الوثائق:

1- "Final Document" of **16th Summit of Heads of State or Government of the Non-Aligned Movement**, Iran, 26 - 31 August 2012.
2- **17th Summit of Heads of State and Government of the Non-Aligned Movement**, Venezuela, 17-18 September 2016.

IV. التقارير:

1- **China Film Industry Report 2011**, EntGroup International Consulting, Beijing, 2011, http://english.entgroup.cn/report_detail.aspx?id=10
2- **China Film Industry Report 2014-2015**, EntGroup International Consulting, Beijing,2015, http://english.entgroup.cn/uploads/reports/China%20Film%20Industry%20Report%202014-2015%EF%BC%88in%20brief%EF%BC%89.pdf
3- Department of Economic and Social Affairs –Statistics Division, **2017 International Trade Statistics Yearbook**, Volume I, United Nations, New York, 2019, P. 188. Retrieved from: https://comtrade.un.org/pb/
4- Gertler Jeffrey L., **What China's WTO Accession is All About**, WTO Secretariat, 14/12/2002.
5- Jinping.Xi, Delivered at the 19th National Congress of the Communist Party of China, **Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in All Respects and Strive for the Great Success of Socialism with Chinese Characteristics for a New Era**, China 18/10/2017. Retrieved from: http://www.xinhuanet.com/english/special/2017-11/03/c_136725942.htm
6- Jintao.Hu, Report: delivered at the 17th National Congress of the Communist Party of China, **Hold High the Great Banner of Socialism with Chinese Characteristics and Strive for New Victories in Building a Moderately Prosperous Society in all Respects**, Beijing, 15/10/2007. Retrieved from: http://www.gov.cn/english/2007-10/24/content_785505.htm 21/12/2018
7- Jintao.Hu, Report: delivered at the 18th National Congress of the Communist Party of China, **Firmly March on the Path of Socialism with Chinese Characteristics and Strive to Complete the Building of a Moderately Prosperous Society in all Respects**, Beijing, 12/11/2012. Retrieved from: http://en.people.cn/90785/8024777.html 26/12/2018
8- Lawrence. Susan V. and Martin. Michael F., "Understanding China's political system", **CRS Report for Congress** published by Congressional Research Service, 10-5-2012.

9- Li.Xiajoun, "China as a Trading Superpower", **China's Geoeconomic Strategy** Edited by: Nicholas Kitchen, Published by LSE ideas, SR012 Special Report, London, June 2012, Pp. 25-30.
10- Renaud. Karine M., "The Mineral Industry of Kyrgyzstan", **U.S. Geological Survey Minerals Yearbook—2014**, U.S. Department of the Interior, December 2017, Pp. 26.1 – 26.9
11- Renaud. Karine M., "The Mineral Industry of Tajikistan", **U.S. Geological Survey Minerals Yearbook—2013**, U.S. Department of the Interior, December 2016, Pp. 45.1-45.8.
12- Renaud. Karine M., "The Mineral Industry of Tajikistan", **U.S. Geological Survey Minerals Yearbook—2014**, U.S. Department of the Interior, December 2017, Pp. 45.1-45.9.
13- Renaud. Karine M., "The Mineral Industry of Turkmenistan", **U.S. Geological Survey Minerals Yearbook—2014**, U.S. Department of the Interior, December 2017, Pp. 47.1 – 49.1.
14- Ringuet.Claude, **China –Emerging Market Focus**, Nielsen Sports, China, May 2017.
15- Safirova. Elena, "The Mineral Industry of Uzbekistan", U.S. Geological Survey Minerals Yearbook—2014, U.S. Department of the Interior, December 2017, Pp. 50.1 – 50.10.
16- **Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road**, the National Development and Reform Commission, Ministry of Foreign Affairs and Ministry of Commerce of the People's Republic of China, Ed. 1, China, March 2015 Retrieved from: http://en.ndrc.gov.cn/newsrelease/201503/t20150330_669367.html
17- Zemin. Jiang, Report: delivered at the 16th National Congress of the Communist Party of China, **Build a Well-off Society in an All-Round Way and Create a New Situation in Building Socialism with Chinese Characteristics, China**, 8/11/2002. Retrieved from https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/topics_665678/3698_665962/t18872.shtml

V. المقابلات الخاصة والمؤتمرات:

1- Aksholakova. Assem and Ismailova. Nurgul, **3rd World Conference on Learning, Teaching and Educational Leadership:** "The Language Policy of Kazakhstan and the State Language in Government Service", Al-Farabi National University, Almaty, 2012, Published in: **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, Volume 93, by Elsevier Ltd, 2013, Pp. 1580-1586. Retrieved from: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1877042813035301
2- Godehardt.Nadine, Conference entitled: **China's expanding influence in the Middle East**, American University of Beirut, 28 September 2017.

3- Jinping. Xi, Speech: delivered at Nazarbayev University, **Promote Friendship Between our People and Work Together to Build a Bright Future**, Astana, 7/9/2013, Retrieved from: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/zyjh_665391/t1078088.shtml
4- Kostecka-Tomaszewska. Luiza, "Economic security of China: the implications of the belt and road initiative", 35th International Scientific Conference on Economic and Social Development: Sustainability from an Economic and Social Perspective, Portugal, November 2018, Pp. 166 -182.
5- Luttwak.Edward entretien réalisé par Pascal Lorot, « Un monde sous tension », **Géoéconomie** publié par Institut Choiseul, Nº64, France, Février 2013, Pp. 21-30.

VI. المواقع الإلكترونية:

1- **BBC News:** https://www.bbc.com/news/world-asia-pacific-15483497
2- **Conference on Interaction and Confidence Building Measures in Asia (CICA)**: http://www.s-cica.org/page.php?lang=1
3- **ELIOHS:** Abbattista. Guido et Minuti. Rolando, "Anne-Robert-Jacques Turgot - Fragments et Pensées Détachées pour servir à l'ouvrage sur la géographie politique", **ELIOHS**, Cromohs, Mars 1996. http://www.eliohs.unifi.it/testi/700/turgot/fragmens.html
4- **Encyclopædia Britannica**: https://www.britannica.com/science/geography
5- **Fortune** : http://fortune.com/global500/
6- **Guide to Taipei**: https://guidetotaipei.com/article/what-is-chinese-taipei
7- **iContainers:** https://www.icontainers.com/us/2018/01/16/top-10-ports-in-china/
8- **Library of Congress –Federal Research Division**: https://www.loc.gov/rr/frd/cs/profiles
9- **Merriam Webster Dictionary**: https://www.merriam-webster.com/dictionary/politics
10- **Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China**: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/
11- **IMO** (International maritime organization): https://business.un.org/en/entities/13
12- **Investopedia**: https://www.investopedia.com/terms/i/investmentclimate.asp
13- **National Bureau of Statistics of China:** http://www.stats.gov.cn/english/PressRelease/201802/t20180228_1585666.html
14- **Official Website of Russia's presidency in BRICS**: http://en.brics2015.ru/
15- **People's Daily Online:** http://english.cpc.people.com.cn/206972/
16- **Statista -The statistics Portal**: https://www.statista.com/statistics/263632/trade-balance-of-china/
17- **TechTerms**, https://techterms.com/definition/integratedcircuit
18- **The Journal of Commerce**: https://www.joc.com/port-news/asian-ports/q3-chinese-port-growth-slowest-six-quarters_20191028.html

19- **The Observatory of Economic Complexity: An Analytical Tool for Understanding the Dynamics of Economic Development**: https://atlas.media.mit.edu/en/profile/country/chn/
20- **The State's Council –The People's Republic of China**: http://english.gov.cn/archive/china_abc/2014/08/27/content_281474983873401.htm
21- **The World Bank**: https://data.worldbank.org/country/china
22- **The World Factbook**: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/
23- **United Nations – Department of economic and social affairs**: http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimatesgraphs.shtml?0g0,
24- **U.S. Energy Information Administration**: https://www.eia.gov/beta/international/analysis.php?iso=TKM
25- **World Trade Organization**: https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_chine_e.htm Accessed 5/10/2019

الملحق رقم ١

مسار مفاوضات إنضمام الصّين الى منظّمة التجارة العالمية[١]

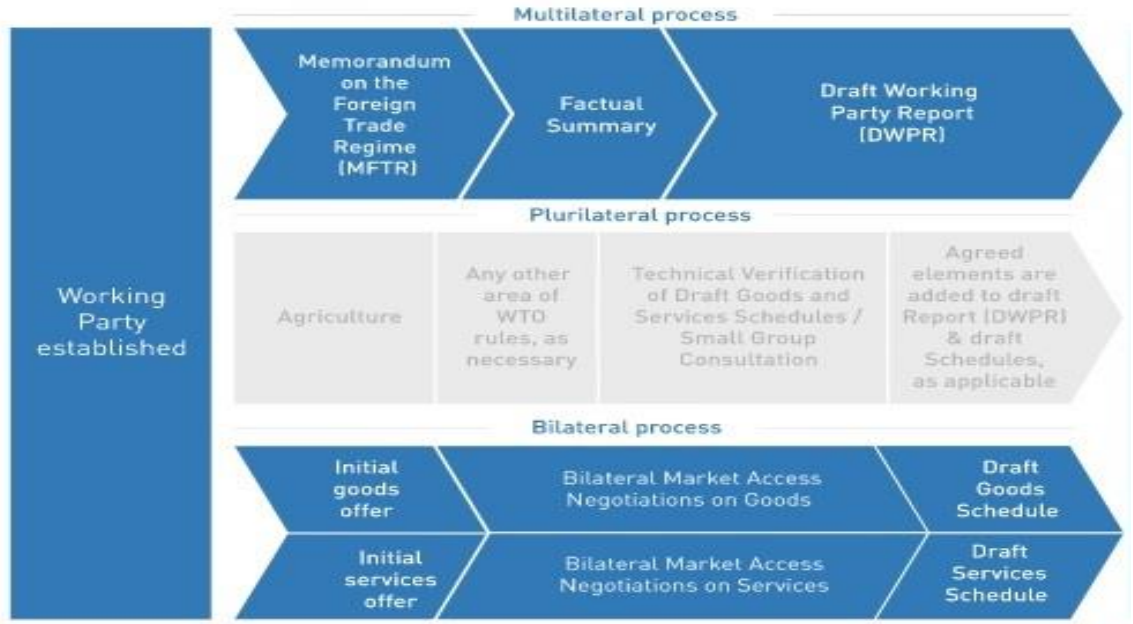

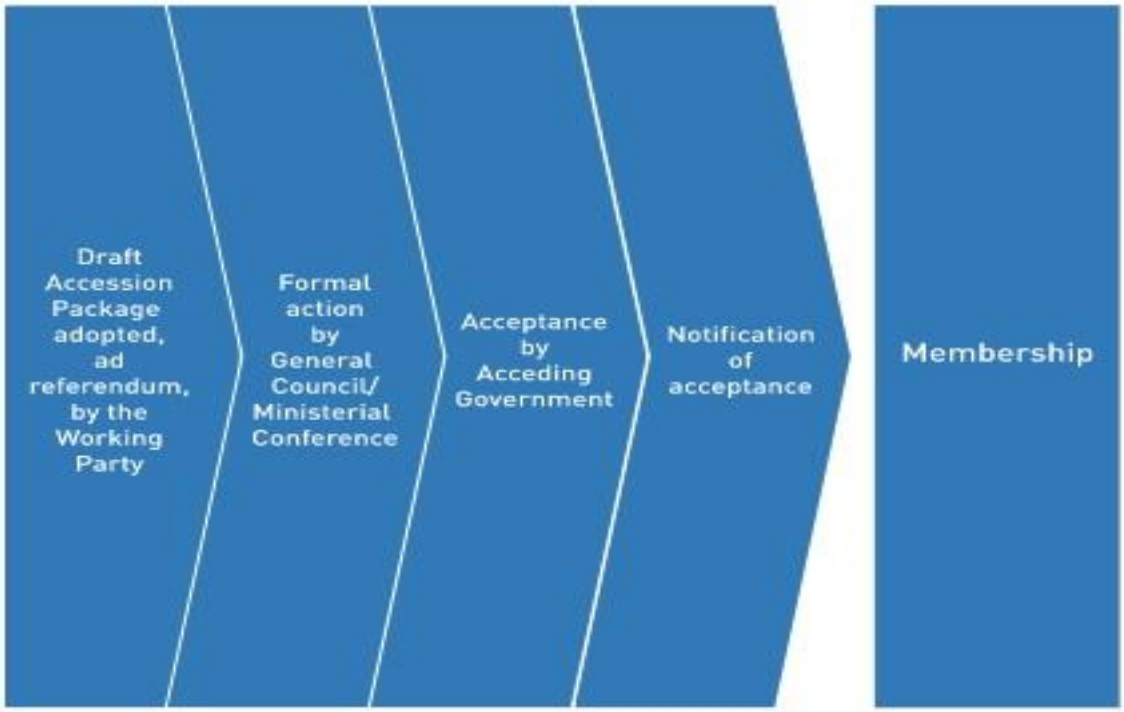

[1] "Accessions –China", **World Trade Organization**, Op.cit.

الملحق رقم ٢

الآثار المباشرة لعدد من مشاريع تطوير البنية التحتية على البيئة[١]

Table 2. A summarised review of key direct impacts associated with a range of infrastructure development.

Infrastructure Type	Impact on Earth Systems			
	Atmosphere	Hydrosphere	Geosphere	Biosphere
Transport				
Road	Air pollution; dust; microclimatic effects from warming; noise	Impede drainage; pollution and sediments in runoff; littering	Soil erosion; landslides especially in mountainous terrain	Habitat loss; edge and barrier effects, particularly wider clearings; roadkills; fragmentation; human and exotic species invasions
Rail	Less local pollution as pollution generated at power plant for electric trains; noise	Contaminants in runoff	Less than road but still present; soil pollution	Similar to roads, including fragmentation and barrier effects. Generally, less severe than roads; limited stops reduce human footprint
Airport	Air pollution; acid rain; noise	Impede drainage; chemical contaminants in runoff; solid and hazardous waste	Soil pollution	Often affects floodplains, wetlands and coasts; noise and light disturbance
Seaport	Local air pollution from ships and refineries	Direct discharge of pollutants	Dredging and reclamation	Exotic species invasions from ballast discharge; algal blooms from nutrient runoff; mortality from ship strikes and entanglement in waste
Energy				
Pipelines	Air pollution; noise	Contaminants in runoff; risk of accidents	Soil pollution	Habitat loss; fragmentation; human and exotic species invasions
Power lines	Electromagnetic disturbance; redistribution of pollution to power source	Contaminants in runoff (mainly during construction)	Soil pollution, compaction (mainly during construction)	Habitat loss; edge and barrier effects; fragmentation; human and exotic species invasions; avian/bat mortality
Hydropower	Heavy usage of energy-intensive concrete, usually produced from coal-fired plants; greenhouse gas emissions from decomposing biomass in reservoir	Alteration of river flow and sediment transport	Higher water table affects soil, can cause landslides and soil erosion	Hydrological changes affect aquatic ecosystem; submersion of vast swathes of forest
Coal plants	Toxic air pollution; acid rain; greenhouse gases	Heavy metal contamination; high water usage; thermal pollution	Subsidence from lowering of water table	Physical habitat destruction; air and water pollutants
Wind farms	Significantly lower impact than fossil fuel power plants, but will still have life-cycle impacts			Avian/bat mortality
Solar farms	Thermal pollution and microclimatic changes; glare effect	Reduced infiltration capacity due to shading of soil, potentially increasing runoff	Soil sealing, shading and degradation	Landscape alteration and habitat fragmentation
Economic				
Special Economic Zone	Air pollution; noise	Impede drainage–flooding risks; pollution and sediments in runoff	Soil erosion and pollution	Habitat loss and fragmentation driven by land cover change and urbanisation

[1] Hoong Chen Teo and others, Op.cit, P. 6-7.

الفهرس

المقدّمة ١

الفصل الأوّل: البعد الجيوإقتصادي للدور الصيني..... ٧

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية ومفهوم الجيوإقتصاد ٩

الفقرة الأولى: تحديد مفهوم الجغرافيا السياسية ٩

الفقرة الثانية: مفهوم الجيوإقتصاد وأدواته ٢١

المبحث الثاني: دور العامل الجيوإقتصادي في السّياسة الخارجية للصّين..... ٣٣

الفقرة الأولى: أدوات الجيوإقتصاد إنطلاقًا من الجغرافيا السياسية للصين..... ٣٣

الفقرة الثانية: البعد الجيوإقتصادي في السياسة الخارجية للصين –بعد عام ٢٠٠١ ..... ٤٩

الفصل الثّاني: الجيوإقتصاد في سياسة الصين تجاه وسط آسيا..... ٦١

المبحث الأوّل: مقوّمات دول وسط آسيا وعلاقتها مع الصّين ٦٢

الفقرة الأولى: مقوّمات دول وسط آسيا..... ٦٣

الفقرة الثّانية: العلاقات المشتركة بين الصّين و دول وسط آسيا ٨١

المبحث الثاني: تحديات الدور الجيوإقتصادي..... ٩٣

الفقرة الأولى: على المستوى الصّيني ٩٣

الفقرة الثانية: التحدّيات على المستوى الدولي..... ١٠٥

الخاتمة ١١٧

لائحة المراجع.....١٢٢

الملحق رقم ١ .....١٣٥

الملحق رقم ٢ .....١٣٦